الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رقم التسجيل : ....

الرقم التسلسلي : ....

التصنيع والتنمية الحضرية

دراسة تحليلية بمدينة العلمة - ولاية سطيف -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص : علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب :

ساعد هماش

إشراف :

أ . د بوودن عبد العزيز

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د .علي غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة.	رئيسا
أ . د. عبد العزيز بوودن	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	مشرفا مقررا
أ.د. إسماعيل بن السعدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا مناقشا
د. ياسمينة غضابنة	أستاذة محاضرة	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2009/2008

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وأخيرا على إتمام هذا العمل.

ثم الشكر كل الشكر للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور :

عبد العزيز بوودن

على كـــرم التوجيه والإرشـــاد الذي خصني به طيلة فترة البحث، وعلى نصائحه وإسهاماته القيمة في سبيل إتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم ومد يد العون والمساعدة في إتمام هذا البحث ليكون على هذه الصورة.

<u>ساعد هماش</u>

مقدمة :

حضـــي موضوع التنمية بحيز كبير من اهتمام العلماء والباحثين في الدراسات الاجتماعية لما يقدمه من خدمة للعنصر البشري في ازدهاره وتقدمه ورقيه، ويسخر للإنسانية ويذلل لها مختلف الوسائل والطرق لاختصار شتى العمليات المستغرقة للطاقة والوقت والجهد، حيث ظل الإنسان منذ خلقه وهو يبحث عن السبل والأسباب التي تساعده على مسايرة الطبيعة والتأقلم معها باستغلالها والاستفادة من ثرواتها بتنميتها وتوظيفها فيما يوفر له الراحة والاستقرار، ولم يتجل مفهوم التنمية بالشكل الذي هو عليه إلا بعد الثورة الصناعية التي من خلالها اعتبرت الصناعة وما نتج عنها من آثار، أحد أهم الأسباب التي نقلت الإنسان من الحياة البدائية اليدوية إلى الحياة الحضرية الصناعية.

فعوامل التنمية في نظر كثير من الباحثين تختلف حسب المعطيات والظروف، فمنهم من يعتبرها اقتصادية، ومنهم من يؤكد على أنها اجتماعية، ومنهم من يجمع بين الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العموم فإن التنمية كمصطلح عام يفيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ....الخ، بغض النظر عن العوامل والأسباب التي تساهم في ذلك.

ولم تعرف المجتمعات الإنسانية التجمعات الحضرية الجديدة إلا بعد انتشار الصناعة بشكل كبير، حيث أصبح عدد النازحين من الريف إلى المدن يزداد بشكل ملحوظ مما أدى بكثير من الحكومات إلى التفكير في كيفية تنظيم هذه المجتمعات الجديدة، وكيفية توفير مختلف الظروف والإمكانيات للتأقلم مع النمط الحضري للمدينة، وهو ما يعبر عنه حاليا بالتنمية الحضرية، ومن هنا تبين للكثير أن التصنيع يعتبر كنقطة البداية لظهور ونشوء المدن الحضرية الكبيرة، وخاصة الصناعية منها.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن العلاقة الرابطة بين التصنيع والتنمية الحضرية والآثار المتبادلة بينهما، ومحاولة الكشف عن مختلف العمليات التي تحدثها عملية التصنيع في شتى القطاعات المكونة للمجتمع، وبالتالي معرفة كيفية تنميته اجتماعيا واقتصاديا، بالإضافة إلى محاولة معرفة الفرق الواسع بين المدن والمناطق الصناعية وغير الصناعية، وللإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى جانبين: جانب نظري، وآخر ميداني.

فالجانب النظري بدوره قسم إلى أربعة فصول نلخص محتواها في الآتي:

الفصل الأول : حيث تم التطرق فيه إلى موضوع الدراسة من حيث تحديد إشكاليتها وطرح تساؤلاتها، بالإضافة إلى أسباب اختيار الموضوع ثم أهمية الدراسة وأهدافها، بعد ذلك تم تحديد الفرضيات والمفاهيم المكونة لموضوع الدراسة، وأخيرا التطرق إلى أهم الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع الدراسة، والتي اعتبرت بمثابة نقطة الانطلاقة لهذه الدراسة.

الفصل الثاني : خصص هذا الفصل للتطرق إلى الخلفية النظرية للتصنيع، حيث تم التحدث عن المنظور السوسيولوجي للتصنيع لدى مختلف الباحثين الاجتماعيين، ثم استعراض مختلف النظريات التي تناولت موضوع التصنيع، بالإضافة إلى التفصيل في أهم أبعاد عملية التصنيع التصنيع.

الفصل الثالث : تم التحدث فيه عن الخلفية المعرفية للتنمية الحضرية، باستعراض مختلف الاتجاهات المفسرة لعملية التنمية الحضرية، وشتى النماذج التي تناولتها بالتفسير والتحليل، بالإضافة إلى ذكر أهم خصائص الحضرية، وأهم المعوقات سواء كانت إدارية أو سياسية، اجتماعية أو اقتصادية والتي لها دور في شل حركة التنمية الحضرية.

الفصل الرابع : حيث عنون هذا الفصل بـ " التصنيع ودوره في التنمية الحضرية في الجزائر"، وتم التطرق فيه التجربة الجزائرية في مجال التصنيع، وذلك باستعراض مختلف المراحل التي مرت بها العملية الصناعية بالجزائر، بالإضافة إلى الأسس الإيديولوجية وإستراتيجية التصنيع بالجزائر، ثم تم تناول أهم مجالات التنمية التي يساهم بها التصنيع في التنمية الحضرية.

هذا بالنسبة للجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد احتوى هو بدوره على فصلين، نوجز مضمونهما فيما يلي :

الفصل الخامس : وهو الفصل الخاص بالإجراءات المنهجية للدراسة، حيث تم التطرق فيه إلى نوع الدراسة من حيث انتمائها النظري، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات بما في ذلك الملاحظة والمقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات الرسمية، ثم بعدها أسلوب التحليل الميداني بالإضافة إلى المجالات المختلفة للدراسة كالمجال المكاني والزمني والبشري، وأخيرا العينة وكيفية اختيارها.

الفصل السادس : حيث تم من خلاله عرض وتحليل البيانات الميدانية من خلال بعض العمليات الإحصائية، وحساب النسب المئوية، ثم تقديم قراءات تحليلية وتفسيريه لها، بعد ذلك تم التوصل إلى نتائج الدراسة، حيث تم عرضها تبعا للفرضيات الجزئية والفرضية العامة، وصولا في نهاية الفصل إلى النتيجة العامة للدراسة.



الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول : التعريف بموضوع الدراسة

1 ـ إشكالية الدراسة.

2 ـ تساؤلات الدراسة.

3 ـ أسباب اختيار الموضوع.

4 ـ أهمية الدراسة وأهدافها.

5 ـ فرضيات الدراسة ومؤشراتها.

6 ـ تحديد المفاهيم.

7 ـ عرض الدراسات السابقة (المشابهة).

الفصل الأول : التعريف بموضوع الدراسة :

1ـ إشكالية الدراسة:

لا يزال موضوع التصنيع يحتل حصة كبيرة في شتى الدراسات والتخصصات التي تشغل اهتمامات الباحثين والدارسين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، انطلاقا من أهميته في صناعة الرقي والتقدم والرفاهية، حيث أن الصناعة كعملية اقتصادية استثمارية تساهم بقدر كبير في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من المجتمعات .

وقد تعددت علاقة التصنيع مع كثير من العلوم يأتي في مقدمتها علم الاقتصاد، علم الاجتماع وعلم الجغرافيا، نظرا للأبعاد المتعددة للمنشأة الصناعية، الاقتصادية منها والبيئية، الاجتماعية والثقافية، فالبعد الاقتصادي يتمثل أساسا في الآثار المختلفة التي تحدثها عملية الصناعية على المدن والمناطق الصناعية اقتصاديا، أما البعد الاجتماعي فيتمثل أيضا في شتى التغيرات التي تمس المجتمعات الصناعية سواء الأفراد أو الأسر أو الجماعات، كذلك البعد الجغرافي وهو ما يطرأ على المنطقة الصناعية من تغيرات في المجال الجغرافي كاستغلال بعض المناطق لغض التصنيع وإنشاء الوحدات الصناعية، بالإضافة إلى البعد الثقافي والمتمثل في الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية مع ضرورة التكيف والتأقلم مع نمط المجتمع الصناعي.

و العلاقة بين التصنيع والعمران هي علاقة تكاملية، حيث أصبح التصنيع يستخدم كأداة لتنفيذ برامج السياسات الحضرية والتهيئة العمرانية ومشاريع التنمية، وذلك بسبب ما يؤدي إليه ــ التصنيع ـ من تحول اجتماعي واقتصادي كبير للمناطق التي يمسها ويحولها إلى مناطق لجذب واستقطاب السكان ولتحريك الأنشطة الاقتصادية، وبسبب ارتباط السكان بالصناعة وارتباط الصناعة بدورها بالسكان، بحيث لا صناعة من دون سكان ولا تلبية لحاجات المجتمع والسكان من دون صناعة.

وحين ترتبط الصناعة بالسكان فلابد من التطرق إلى الوسط الحضري لأنه الوسط المفترض لتجمع السكان، فهو يتأثر بهم ويؤثر فيهم، وعلاقة الصناعة بالوسط الحضري تقودنا كذلك إلى معرفة العلاقة التبادلية بينهما، حيث يؤثر كل منهما على الآخر، فعملية التصنيع تلعب دورا أساسيا مع الوسط الحضري من الناحية التنموية، الاقتصادية منها والاجتماعية.

وموضوع التنمية الحضرية لا يزال أيضا محل اهتمام جل الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين على حد السواء، لأن دراسته تستدعي دراسة جميع مكونات الوسط الحضري الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والعمرانية، وكل ما يمس الجانب الحضري، كالهجرة والتقدم والتعليم والصحة،...الخ.

و علاقة التصنيع بالتنمية الحضرية، لم تظهر بصورة جلية تجذب الانتباه، إلا بعد الثورة الصناعية التي كانت بمثابة الموجة المغيرة للظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي مست العالم بأسره،

حيث بسببها انتقل العالم من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وحلت المكنة محل العمل اليدوي، واكتظت المدن الصناعية بالسكان والمهاجرين الذين كانوا يمثلون عمال المصانع والورشات الصناعية، وبدأ اتساع المدن عمرانيا وبشريا وجغرافيا، وبسبب الاكتظاظ والإقبال المتزايد على المناطق الصناعية، بدأت تظهر مشاكل اجتماعية واقتصادية، الشيء الذي قاد السلطات والحكومات إلى التفكير الجدي والفعال في كيفية تنظيم وتطوير وتمية هذه المدن، وهو ما يعرف حاليا بمشاريع التمية الحضرية.

2 ـ تساؤلات الدراسة :

لكل بحث سؤال يحاول الإجابة عليه، وفي هذه الدراسة ومن خلال العلاقة الرابطة بين المتغيرين، التصنيع والتنمية الحضرية، يمكن تحديد السؤال الرئيسي على النحو التالي :

ما هو دور التصنيع في التنمية الحضرية ؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج عدة أسئلة فرعية منها :

- كيف يساهم التصنيع في الزيادة السكانية وهجرة السكان من المناطق غير الصناعية إلى المناطق الصناعية ؟
- كيف يساهم التصنيع في جذب اليد العاملة، وخلق تجمعات سكانية ؟
- كيف يساهم التصنيع في تحسين ظروف المعيشة وخلق فرص للعمل وزيادة دخل الأفراد ؟

3 ـ أسباب اختيار الموضوع :

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين : أسباب موضوعية وأسباب ذاتية .

أ ـ الأسباب الموضوعية :

- اعتبار التصنيع عامل أساسي من العوامل التي تساعد في تقدم ورفاهية السكان والمدن.
- التطلع إلى معرفة تأثير عملية التصنيع وإنشاء المصانع على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدن والمناطق الصناعية.
- معرفة انعكاسات عملية التصنيع على المدن كخلق الوظائف وكعامل أساسي لجذب وهجرة السكان نحو المناطق الصناعية .
- معرفة كيفية مساهمة عملية التصنيع في تحريك الأنشطة الاقتصادية الأخرى كإنشاء المحلات التجارية والمطاعم وغيرها من المرافق لتلبية رغبات عمال المصانع ، وكذلك كيفية مساهمته في تحريك عملية النقل وإنشاء الطرق.
- التعرف على الأسباب الحقيقية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وبالتالي تمية حضرية شاملة.

ب- الأسباب الذاتية :

تتمثل في الرغبة الشديدة لمعرفة التغيرات التي تحدثها عملية التصنيع في المناطق الصناعية، وكذلك في الدافع الأساسي والذاتي، وهو افتقار مدينتنا (دائرة رأس العيون) إلى المصانع، مما أدى إلى عدم توفر مناصب الشغل السبب الذي دفع جميع شبابها وإطاراتها إلى الهجرة بحثا عن العمل وأسباب الرزق، وكذلك الشيء الذي ساهم بشكل كبير في خمود التجارة والخدمات الأخرى كالنقل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، عكس المدن المجاورة التي تحتوى على منشآت صناعية ولو بشكل ضئيل، إلا أن الملاحظ عليها أنها مدن ذات حركة في جميع المجالات التجارية والاقتصادية ، ومناطق جذب للسكان وخلق لمناصب الشغل، بمعنى أن التصنيع ساهم في المحافظة عليها من خلال ترقيتها وتطويرها.

4- أهمية الدراسة وأهدافها :

بما أن البحث العلمي هو : "جهد عقلي وتطبيقي حول أي موضوع، الهدف منه الوصول إلى الحقائق التي يمكن البرهنة عليها " [1].

وبما أن هذه الدراسة، ومنذ بدايتها تهدف أساسا إلى معرفة وكشف العلاقة بين التصنيع والتنمية الحضرية وكشف الدور الأساسي الذي يلعبه التصنيع في مجال التنمية الحضرية، فإنه يمكن تحديد أهمية الدراسة وأهدافها من خلال النقاط التالية :

*** الأهمية المحلية والوطنية وتتمثل في :**

- معرفة الفرق الواسع بين المدن الصناعية وغير الصناعية من ناحية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، حيث يبدو الفرق جليا من خلال درجة التقدم والرقي والرفاهية.
- لفت النظر إلى أهمية التصنيع الوطنية والمحلية لفتح مجال الدراسة والبحث حول هذا الموضوع والتطرق إلى مختلف جوانبه.
- الكشف عن العمليات والبرامج والسياسات التنموية المختلفة المساهمة في التنمية الحضرية.

*** أما الأهداف فهي :**

- الكشف عن دور التصنيع في تنمية المدن من خلال مساهمته في مختلف مجالات التنمية.
- الوقوف على الأسباب الحقيقة التي يساهم بها التصنيع في تنمية المدن من خلال توسيعها وتحريك الأنشطة المختلفة داخلها.
- الكشف عن مختلف إيجابيات عملية التصنيع كتحقيق الثروة وزيادة المداخيل بالنسبة للأفراد.

[1] - خير الله عصار: **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص23.

- معرفة كيفية مساهمة التصنيع في توسيع المدن من خلال استقطاب السكان ومن خلال اعتباره سببا أو عاملا أساسيا من عوامل الهجرة نحو المدن والمناطق الصناعية، حيث تعتبر عملية التصنيع فيها من عوامل خلق مناصب الشغل وجذب اليد العاملة وزيادة دخل الأفـــراد.

5- فرضيات الدراسة ومؤشراتهـــا :

يستخدم العلماء الفرض على أنه : " الحدس والتكهن بالأشياء"، وتعرف الفرضية على أنها: "التكهنات التي يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب، أو أنها قضايا تصورية تحاول أن تفسر العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات والأفكار "[1].

ويتفق الباحثون على أن البحث العلمي، لابد أن يبدأ بفروض محددة، لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالفروض، والتي بدونها لا يمكن التحدث عن البحث العلمي، فمرحلة صياغة الفروض تعتبر من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية.

ويمكن صياغة الفرضية العامة لهذه الدراسة من خلال متغيرين اثنين وهما التصنيع والتنمية الحضرية، وذلك على الشكل التالي :

يلعب التصنيع دورا أساسيا فـي التنميـة الحضريـة.

وتندرج تحت هذه الفرضية العامة فرضيتان جزئيتان هما :

- الفرضية الجزئية الأولى : **يساهم التصنيع في التنمية الاجتماعية لسكان المناطق الصناعية وزيادة كثافتهم.**

*** ومؤشراتها كالتالي :**
- يعتبر كعامل من عوامــل هجرة السكان من المناطق غير الصناعية إلى المناطق الصناعية.
- يوفر فرص للعمل ويساهم في خلق مناصب للشغل.
- سبب من أسباب جذب اليد العاملة، وخلق التجمعات السكانية.

- الفرضية الجزئية الثانية : **يساهم التصنيع في تنمية المناطق الصناعية اقتصاديا.**

*** ومؤشراتها هي :**
- يساهم في زيادة دخل الأفراد، وتحسين ظروف المعيشة.
- يعتبر كمحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والنقل والاستثمار.
- يعتبر من أهم مصادر الثروة والغنى من خلال الأرباح المداخيل التي يحققها .

[1] - فضيل دليو، علي غربي، وآخرون: <u>**أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**</u>، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 114.

6. تحديد المفاهيم :

تساعد هذه الخطوة الباحث على توضيح المعاني والمفاهيم التي يتناولها في دراسته، وذلك بهدف إزالة الغموض والالتباس حول المعنى المتبنى في الدراسة؛ لأن غموض المصطلحات يفقد الموضوع قيمته العلمية، وتعرف مفاهيم البحث على أنها :" رموز تعكس مضمون أو فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم، أو أنها تجريدات لأحداث واقعية، بعبارة أخرى هي بمثابة وصف مختصر لوقائع كثيرة"[1]. أو كما يعرفها معن خليل عمر:" أنها الصورة الذهنية ـ الإدراكية ـ المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث"[2]،

ولتوضيح الرؤية أكثر في هذه الدراسة، وتشكيل الصورة الإدراكية في ذهن القارئ سيتم تحديد المفاهيم العامة والمفاهيم المرتبطة بها، المشكلة لموضوع الدراسة وهي :

- **التصنيع .**
- **التنمية .**
- **التنمية الحضرية .**

أ- مفهوم التصنيع (*INDUSTRIALISATION*):

إن مصطلح التصنيع مرتبط أساسا بالصناعة وكل ما ينجم عن هذه العملية من إنشاء للمنشآت الصناعية والحرفية، وهو حديث الظهور إذ بدأ استعماله منذ أربعين سنة مضت، حين بدأت الدول تنتهج منهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على الصناعة وكل ما يرتبط بها.

" ويدل استخدام مصطلح التصنيع بمعناه الواسع والمطلق على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي والفني؛ أي كل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري"[3].

" بينما مصطلح التصنيع بالمعنى المحدود، ينحصر في كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة الخام، كاستخدامها وتحويلها لتصنيع مادة استهلاكية تهدف إلى إشباع حاجيات الناس.

وعليه فإن التصنيع :"عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، بهدف تقوية قدراته على استغلال الطبيعة و مسايرتها وزيادة رفاهيته"[1].

---

1 - فضيل دليو: **مرجع سابق**، ص92.

2 - معن خليل عمر : **مناهج البحث في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996 ، ص56.

3 - فكرون السعيد: **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية** – حالة الجزائر-دراسة نظرية ، رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004،ص 33 .

ويرى "ميلر" و "فورم" أن : "التصنيع هو سياسة اقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ يهدف إلى دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتشمل السياسة الاقتصادية للتصنيع تنمية جميع القطاعات الاقتصادية بالمجتمع"[2].

ويتفق معظم الباحثين الاجتماعيين المشتغلين في حقل علم اجتماع التنمية على أن : "التصنيع عملية اجتماعية شاملة ذات بداية تسير في حلقات مرتبطة تجمع بين كفاءة العناصر التنموية في الزمن الطويل والقصير معتمدا على العوامل الموجودة في البلد وفق خطة مرسومة لتحقيق هدف نهائي هو رفع مستوى المعيشة"[3].

من هنا يتضح أن التصنيع هو: " عملية تهدف أساسا إلى رفع مستوى الإنتاج الصناعي وتطويره بهدف تلبية رغبات وحاجيات الإنسان، مما ينتج عنه ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

والمقصود بالتصنيع في هذه الدراسة :"تلك العملية القائمة أساسا على إنشاء المنشآت والمراكز والمناطق الصناعية في مجالات جغرافية مخصصة ، بهدف رفع المستوى الإنتاجي المحلي والوطني، والمستوى المعيشي للسكان، وهو ما يدخل في إطار تنمية جميع القطاعات المكونة للمجتمع".

ومن خلال ما تقدم ذكره يتضح أن للتصنيع عدة مفاهيم مرتبطة به كالصناعة والتوطين الصناعي والتوطن الصناعي، مما يستوجب التطرق إلى هذه المفاهيم المرتبطة ولو بصورة موجزة.

- **مفهوم الصناعة :**

الصناعة بالمفهوم العام : "هي مجموعة من الأعمال والحرف يؤديها الشخص بطريقة يدوية أو عقلية بواسطة وسائل متعددة ومختلفة للحصول على إنتاج معين أو تحسين كمية ونوع الإنتاج".

أو هي : "تطبيق لأساليب معقدة لإنتاج سلع اقتصادية وخدمات، تتضمن هذه الأساليب المعقدة استخدام الآلات من أجل تحسين كمية ونوع الإنتاج"[4].

ويمكن تعريفها كذلك على أنها :" ذلك النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو تحويل أو إحداث تعديل في الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محددة، بل هي أوسع من ذلك

---

[1] - حسن عبد الحميد رشوان : **المجتمع والتصنيع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996 ، ص132.
[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص33.
[3] - **المرجع نفسه** : ص 34.
[4] - محمد فؤاد حجازي : **الأسرة والتصنيع**، ط 2، مطبعة التقدم، القاهرة، 1975، ص 67.

حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تتداخل في مفهوم الصناعة"[1].

والصناعة عند ابـــن خلدون : " تشمل جوانب مختلفة من الحياة وفنونها المادية وغير المادية، فالفـــلاحة صناعة، ابتداء من زرع الأرض وعـــلاج نباتها وتعهده بالسقي إلى غاية بلوغ أشده، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابه ، ودواعيه وهي أقدم الصنائع"[2].

مما سبق يتضح أن الصناعة هي :"فنيات التحكم في أنشطة الحياة المختلفة وتحسينها وترقية الوجود الإنساني، فالحياة الاجتماعية الإنسانية المعاصرة هي حياة صناعية في جميع جوانبها وميادينها، عكس الحياة البدائية البسيطة".

- **مفهوم التوطين الصناعي :**

التوطين الصناعي لغة يعني : " اتخاذ مكان ما موطنا لشيء ما"[3]، ومعناه :"إنشاء أو إقامة شيء معين في مكان معين، وتنطوي هذه العملية على الإرادة والرغبة التي تعني الاختيار، أي اختيار مكان محدد لإقامة وإنشاء منشآت محددة لتحقيق أهداف واضحة في ذهن القائم بالعملية".

أما اصطلاحا فيعني :" اختيار وسط أو بيئة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا، وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا"[4].

- **التوطن الصناعي :**

يختلف التوطن الصناعي عن التوطين الصناعي في المعنى ويتفق معه في الأثر، فالتوطن الصناعي هو عملية تلقائية حرة لا تخضع إلى توجيه مركزي مباشر، وهذا يشير إلى المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص، أما التوطين الصناعي فهو يخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، وهذا يشير من الناحية الإيديولوجية إلى النظام الاقتصادي المخطط والموجه.

---

[1] - مالك بن نبي : **مشكلة الثقافة**، ترجمة : عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، د ت، ص 126.

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون : **المقدمة**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 462.

[3] - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **المعجم العربي الأساسي**. 1989.

[4] - محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، ط 1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 25.

وعليه فإن التوطن الصناعي هو عملية تلقائية، والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية، إنما تعني عدم خضوعه إلى توجيه مركزي مباشر، وهذا يشير من الناحية الإيديولوجية إلى النظام الاقتصادي الليبرالي، ومع ذلك إلا أنه يخضع في الواقع وبصفة غير مباشرة إلى توجيهات الدولة التي تتماشى مع الأهداف العامة للتنمية في البلاد.

أما من حيث الأثر فلا فرق بينهما، لأن المنشأة الصناعية مهما كانت طبيعتها فهي لها نفس الهدف من حيث التفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

ب - مفهوم التنمية (*DEVELOPPEMENT*):

لقد أصبحت فكرة تنمية المجتمع وتحقيق الرفاهية والتقدم غاية كل الدول النامية منها والمتقدمة، وتختلف درجة التفكير في ذلك حسب الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وحسب مدى وعي هذه الدول ومجتمعاتها بأهمية التنمية.

"ومفهوم التنمية مفهوم قديم، حيث تناوله العديد من الفلاسفة والعلماء القدامى، فقد تناوله "**آدم سميث**" في كتابه "**ثروة الأمم**" عام 1776، حيث يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر والمراجع التي فتحت مجال البحث في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[2].

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين خاصة الاقتصادية منها؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وتعرف التنمية بمختلف أنواعها: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

---

[1] - محمد بومخلوف : **مرجع سابق**، ص 26.

[2] - ***ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS**, S.A, France.2002.*

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع وتطوير العلاقات بين الفرد و الجماعة، وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع .(1)

وحسب **"فيليب دوب"** فالتنمية هي :" استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير العمدي لهذه الظروف، أو هي عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم"(2).

وقد أوردت **"هيئة الأمم المتحدة"** تعريفا للتنمية على أنها :" مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"(3).

ويرى كل من " **سيلتر**" و " **والت رستو**" أن التنمية :"تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة"(4).

وفي هذه الدراسة نقصد بعملية التنمية :" الوسائل والطرق والإمكانيات المستخدمة، من أجل تحسين المستوى المعيشي للحياة في مختلف نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية".

ومما لا شك فيه أن للتنمية عدة مصطلحات مرتبطة بها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، ولتوضيح الرؤية أكثر حول مفهوم التنمية سنورد تعاريف ولو موجزة لهذه المصطلحات المرتبطة بمصطلح التنمية.

- **التنمية الاجتماعية :**

مصطلح التنمية الاجتماعية أو تنمية المجتمع يقصد به :" العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية"(5).

---

1 - ***http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp***. ***30/07/2008***

2 - نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث**، ط 2، القاهرة، 1975، ص-ص 108- 120 .

3 - شيهوب مسعود: **أسس الإدارة المحلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40 .

4 - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص 38.

5 - **المرجع نفسه** : ص43 .

وصدر عن الأمم المتحدة سنة 1956 تعريفا، التزمت به كل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي، على أن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى:"العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي" [1].

وتعرف أيضا على أنها :" الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم"[2].

- التنمية الاقتصادية :

النمــو الاقتصادي: "عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ عليها، وتوفير أسباب حمايتها من الفناء والتلف".

وهنـــاك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية، ومن التعريفــات الشائعة أنها :" عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (3عقود مثلا) على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع"[3].

ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يُعَرِّفُون التنمية الاقتصادية :" بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر، ويأخـذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الـدولة على توسيع إنتاجها بمعـدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية"، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفــض معـه مساهمة الزراعة كقطـاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على:" عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوظيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخـدمات الصحية والإسكان".

وخلال منتصف السبعينيات تمت إعـــادة تعريف التنمية الاقتصادية :" على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمـل في سياق اقتصاد نامٍ"، وصار تعبير "إعادة

---

[1] - نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص112 .

[2] - عبد العليم محجوب : **الإدارة العامة وتنمية المجتمع**، مركز تنمية العالم العربي، لبنان، 1962، ص 8 .

[3] - ***http://ar.wikipedia.org/wiki/.*** تنمية_اقتصادية ***30/07/2008***

التوزيع من النمو" شعارًا عامًا ومألوفًا، ولقد حاول البروفسور **"دودلي سيزر"** أن يضع سؤالاً مهمًا حول معنى التنمية بقوله: "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟ إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين.

وفي هذا السياق يضيف البروفسور **"إدغار أويينس"**: "إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجـــرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي بـدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع، إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة، بل أيضًا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء"[1].

- **التنمية البشرية :**

يقوم هذا المفهوم على أن: "البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر".

وقد فرض هذا المصطلح نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره عن طريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية، حيث لعب دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح .

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على :" أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية ، وتعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس".

والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجاته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة، إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها .

وهكذا يمكـن القـول أن :" للتنمية البشرية بعدين، البعد الأول يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، الروحانية".

---

1 - *http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp 30/07/2008*

أما البعد الثاني فهو أن :" التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والوسائل والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل و البنية المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس"[1] .

ج- مفهوم التنمية الحضرية (*DEVELOPPEMENT URBAIN*):

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام 1951م، حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي .

ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر إليها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية، بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م، أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة[2].

فالتنمية الحضرية هي :" عملية تطوير المجتمعات الريفية إلي مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها".

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلي :" زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة، واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات وترتبط التنمية بنمو الدولة، وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على الاتجاهات الاجتماعية والثقافة التي تؤدى إلى تمية المدن"[3].

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة، و تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار[4].

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية، فقد كتب **"سكوت"** 1969، بحثا عن المشاكل الحضرية، تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم بالأحياء المتخلفة. ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية ،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947، وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة

---

[1] - ***http://s0s0.com/vb/showthread.php?t=9904*** ***30/07/2008***

[2] - منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 69 .

[3] - حسن علي حسن : **المجتمع الريفي والحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص311 .

[4] - **المرجع نفسه**. ن ص .

الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض .

ويــرى **"فورستــر"** أن التنميــة الحضرية:" تشمل وضع بــرامج للتــدريب المهني وتكــاليف الإسكان المنخفضة, حيث أن هـذه البــرامج تؤدي إلى انخفـاض عدد العــاطلين عن العمل"[(1)].

وتعرف التنمية الحضرية بأنها :" مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى، وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية، و بين القوى المعاصرة والضاغطة، وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى"[(2)].

وترى **"منال طلعت محمود"** أن التنمية الحضرية:" تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة الموطنين، وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا"[(3)].

يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية الحضرية:" هي مجموعة من العمليات والبرامج الجماعية والتعاونية والديمقراطية، التي تعلم الاعتماد على النفس، وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الموجهة أساسا نحو تحقيق وإحداث التغير الاجتماعي المطلوب، ونقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا".

والمقصود بالتنمية الحضرية في هذه الدراسة :"عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهــن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا".

7ـ عرض الدراسات السابقة (المشابهة) :

إن نمو المعرفة وتشعبها يفرض على الباحث عند تفكيره في القيام بأية دراسة أو بحث الاقتناع بأن عمله هذا هو عبارة عن حلقة متصلة بمحاولات كثيرة، فكل عمل علمي من هذا القبيل لا بدّ وأن تكون قد سبقته جهود أخرى مجسدة في شكل دراسات سابقة أو مشابهة، ميدانية أو عملية، أو مكتبية.

---

[1] - http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=1164 02/08/2008

[2] - محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص311.

[3] - منال طلعت محمود: مرجع سابق، ص 71 .

ومع ذلك يواجه الباحث صعوبات كثيرة أثناء إجراء الأبحاث العلمية بسبب عدم توفر أو نقص معين من الدراسات في المشكلة التي يقوم بالبحث فيها أو المماثلة لها[1].

و إيمانا بأهمية الدراسات السابقة (المشابهة)، سنستعرض الدراسات التي استطعنا الحصول عليها في حدود الإمكانيات المتاحة، ولتعذر الحصول على كل الدراسات التي تناولت قضية التصنيع والتنمية بشكل دقيق، فإننا سنتطرق إلى بعض الدراسات المشابهة لدراستنا من حيث تناول أحد المتغيرين ــ التصنيع أو التنمية ــ والتي لعبت دروا أساسيا في تشكيل الخلفية النظرية للدراسة، مع الإشارة إلى أن هناك دراسات لم نفلح في الحصول عليها.

أ ـ الدراسات الوطنية (الجزائرية) :

1 ـ الدراسة الأولى / فكرون السعيد : إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية ـ حالة الجزائر ـ دراسة نظرية[2].

وقد أنجزت هذه الدراسة كرسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، بجامعة منتوري بقسنطينة سنة 2004، وتتناول العلاقة القائمة بين التصنيع كإستراتيجية، وبين التنمية كعملية بالمجتمعات النامية ــ حالة الجزائر ــ، حيث تضمنت إشكالية الدراسة محورين أساسين، وهما :
- تحليل إستراتيجية التصنيع المتبعة بالمجتمعات النامية،وفق سيرورة تاريخية، والتي ضمن تصورات وأطروحات ونماذج نظرية وواقعية، مع التركيز على الآثار المترتبة عنها، حيث أن هذه الإستراتيجية في الجزائر لم تأت من عدم، بل جاءت وفق منظور إيديولوجي كان أكثر وضوحا من خلال خصائص المراحل العديدة التي مرت بها، والتي اتصفت فيها كل مرحلة بجملة من الخصوصيات بداية من السبعينات ثم مرحلة الثمانينات، وأخيرا التسعينات، وما اتصفت به من إصلاحات اقتصادية حاولت مواكبة مفاهيم اقتصادية واجتماعية حديثة.

- دور هذه العملية التكاملية بين التصنيع والتنمية في إحداث تنمية شاملة ضمن التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن خلال هذين المحورين تم طرح جملة من الأسئلة حددت في محتوياتها الطرح النظري لموضوع الدراسة وهي :
- ما هي أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها فهم منطلقات ومبادئ وأهداف إستراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية عموما، وبالجزائر على الخصوص؟ وكيف يمكن ضبط هذه الإستراتيجية ضمن عملية التنمية الشاملة بالمجتمع، من خلال تصور النماذج التنموية التي كانت وما زالت مطروحة؟

---

[1] - خلاف بومخيلة : **جمهور الطلبة الجزائريين ووسائل الإعلام المكتوبة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص12.
[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص15 .

- وهل حقيقة أن التصنيع ساعد على تحقيق الأهداف التي رسمت من أجله ومنها : رفع مستوى الدخل، وتحسين المستوى المعيشي، وإحداث تقارب بين مستوى النمو للدول المتقدمة ودول العالم النامي، وبالتالي تحقيق استقرار على كافة المستويات، أم لم يتم تحقيق ذلك ولماذا؟
- وإذا كان الواقع الاجتماعي الحالي ما هو في حقيقة الأمر سوى نتاج لهذه العملية المركبة والمعقدة في نفس الوقت، فكيف يمكن تحديد موقعه في خضم الانفتاح الاقتصادي الراهن، أو بالأحرى وفق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها المجتمعات النامية ؟
- ما هي أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لمشكلة التنمية بالمجتمعات النامية؟ وما هي القضايا والمؤشرات العامة والخاصة لإستراتيجية التصنيع كمبدأ تغييري قصد تحقيق تنمية اجتماعية بمجتمع نام؟
- إلى أي حد ارتبطت عملية التصنيع وما أحدثته على مستوى البناء الاجتماعي بالإستراتيجية العامة للتنمية الشاملة؟ وما هي طبيعة المعوقات والمشكلات التي واجهت هذه الإستراتيجية، وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة لإحداث تواصل بينها وبين الواقع الحالي؟.

تلكم هي أهم التساؤلات التي تناولتها الدراسة بالتحليل من خلال التراث السوسيولوجي لقضية التنمية بمراحلها وعناصرها ومنطلقاتها ومعوقاتها، مع طرح مقاربة نظرية وفكرية تأخذ من الواقع الاجتماعي أهميتها ودورها، وهذا ما يؤكده علماء علم الاجتماع المعاصر في الوقت الحاضر.

أما أهداف الدراسة فقد سعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية :
- معرفة القضايا والمؤشرات العامة والخاصة للتنمية بمجتمعات العالم النامي وخاصة الجزائر.
- معرفة أهم المعوقات التي واجهت هذا النموذج التنموي بالجزائر.
- تحليل أهم النتائج المترتبة عن هذه العملية في إحداث توازن واستقرار وتقدم لكافة الطبقات الاجتماعية للمجتمع.
- معرفة مدى قدرة استيعاب النظام لمثل هذه الإستراتيجية، وبالتالي التعرف أكثر على قدرته في تقبل متطلبات الواقع الراهن.
- تتبع إستراتيجية التصنيع والتنمية بالجزائر باعتبارها تجربة تستحق الاهتمام والدراسة ضمن السيرورة التاريخية التي نبحث عنها، ومدى قدرتها في تحقيق تفاعل التغيرات المختلفة.
- التأكيد على أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي التنموي الحالي، والذي نتج عن توظيف آليات جديدة في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ما هو في حقيقة الأمر سوى امتداد لهذه التجربة بكل مفاهيمها وخصائصها ومنطلقاتها، وعلى ضوء ذلك نجد أنفسنا ملزمين بمعرفة النتائج التي قد ترتبت عن هذا التغيير في إطار النسق الاجتماعي العام.

وقد اتبع الباحث خطوات منهجية في بحثه باستخدام منهجين أساسين، وهما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وقد استخدم المنهج التاريخي باعتباره من أهم المناهج المتبعة في الدراسات السوسيولوجية

بداية من ابن خلدون إلى أوغست كونت وماركس وماكس فيبر وغيرهم من علماء الاجتماع، والذي يهدف إلى تتبع الظاهرة الاجتماعية ومحاولة دراسة العوامل المؤثرة فيها قصد وضعها في السياق الاجتماعي والاقتصادي لها، أما المنهج الوصفي فقد استخدمه في وصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لقضية التنمية بالمجتمعات النامية، كانت متعددة ومختلفة من حيث الأهداف والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن عملية التبني التي تمت من قبل هذه المجتمعات لم تكن ناتجة حقيقة من أطر فكرية خاصة بهذه المجتمعات.

- اعتبر التصنيع في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات، وبداية الثمانينات بمثابة المخرج الأساسي للأوضاع المأساوية الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت تعيشها المجتمعات النامية، وقد أضفت التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم أبعادا جديدة حول قضية التنمية الصناعية، وخاصة لما أحدثته من تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة.

- أن عملية التصنيع المعتمدة بالمجتمعات النامية حققت وفرضت حركة تغيير واسعة وكبيرة في البنى التحتية لهذه المجتمعات، التي كان لها الدور البارز، ليس فقط في إعادة تشكيل القدرات الاقتصادية أو القاعدة الصناعية للبلد، وإنما ساهمت إلى حد كبير في تحول المجتمع من حالة التبعية بكل أشكالها إلى البحث عن الذات ضمن حركة تنموية أخذت بالإنسان كعنصر أساسي ورئيسي لعملية التنمية.

- أن التطورات العالمية في مجال التنمية أصبحت تفرض أنماطا وتصورات جديدة لموضوع التنمية، ذلك أنها أصبحت تستند كثيرا إلى مفهوم إعادة الانتشار للبنى الاقتصادية، وإحداث تكامل وشراكة اقتصادية بين كل البلدان.

2 - الدراسة الثانية / عجابي خديجة : التصنيع والنمو الحضري في الجزائر، دراسة ميدانية بعنابة[1].

وهذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير أجريت بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر، سنة 1989، حيث احتوت إطارين، إطار نظري، وإطار ميداني متمثل في دراسة ميدانية على عينة مكونة من ثلاثة أحياء قصديرية(بوحمزة، لحافر، بوزعرورة) بعنابة.

وقد تضمنت إشكالية الدراسة عدة تساؤلات نوجزها في النقاط الآتية:

- ما هي مسببات ظاهرة النمو المتزايد في المدن الحضرية؟

---

[1] - عجابي خديجة : **التصنيع والنمو الحضري دراسة ميدانية بعنابة** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، 1989،ص 5.

- هل ترجع إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة انخفاض معدل الوفيات وارتفاع ملموس في معدل الولادات، الذي أدى بدوره إلى اتساع الفجوة الديموغرافية؟.

- هل ترجع هذه الزيادة الحضرية إلى الهجرة الريفية التي برزت في البداية بسبب الحرب وسياسة تجميع السكان ثم عن تحرك هؤلاء السكان إلى المدن؟.

- هل المناطق الصناعية هي عامل من عوامل الهجرة، مما يتسبب في تزايد سكان المناطق الصناعية بشكل ملحوظ؟

أما الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة فيمكن ذكرها كالآتي :

- الفرضية الأولى : اعتبار تطور وانتشار الصناعة في الجزائر عامل جذب وإغراء للريفيين، وبالتالي نمو حضري متسارع.

- الفرضية الثانية : اعتبار عامل الكفاءة ومشكل التكوين من الأسباب التي أدت إلى سوء تكيف العمال في الوسط الحضري الصناعي، وكذلك اعتبار الانتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري الصناعي سببا في تغيير قيم واتجاهات الأفراد.

وقد استخدمت الباحثة في منهجية الدراسة مجموعة من المناهج والأدوات المناسبة للدراسة نذكرها كالآتي :

- المنهج الوصفي : حيث يهتم هذا المنهج بتصوير الوضع الراهن في تحديد العلاقات التي توجد بين الظاهرتين موضوع الدراسة، التي تسير في طريق النمو والتغير، وانطلاقا من هذا التصور والتحديد للعلاقات يمكن وضع تنبؤات عن الأوضاع المقبلة، ومن هنا فالمنهج الوصفي ليس مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان، بل أنه يتضمن الكثير من التقصي ومعرفة الأسباب والمسببات لما هو ظاهر للعيان، كما أنه يتطلب منا معرفة الطرق والإمكانيات التي تساعد في التخفيف من الظاهرة موضوع الدراسة لما هو أفضل، وطبقا للحاجة التي يتطلبها المجتمع.

- المنهج التحليلي : وهذا المنهج يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة، حيث أعتمد عليه من بداية البحث حتى نهايته، وذلك من تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع، وتحليل ومعالجة البيانات المتحصل عليها من تطبيق الاستمارة، وإجراء البحث الميداني، خاصة مع تأويلها وتفسيرها وتصنيفها وتبويبها.

- المنهج الإحصائي : يهتم بالجانب الكمي في الغالب، لذا فإن الإحصائيات تعتبر المادة الخام لكل البحوث الاجتماعية، وقد استعمل في تحديد حجم الظاهرة موضوع الدراسة، وهو النمو الديموغرافي الحضري وعلاقته بالتصنيع في المنطقة المدروسة، وكذلك بعض المناطق الأخرى على سبيل المثال، وعلى ذلك فهذا المنهج أيضا يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع المدروس.

أما فيما يخص الأدوات فقد تم استخدام الملاحظة على أنها أساس كل بحث اجتماعي ميداني، وهي الأداة الأولى لجمع البيانات، كما أنها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى المعرفة العلمية، كذلك استخدمت أداة استمارة المقابلة التي تم الاعتماد عليها من حيث جمع البيانات، وذلك بتطبيقها على العينة المستخرجة، وقد تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة في الدراسة، لما تتميز به من سهولة في الضبط والدقة والاختيار وضمان التوزيع العادل في العينة بالنسبة لإطار المجتمع المبحوث.

وفي ختام هذه الدراسة، وككل الدراسات توصلت الباحثة إلى عدة نتائج منها :
- إن إقامة المشاريع الصناعية الضخمة في عواصم المدن قد تسبب في جذب سكان الأرياف والمدن غير المصنعة.
- أن اتجاه الهجرة نحو المراكز الحضرية الصناعية يرتبط أساسا بالافتقار الاقتصادي للمناطق المهاجر منها.
- أن الأحياء القصديرية المتواجدة في المدن الصناعية الكبرى في الوطن هي من صنع الاستعمار.
- أن هذه المركبات الصناعية قد التهمت أغلبية الأراضي الزراعية الموجودة في الولاية (ولاية عنابة)، وبالتالي فقد تقلص حجمها، هذا من جهة ومن جهة ثانية اعتبرت الصناعة عامل منافس للقطاع الزراعي، وذلك بما تقدمه من امتيازات متعددة ومتنوعة لعمالها.
- لقد ساهمت الصناعة فعلا في الرفع من مستويات العمال المؤهلين داخل مدينة عنابة.

3 - الدراسة الثالثة / جلود رشيد : دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية- دراسة حالة بلدية المسيلة[1].

حيث تعتبر هذه الدراسة كرسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة منتوري بقسنطينة سنة 2006، وقد تضمنت جانبين من الدراسة، جانب نظري، وجانب ميداني متمثل في دراسة حالة بلدية المسيلة، وقد احتوت إشكالية هذه الدراسة سؤال رئيسي هو كالآتي :

- ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ؟

اندرجت تحت هذا السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية يمكن حصرها في النقاط الآتية :
- هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية ؟
- كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية؟
- ما هي الصعوبات التي تعترض عمل الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ؟
- هل يخضع عمل الجماعات المحلية إلى رقابة الوصاية؟

[1] - جلود رشيد: **دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية** -دراسة حالة بلدية المسيلة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006،ص5.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها :

- الجماعات المحلية هي الوسيلة الفعالة التي يتحقق عن طريقها الجانب الأعظم من أنشطة التنمية الحضرية.

اندرجت تحتها عدة فرضيات فرعية نذكرها كالآتي :

- السياسات المنتهجة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية هي محصلة عدة مبادرات محلية.
- غياب المراقبة من طرف السلطات الوصية سبب في وجود بعض الاختلالات في مجال التنمية.
- وجود مشاكل ذات طبيعة اجتماعية أو إدارية هو السبب في إعاقة التنمية.

ومن الناحية المنهجية فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة، حيث يعـرف على أنه طـريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية .
بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال وصف تطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر، كذلك عمليات التنمية التي ليست نتيجة للوقت الراهن فقط، بل كان لها تاريخها ومراحلها التي مرت عليها للوصول حتى هذه المرحلة.

أما الأدوات والتقنيات المستخدمة في البحث فقد لجأ الباحث إلى الملاحظة باعتبارها أداة تقدم صورة واضحة وواقعية عن الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك المقابلة التي تم الاعتماد عليها كأداة أساسية للبحث للتزويد بالمعطيات اللازمة للدراسة.

وقد توصل الباحث في ختام البحث إلى عدة نتائج، هي كالآتي :

- البلدية تساهم في تحقيق التنمية الحضرية من خلال المشاريع التي تقوم بها من أجل الوصول إلى تنمية فعالة، وانطلاقا من ذلك فإنه يمكننا اعتبار البلدية أداة تنموية.
- البلدية تواجه مشاكل إدارية واجتماعية مما يعيق عملية التنمية الحضرية بها.
- البلدية تساهم في تحقيق التنمية الحضرية من خلال المشاريع التي تقوم بها من أجل الوصول إلى تنمية فعالة، وانطلاقا من ذلك فإنه يمكننا اعتبار البلدية أداة تنموية.
- البلدية تواجه مشاكل إدارية واجتماعية مما يعيق عملية التنمية الحضرية بها.
- بلدية المسيلة غنية من حيث الموارد المالية والطبيعية، لكن عدم استغلال ذلك حال دون إيجاد حلول في إطار التنمية الحضرية، وحدها تكون كفيلة بإخراج البلدية. من بطء التنمية.
- لا تتدخل البلدية في قطاعات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن، التهيئة والتعمير، فنظرا لتعدد القطاعات أثر سلبا على مردود البلدية في تنمية كل قطاع على حدى.
- هناك رقابة مركزية كذلك من طرف لجان الأحياء (مواطنين) لكنها غير فعالة.
- اعتماد البلدية على إعانات الدولة قلل من التحفيز على خلق موارد ذاتية.

- عجز البلدية نتيجة تحملها لبعض المصاريف، والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

من خلال استعراض هذه الدراسات الجزائرية (السابقة والمشابهة) لموضوع الدراسة، فإنه يمكن الإشارة إلى أنه تمت الاستفادة منها بشكل كبير من عدة نواحي، منها على سبيل المثال أنها دراسات تمت في نفس المجال الجغرافي (الجزائر)، مما يشير إلى نفس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحتى الثقافية، وتقريبا اتبعت نفس الخطوات المنهجية والميدانية، مما أفادنا من هذه الناحية بشكل كبير، كذلك اعتبار نتائجها المتوصل إليها كنقاط أساسية ساعدتنا في الانطلاقة الصحيحة وخدمتنا في صياغة الإطار العام للدراسة، وما يؤخذ عليها هو أن بعضها يفتقر إلى الدراسة الميدانية التي تعتبر في العلوم الاجتماعية بمثابة البرهان والدليل على الدراسة النظرية.

ب ـ الدراسات العربية :

1 ـ دراسة عبد الله محمد عبد الرحمن : التنمية الصناعية في العالم الثالث ، دراسة ميدانية [1].

وقد أجريت بكلية الآداب، جامعة السلطان قابوس عام 1994، وتمت الدراسة الميدانية بمنطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان.

وتأتي أهمية هذا البحث من حيث بحث عمليات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية، من خلال دراسة المناطق الصناعية، مع التركيز على دور التنمية في سلطنة عمان، وخاصة تقسيم المنطقة الصناعية للرسيل في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني في الوقت الحاضر.

ولقد ركزت هذه الدراسة على جملة من القضايا منها :
- إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث ترتبط بسياسات التنمية الصناعية وتعكس طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحديث.
- أن سياسات التنمية الصناعية في المجتمع العماني تعبر عن ملامح معينة للتجربة العمانية في التنمية الشاملة خلال فترات متعاقبة.

وقد اتبع الباحث في موضوعه إستراتيجية عامة لهذه الدراسة باعتبارها دراسة استطلاعية، ركزت أساسا على التعريف بدور التنمية الصناعية ممثلة في وجود التصنيع وآثارها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع العماني، ومن ثم فقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، منطقة الرسيل الصناعية.

و توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها :

---

[1] - المرجع نفسه : ص58 .

- إن منطقة الرسيل ارتبطت عملية اتساعها بواقع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في سلطنة عمان، وخاصة منذ السبعينات، حيث وصلت الدراسة إلى تحليل أهم مؤشرات التنمية الشاملة خلال العقود الثلاثة واعتبرت أن التوسع الصناعي حقق تنمية هائلة من جميع النواحي للمجتمع العماني.
- إن إنشاء منطقة الرسيل الصناعية ساهم في بناء قاعدة صناعية تنموية للبلد.
- إن نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة أثبتت أهمية القطاع الخاص في التنمية.
- إن منطقة الرسيل ساهمت إلى حد كبير في توفير مناصب شغل عديدة من خلال فتح الأسواق وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.
- ساهمت نوعية الصناعات الحديثة الموجودة بمنطقة الرسيل على استحداث سبل جديدة للتنمية الاجتماعية.

ج ـ الدراسات الأجنبيــة:

1 ـ دراسة جامعة هارفارد : تقويم البرامج التنموية بمجتمع بنغلادش من خلال موضوع التنميــة والتحضــر [1].

حيث يعتبر التحضر ظاهرة جديدة في بنغلادش، إذ بلغت نسبة السكان الحضريين 37.6%، وخلال فترة 1901 ـ 1974 ، وصل معدل نمو السكان الحضريين إلى 6.7% مقارنة بمعدل السكان الريفيين الذي نما بنسبة 2.3% خلال نفس الفترة، وطبقا لمشروع السكان الذي قامت به جامعة هارفارد، فإن عدد سكان بنغلادش الحضريين سيزداد 13 مرة حتى سنة 2000، وتعتبر الهجرة الريفية هي السبب الرئيسي في ارتفاع سكان الحضر، وبالتالي انتقال الفقر من الريف إلى المناطق الحضرية، الشيء الذي أدي إلى التفكير في برامج لتنمية المجتمع.

وتمحورت الدراسة حول احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة، إعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برامج التنمية، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية.

وقد شملت الدراسة جملة من الأهداف منها :
- تقويم برامج وأنشطة تنمية المجتمع الحضري.
- دراسة العلاقة بين مشروعات المجتمع الحضري.
- دراسة المشكلات الموجودة واقتراح الأساليب لتقوية برامج تنمية المجتمع الحضري.

---

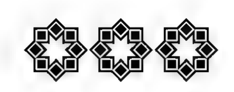
[1] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص63 .

وللتأكد من مدى قدرة هذه الأهداف على التحقق، تعاملت الدراسة مع خمس مشروعات تنمية المجتمع، كما تم جمع البيانات عن طريق سبعة جداول لوجهات نظر متعددة المقاييس، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها :

- أن برامج التنمية كانت تنفذ عن طريق الهيئات التطوعية.
- زاد عدد المنتفعين من برنامج تنمية المجتمع الحضري في بنغلادش بـ357 ألف من سنة 1967 إلى سنة 1977، ثم وصل سنة 1978 إلى 653 ألف مواطن.
- أوضحت الدراسة أن أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري تتمثل في : الأمية، الفقر، البطالة، نقص الخدمات الاجتماعية، ضعف البنية التحتية للمجتمع (طرق، كهرباء...).
- وأوضحت أيضا أن ما يحتاجه الأهالي لحل مشكلاتهم المجتمعية يتمثل في المنح المادية، التدريب المهني، توفير الموارد الأولية، تسويق المنتجات... الخ.

ومن خلال هذا الاستعراض للدراسات العربية والأجنبية، وبالرغم من عدم الإلمام بها إلماما كاملا يشمل جميع الجوانب التي تطرقت إليها، يمكن القول أنها كانت كمعين لنا في هذه الدراسة، باعتبارها تخدم نفس الموضوع من الجانب النظري والمنهجي والإطار الميداني، وأفادتنا كذلك من خلال النتائج المتوصل إليها التي خدمت البحث بشكل كبير، كذلك من ناحية أنها تناولت تقريبا نفس المفاهيم المستخدمة في الدراسة، واتبعت نفس الخطوات المعروفة علميا ومنهجيا في دراسة مثل هذه المواضيع.

وعلى العموم فإن الدراسات السابقة في البحث الاجتماعي تعتبر كتراث علمي كبير ينطلق منه الباحث للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وأي دراسة لم تنطلق من دراسات سابقة أو لم تعتمد عليها تعتبر دراسة تفتقر إلى الخلفية النظرية والمعرفية المطلوبة في أي بحث اجتماعي، وباعتبار دراستنا تتطرق إلى نفس الموضوع الذي تناولته هذه الدراسات، فقد تم الاعتماد عليها كمراجع أساسية في متن الدراسة وفي إطارها النظري والمنهجي.



الفصل الثاني : الخلفية المعرفية للتصنيع وأبعاده

تمهيد :

I ـ الخلفية المعرفية للتصنيع.

1ـ المنظور السوسيولوجي لعملية التصنيع.

أ ـ التصنيع عند ولبرت مور.
ب ـ التصنيع عند كلارك كير .
ج ـ التصنيع عند حسن الساعاتي
د ـ التصنيع في الدول النامية.
هـ ـ التصنيع في الجزائر

2ـ نظريات التصنيع.

أ ـ نظرية النمو المتوازن .
ب ـ نظرية النمو غير المتوازن.
ج ـ نظرية أقطاب النمو .
د ـ نظرية الصناعات المصنعة.

II ـ أبعاد التصنيع .

1ـ البعد التاريخي.
2ـ البعد الاجتماعي.
3ـ البعد الاقتصادي.
4ـ البعد الثقافي والتكنولوجي.
5ـ البعد البيئي (الإيكولوجي)
6ـ البعد العمراني والحضاري.

الفصل الثاني : الخلفية المعرفية للتصنيع وأبعاده :

تمهيد :

الباحث الاجتماعي قبل أن يبدأ بالتفصيل في موضوع بحثه، عليه أن يتطرق إلى مجموعة النظريات والآراء والمقولات التي تعتبر خلفية معرفية للموضوع، لأن أي انطلاقة في أي بحث يجب أن تتناول التراث المعرفي والنظري الذي يعطيها المصداقية العلمية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الآراء والأقوال التي تناولت التصنيع كمصطلح أو كمفهوم، مع ذكر أهم النظريات التي شكلت وبلورت مفهوم التصنيع، بالإضافة إلى تناول أهم أبعاده بالتطرق إلى أبعاد المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية وانعكاساتها على المحيط الجغرافي والاجتماعي، هذه المؤسسة التي تعتبر الحجر الأساس لعملية التصنيع وكل ما ينجم عنها.

ومصطلح التصنيع من المصطلحات الحديثة الذي تم التركيز عليها بصورة دقيقة منذ حوالي أربعين سنة مضت لغرض تصنيف الدول التي انتهجت سياسة التصنيع بهدف التنمية.

ويتفق الكثير من الباحثين والدارسين على أن التصنيع عبارة عن:"عملية انتقالية من مجتمع غير مصنع إلى مجتمع مصنع"، وعلى أنه:"القطاع الذي يجب أن يساهم في بناء اقتصادي متكامل باستعمال الآلات، وبزيادة التراكم وبإنقاص الكلفة، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل"[(1)].

والتطرق إلى الخلفية المعرفية للتصنيع وأبعاده، سيكون التمهيد الأساسي للغوص في اكتشاف العلاقة التي تربط عملية التصنيع بالمجتمعات سواء النامية أو المتقدمة، هذه العلاقة التي تشمل الإطار التاريخي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني والحضري، الشيء الذي سيقودنا حتما إلى معرفة دور التصنيع ومساهمته في تغيير كل الجوانب المكونة للمجتمعات والأوساط الحضرية.

[1] - يموت عبد الهادي: **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية**، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص 06.

I - الخلفية المعرفيــة للتصنيــع :

1- المنظور السوسيولوجي لعملية التصنيع:

أ - التصنيـــــع عنـد ولبـــرت مـور :

يقصد بالتصنيع في رأيه :" التغيير في فنية الإنتاج، ويقرر أن التصنيع هو أكثر اتساعا مما هو شائع في الاستعمال الدارج للاصطلاح، إذ يقصد به تقنية الزراعة والخدمات أيضا، بالإضافة إلى الإنتاج الصناعي ، ويتعدى إلى متضمنات الطرق الاجتماعية الفنية المتنوعة، كالتنظيم الإداري والعلاقات الإنسانية والإعلام والعلاقات العامة، على الرغم من ارتباطها بالطريقة الفنية للإنتاج".

ويضيف الأستاذ **"مور"** أن عبارة المتضمنات الاجتماعية للتصنيع لا يقصد بها أية حتمية اقتصادية أو فنية جامدة، فالمشكلة معروضة بهذه الطريقة، لأن التغيرات في فنية الإنتاج أصبحت تحدث آثارها السلبية في جل الدول المتخلفة[1].

وبهذا المفهوم فإن التصنيع يتضمن جوانب اقتصادية واجتماعية، من حيث توسيع الإنتاج وإقامة المصانع وتجميع العمال في أماكن واحدة، وارتباط العمال بالآلة، كما يصاحبه تحضر سريع مما ينتج عنه ظواهر اجتماعية، يجد علم الاجتماع فيها حقلا لإجراء الدراسات للتخطيط الاجتماعي، وتقديم خدمات للمجتمع[2].

ب - التصنيع عند كلارك كير:

يرى كلارك كير أن التصنيع يدل على : " الانتقال الواقعي من المجتمع التقليدي إلى الصناعة، والصناعية في اعتقاده مفهوم يطلق على المجتمع الكامل للتصنيع؛ أي هي الشكل الذي يحاول أن يحققه التصنيع".

بمعنى الانتقال الكلي والفعلي للمجتمعات من الحياة الريفية والتقليدية إلى الحياة الصناعية ، حيث أن مفهوم الصناعية في اعتقاده يطلق على المجتمع المكون والمشتغل في القطاع الصناعي، أي أن الصناعية هي الأهداف التي يحققها التصنيع.

وقد تعتبر عملية التصنيع :"عملية تقنية تستخدم فيها العلوم الطبيعية والتطبيقية، وبعبارة أخرى فإن عملية التصنيع تعني عملية التحول في المعرفة الصناعية، واستخدام التجارب العلمية، وتوفير كافة المتطلبات لبناء الصناعة وتطويرها"[3].

---

[1] - حسن الساعاتي: **التكنولوجيا والمجتمع**، بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجي، دار المعرفة، مصر، 1962، ص37.

[2] - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص9.

[3] - عبد الكريم عبد السادة النصار: **التصنيع وأثره في التغير الاجتماعي**، منشورة وزارة الإعلام والثقافة، العراق، 1977،ص12.

ج- التصنيـع عند حسـن الساعـاتي :

يعرفه على أنه :" سياسة اقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ، ويشترك الشعب في تنفيذ هذه السياسة مع الدول اشتراكا إيجابيا، يهدف إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتشمل السياسة الاقتصادية للتصنيع تنمية جميع القطاعات في المجتمع سواء كان ذلك في ميدان الزراعة والتعدين، أم الخدمات العامة أم الصناعة، ذلك هو التعريف الاشتراكي العلمي للتصنيع" [(1)].

أما من ناحية وجهة نظر الرأسمالية الكلاسيكية أو من الوجهة التاريخية فإن التصنيع:"عملية تنمية تكنولوجية تستخدم فيها العلوم التطبيقية، وتمتاز بتنمية الإنتاج في نطاق واسع باستعمال الآلات، ويكون توزيع السلع الإنتاجية والاستهلاكية في سوق واسعة النطاق، أما أداة الإنتاج فقوة بشرية عاملة متخصصة مقسمة الوظائف تبعا للتخصصات المختلفة ويصحب ذلك كله عمران حضري سريع واسع النطاق".

والواضح من التعريفين السابقين الاشتراكي والرأسمالي، أن الأول يعتمد على تنمية جميع جوانب القطاعات المنشطة للمجتمع معتمدا على المشاركة الشعبية، متخذا الجانب الاجتماعي كعنصر هام في العملية الصناعية، وكهدف أساسي لها، أما الرأسمالي فيركز على التنمية التكنولوجية من أجل الإنتاج الواسع بهدف السوق، ويعتمد في ذلك على تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، ويصل حسن الساعاتي في النهاية إلى أن التصنيع في كلا التعريفين ذو أهداف اجتماعية وسياسية.

ثم يعرف حسن الساعاتي التصنيع من وجهة نظر علم الاجتماع بأنه :"عملية تنشئة اجتماعية أو تطبيع اجتماعي لجميع أفراد المجتمع الصناعي المخطط، على ما يسود فيه من مفاهيم ومعايير وقيم ومثل ومعتقدات تشكل سلوكهم في عادات اجتماعية تصبح أعرافهم وتقاليدهم التي يتمسكون بها".[(2)].

د- التصنيـع فـي الـدول النـامية :

عرفت لجنة التنمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة المنعقدة عام1963 التصنيع في الدول النامية بما يلي : " يعتبر التصنيع عملية تطوير اقتصادي ويتم في هذه العملية تعبة قسم متزايد من المصادر الوطنية من أجل تطوير بنية اقتصادية وطنية متشعبة الجوانب وحديثة من الناحية التقنية، وتتميز هذه البيئة الاقتصادية بوجود قطاع ديناميكي لصناعة الآلات، هذا القطاع الذي ينتج أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، ويكون هذا القطاع أيضا قادرا على تأمين معدل مرتفع لمجمل الاقتصاد وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي"[(3)].

---

[1] - حسن الساعاتي: **علم اجتماع الصناعي**، دار المعرفة، مصر، 1976، ص132.

[2] - **المرجع نفسه**، ص132.

[3] - مارتين بويشمان : **التصنيع في البلدان النامية** ، دار التقدم العربي، دمشق، د ت ، ص38.

وهذا التعريف يعطي أهمية للتصنيع، حيث يركز على اتخاذ التصنيع الثقيل كوسيلة ذات أولوية وفي غاية الأهمية للخروج من حالة التخلف دون أن يتجاهل التصنيع الصناعات الخفيفة الاستهلاكية في آن واحد.

هـ- التصنيـع في الجـــزائر:

اتخذ مفهوم التصنيع في الجزائر مدلولا خاصا منذ أن استرجعت البلاد استقلالها، واستعمل على نطاق واسع منذ الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، حيث حدد الميثاق الوطني الجزائري مفهوم التصنيع كما يلي :

" للتصنيع في الجـــزائر مدلولا وأبعادا لثورة حقيقية، ذلك أنه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار وما يحدثه من أنشطة ضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتـــراكي، والتغير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد...، وتـــرمي الثورة الصناعية إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبـــلاد، للتنقل من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات والأنشطة الـــزراعية إلى اقتصاد عصـــري تتداخل وتتكامـــل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع القطاع الاقتصادي الواحدة، أو بين القطاعات الاقتصادية المتعددة، بحيث يؤدي إلى تنمية شاملة ومنسجمة، وذلك بتوسيع المناهج الصناعية إلى جميع القطاعات الإنتاجية"[(1)].

من خلال ما سبق يتضح أن عملية التصنيع في أي دولة مـــن الدول، تخضع وبشكل أولـي وأساسي إلى قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، والأفكار والمعتقدات التي تكون الأساس المعرفي والعلمي لأي سياسة أو عملية اجتماعية، بالإضافة إلى ذلك نوعيـة النظام السياسي المنتهج مـن طرف تلك الـدولة.

---

[1] - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص13.

2 ـ نظـريات التصنيـع :

" تحتل النظرية العلمية مكانة مميزة في البحث العلمي بصفة عامة، سواء كان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية، ويعتبرها كثير من الباحثين ذات أهمية خاصة في تحديد هوية أي علم من العلوم، حتى أن البعض يجعلها أكثر أهمية من دور المنهج العلمي، على اعتبار أن المنهج العلمي شيء مشاع بين كل العلوم، بينما النظرية فهي التي تحدد موضوع أي بحث وتنظم عملياته وأدواره، بل ومساره، وهذا على خلاف المنهج العلمي الذي يعد أساسا واحدا لكل العلوم، وإن اختلفت تفصيلاته وتكتيكاته باختلاف الظاهرة المدروسة"[1].

أ ـ نظـرية النمـو المتـوازن :

تتمحور هـذه النظرية والتي نشأت على يد **"نيركس"** حول تحليل نظريـــة الدفعة القوية لـ**"رودان"**، حيث بدأ دراسته حول مشكلة الفقر والتي تعتبر بمثابة دائرة مفرغة، تحـــاول شـــرح وتفسير ظاهـــرة التخلف بالمجتمعات النامية، انطلاقا من أن هذه المجتمعات تعاني انخفاضا في طلب رؤوس الأموال، نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه البلاد، ويرجع ذلك إلى ضيق حجم السوق، بسبب انخفاض مستويات الدخـل، الشيء الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد وصناعة واحدة لمخاطر كبيرة، وهو ما يتطلب إحداث صناعات عددية متلازمة تخلق علاقة تكاملية بينها من أجل تحقيق كل المنتجات الصناعية المطلوبة[2]، وعليه يمكن استخلاص ملاحظتين أساسيتين حول هذه النظـرية:

- تسعى إلى تحقيق توازن في صناعات الاستهـلاك، وهي بذلـك لا تستلزم تحقيق توازن بين الاستثمـارات في الصناعات الاستهلاكية، والاستثمـارات في الصناعات الرأسمـالية.
- أنهـا تتطـلب توفير سـوق داخـلي قادر على استيعاب المنتوجات التي تشكل صعوبة في دخول الأسـواق الخـارجية (أسـواق بديلة واسعـة)، وتبقى الإشارة هنا إلى أن هـذه النظرية ومن أجل تطبيقها ينبغي توفـــر جملة من العوامل والشروط منها:
- توفير رؤوس أموال كبيرة.
- تتطلب هذه النظرية من الدول النامية أن تبدأ نموها من العدم، من دون وجود صناعات أو نشاطات أولية.
- أنها تفرض نمـــوا في بعض القطـاعات كالقطـاع الصناعي، وتهمـل قطاعات أخرى كالزراعة.
- تتطلب إقامة حشد كبير من الصناعات الاستهلاكية[3].

---

[1] - عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ، سلسلة عالم المعرفة (44)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص177.

[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص168.

[3] - درويش حســن : **التنمية الاقتصادية**، ط1، مديرية الكتب الجامعية، دمشــق، 1977، ص112.

مما سبق ذكره حول هذه النظرية (نظرية النمو المتوازن)، نستطيع القول أنها تتطلب إمكانيات ضخمة وموارد إنمائية كبيرة، ورؤوس أموال وافرة للنهوض بالعملية التنموية، الشيء الذي لا نستطيع أن نلمسه في الدول والمجتمعات النامية، مما يصعب على هذه المجتمعات تطبيقها والأخذ بمبادئها.

ب ـ نظـريـة النمـو غـيـر المتـــــوازن :

نشـأت هذه النظرية على يد الاقتصادي **"ألبرت هرشمـان"**، حيث تركـز هذه النظرية على الانتقادات التي وجهت للنظرية السابقة -نظرية النمو المتوازن-، وتأتي بنظرة جديدة فحواها أن النمو الاقتصادي المحقق في الدول المتقدمة، تم تحقيقه بانطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني نحو النمو الاقتصادي، ممـا أدى إلى دفع وتحريك القطاعات الأخرى نحو عملية النمو الاقتصـادية[1].

وهـذا يعني أن النمو عند **"هرشمان"** يتحقق أولا في عدد من القطاعات الأساسيـة، ثم بعد ذلك ينتقل إلى قطاعات أخرى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالطريقة المباشرة تتم عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات، أما الطريقة غير المباشرة فتكون بزيادة دخل الأفـراد، مما يتسبب في ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي خلق استثمار في الصناعات الأساسية الشيء الذي يحدث اختلال في التـوازن.

وتعمل الاستثمـارات في الصناعات الأخرى من جانبها على استعادة التوازن على شكل مراحل متبعة من الاستثمار، بنقل الاقتصاد الوطني إلى حالة عدم التوازن، وكل مرحلة من هذه المراحل كانت نتيجة لاختـلال جديد في التـوازن.

وعليه فـإن التنمية في نظـر **"هرشمان"** تتطلب فحسب توفير الموارد اللازمة للقيام بالاستثمار في الصناعات الأساسية، وما يؤخذ على هذه النظرية أنها انطلقت من الواقع الاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، أي نمو عن طريق المبادرات الفردية وليس عن طريق الأهمية التي تعطى للدولة باعتبارها الموجة الأساسيـة لعمليـة التنميـة[2].

بالإضـافة إلى ذلـك فإن هذه النظرية تـركز على تنمية قطاعات اقتصادية وإهمـال قطاعات أخرى في المقابل، وهذا مخالف لمفهوم التنمية لأن عملية التنمية تكون شاملة، ولا يمكـن تنمية قطاع على حساب قطاع آخر أو إهمـاله، وبالتالي فهي تميز بين القطاعات، بمعنى تفضيل قطـاع عـــن آخر، وكذلك تدعم القطاعات المتفوقة من ناحية الموارد والإمكانيات، وهذا ما لا يتماشى مع الحالة الاقتصادية للدول النامية.

[1] - نامق صلاح الدين : **نظريات النمو الاقتصادي**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص224.

[2] - رزقـي عبود : **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهـد العلـــوم الاقتصادية ، جامعـة الجزائر، 1996، ص-ص18-19.

ج- نظـريـة أقطـاب النمـــو :

فحواها أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان، ولكنه يظهر بالتدرج في أماكن أو نقاط تدعى أقطاب النمو، وقد نشأت هذه النظرية على يد المفكر الاقتصادي **"فـرانسوا بـيرو"** عند دراسته للمجتمعات المتقدمة[1].

أما، في الدول المتخلفة والمجتمعات النامية، فعملية التنمية تقوم على أساس إحداث تغيرات تقنية وذهنية واجتماعية، تسمح بتهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب، ونلاحظ أن **"فـرانسوا بـيرو"** في هذه النظرية فرق بين مفهومين وهما: **أقطاب النمو وأقطاب التنمية.**

أقطاب النمو، ويقصد بها الوحدة الاقتصادية أو المجموعة المركبة من عدة وحدات، وهذا خاص بالمجتمعات المتقدمة الصناعية، لما تمتع به هذه المجتمعات من إمكانيات وتتوفر على أوساط سياسية واقتصادية وثقافية مهيأة وملائمة لممارسة هذه الأقطاب.

أمـا فيما يخص أقطاب التنمية، فهي تخص المجتمعات النامية، حيث باستطاعتها تحقيق التنمية باستغلال أقطابها ، وذلك بالاعتماد على العوامل الفنية والتعليمية والاجتماعية للعمال والفلاحين[2].

إن المجتمعات النامية تستطيع استغلال هذه النظرية في عملية التنمية، ولكن الملاحظ عليها أنها لم تصل بعد لتحدث عملية التوازن التنموية الشاملة من حيث التنمية، الشيء الذي يتسبب في الاختلال بين مناطقها إذا اعتمدت على هذه النظرية، هذا الاختلال الذي بدوره يتسبب في هجرة اليد العاملة من المناطق غير النامية إلى المناطق التي تحتوي على أقطاب النمو، مما يترتب عليه انعكاسات اجتماعية واقتصادية وثقافية على المناطق النامية، والمناطق المهاجر منها، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية وعلى حسب مبادئها ومعتقداتها فهي لا تسمح بانتشار الاستثمارات لتشمل جميع المناطق، وهذا يتسبب بدوره في توزيع غير عادل للاستثمارات ويخلق عدم التوازن في انتشار رؤوس الأموال مما لا يحقق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع المناطق الجغرافية للدولة.

بالمقابل فإن هذه النظرية قد أثبتت مصداقيتها في المجتمعات المتقدمة، بسبب ما تمتلكه من إمكانيات وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية متوازنة بين مناطقها، حيث أقامت نسيجا صناعيا قويا شمل جميع أقطاب النمو، وتم توزيع الاستثمارات ورؤوس الأموال بشكل متوازن وعادل، مما أحدث تنمية شاملة ومتكاملة بين جميع المناطق[3].

---

[1] - ***François perroux.: <u>L'économie du XX siècle</u>, Presse universitaire de France, Paris, 1969,P 179***

[2] - فكرون السعيد: <u>مرجع سابق</u> ، ص170.

[3] - <u>المرجع نفسه</u> ، ص171.

وبعد التطرق إلى أهم مبادئ هذه النظرية يمكن القول بأن تطبيقها محدود، وتعتمد بشكل أساسي على مفهوم التوطن الصناعي، زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية ومميزاتها الاقتصادية، ولكن على الرغم من ذلك يبقى لها أثرها الإيجابي باعتبارها كإستراتيجية في التنمية الاقتصادية لما حققته في المجتمعات المتقدمة، وبما حققته في المجتمعات النامية بتنمية بعض الجهات المتخلفة بالرغم من أنها تترك أماكن أخرى على هامش التنمية، مما يزيد من الفوارق الجهوية ويتسبب في مشاكل واختلالات تصيب التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1].

ومن منطلقات هذه النظرية، استنبط **"ديستان دوبرنيس"** نظريته حول الصناعة المصنعة بالمجتمعات النامية، حيث أصبحت فيما بعد تعرف بنظرية الصناعات المصنعة، وقد طبقتها الجزائر واعتمدتها كنموذج لعملية التنمية، وتم ذلك ضمن مخططات التنمية للمرحلة ما بين 1970 و1977، حيث اعتبرت كحل لمعظم المشكلات التي واجهت الحكومة الجزائرية آنذاك، كنقص الاستثمارات وضعف الدخل، وانتشار البطالة، واتساع رقعة الفقر والاحتياج وظهور المشاكل الاجتماعية نتيجة لذلك...الخ[2].

د- نظرية الصناعات المصنعة:

تمحورت عناصر هذه النظرية حول فكرة رئيسية وهي أن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى، أو تساهم في بناء صناعة جديدة أو عدة صناعات، وقد نشأت على يد المفكر **"ديستان دوبرنيس"**، الذي يعتبر الأب الروحي لهذه النظرية، حيث استمد قواعدها وأسسها من خلال النقائص المستنبطة من النظرية السابقة (نظرية أقطاب النمو).

والصناعة لا تكون مصنعة كما ذكر **"ج، د، برنيس"** إلا إذا نتج عنها تغيير في البنية الاقتصادية، وساهمت في خلق تحولات النظام الإنتاجي، وهذا ما لا يتأتى إلا بإدخال تقنيات التكنولوجية الحديثة والجديدة التي بدورها تساعد وتساهم في تحسين وارتفاع نسبة الإنتاج والإنتاجية، والتي تعتبر العامل الأساسي في العملية الإنتاجية كلها[3].

وهذه النظرية تتميز بمجموعة من الخصائص تفرقها وتميزها عن النظريات السابقة الذكر، نذكر منها على سبيل المثال:

- أنها تتطلب وجود استثمارات هائلة وضخمة.
- أن حجمها الإنتاجي يتعدى الأسواق الداخلية.

[1] - بشير محمد التيجاني : **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص55.

[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص172.

[3] - ***G.DE Bernis.: Industrie Industrialisation et Intégration Economique, , Paris, 1968,P 416***

- أنها تنتمي للقطاع الإنتاجي.
- أنها تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة.
- أنها تتطلب فترة زمنية طويلة من أجل مباشرتها للإنتاج.

والتكامل الصناعي حسب هذه النظرية يتم على أساس انتقاء مجموعة من الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية، بمعنى حصولها على موادها الأولية من صناعات أخرى، وكذلك تسويق منتوجها وإتمامه يستدعي وجود صناعات أخرى تتكفل بذلك، وهذا ما نلاحظه على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ... الخ.

ولقد حدد صاحب هذه النظرية مجموعة من الشروط يجب توفرها قصد تطبيق هذا النموذج من النمو في البلدان النامية منها :

- إلزامية توفر المجتمعات النامية على سوق كبيرة الحجم.
- يجب إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية.
- التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، وهذا قصد التوجيه والمراقبة الدائمة للأنشطة الصناعية.
- يتطلب تحقيق ادخار محلي كبير لتوفير رؤوس أموال كبيرة توجه للاستثمار في هذه الصناعة.
- يجب توفر نظام تخطيطي قادر على توجيه ومراقبة وتنفيذ العملية الاستثمارية.
- خلق علاقة تكاملية بين التصنيع والزراعة، وهذا لا يتم إلا من خلال إحداث إصلاح زراعي يهتم بتطوير البنية الاقتصادية لهذا القطاع[1].

من خلال ما سبق نستنتج أن تطبيق هذه النظرية في المجتمعات النامية يتجاوز إمكانياتها وقدراتها الحقيقية المتوفرة، لأن معظم هذه المجتمعات لم تنل استقلالها إلا في الفترة الأخيرة، الشيء الذي يصعب عليها تغيير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل سريع، يسمح باستقطاب عدة صناعات متعددة في آن واحد، وكذلك صعوبة إيجاد يد عاملة مختصة وكفئة، وتوفير رؤوس أموال كبيرة، وخلق سوق مفتوحة وواسعة، كلها أسباب تقف كعائق أمام هذه المجتمعات للنهوض بالصناعة على حسب ما تتطلبه هذه النظرية.

إضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية ولتطبيقها تتطلب رؤوس أموال كبيرة، لأن الصناعات المصنعة تكاليفها مرتفعة وضخمة، ولكن بالرغم من ذلك فإن بعض المجتمعات النامية حاولت تطبيقها كنموذج صناعي للنهوض بصناعتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد الجزائر قد حاولت تطبيق هذه الإستراتيجية

---

[1] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص173.

الصناعية من أجل النهوض بالمجتمع ككل، وقد حققت نتائج إيجابية في كل المجالات وحققت تنمية شاملة ولو بشكل جزئي.

II - أبعاد التصنيع (المنشأة الصناعية) :

بما أن الثورة الصناعية هي الانطلاقة الحقيقية لعملية التصنيع، وهي النقطة الأساسية في تغير المجتمعات العالمية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية تعتمد في معيشتها على الصناعة أولا وأخيرا، ومنذ انطلاقها انطلقت معها عملية إنشاء المصانع والورشات الصناعية، فإن تناول أبعاد التصنيع سيتم من خلال تناول الأبعاد المختلفة التي خلفتها الثورة الصناعية في جميع المجالات وما تلاها من تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية...الخ.

1 - البعد التاريخي :

يتجلى البعد التاريخي للتصنيع بشكل أساسي في ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، حيث أن التصنيع قبل هذه المرحلة لم يشهد تطورا وتقدما كبيرا، وكان يعتمد في الأساس على الصناعات البدائية كتحويل بعض المعادن، واستحداث بعض الآلات في مجال الزراعة والفلاحة، أما خلال الثورة الصناعية فنستطيع القول أنها فترة التصنيع الحقيقي الضخم من خلال اختراع الآلات البخارية الضخمة، والتحويلات الكبرى التي مست معظم المعادن، وحلول المكنة محل الإنسان والعمل اليدوي.

وقبل الثورة الصناعية كان أقل من 10% من سكان أوروبا يعيشون في المدن. والباقون يعيشون في بلاد وقرى صغيرة منتشرة على امتداد الريف. وكان هؤلاء الناس يقضون معظم يومهم العملي في الزراعة. ولما كان باستطاعتهم بيع الفائض من الطعام في البلدان المجاورة، فإنهم كانوا يزرعون ما يزيد قليلاً عما يحتاجونه لأنفسهم. ويصنعون معظم ملابسهم، وفرشهم وأدواتهم من المواد الخام المُنتَجة من المزارع أو الغابات[1].

وقد وُجِدَ نوع من الصناعة في كل أنحاء أوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية، والقليل من التصنيع كان يتم في متاجر الروابط في المدن الصغيرة، وكان العمال الحرفيون في هذه المتاجر يستخدمون أدوات بسيطة لتصنيع المنتجات مثل الملابس والأدوات المعدنية والحليّ والمنتجات الجلدية والمشغولات الفضية والأسلحة، وكانت بعض المنتجات المصنوعة في المدن الصغيرة تتم مقايضتها بالطعام المُنتَج في الريف، وكذلك كانت منتجات المدن تُصَدَّر لمبادلة ثمن الكماليات المستوردة من الخارج، أو تُرسَل إلى المستعمرات في مقابل المواد الخام .

---

1 - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **ثورة صناعية** ، موسوعة عربية عالمية، 2008.

وانطلقت الثورة الصناعية في بريطانيا لأسباب متعددة، منها المخزون الكبير من الفحم الحجري والحديد، وهما المصدران الطبيعيان اللذان اعتمد عليهما التصنيع، بينما كانت المواد الخام الصناعية الأخرى تأتي من مستعمرات بريطانيا، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، صارت البلاد القوة الاستعمارية الرائدة في العالم، ولم تعد مستعمرات بريطانيا مصدرًا للمواد الخام فحسب بل صارت تمثل أسواقًا للمنتجات المصنَّعة، وساعدت هذه المستعمرات في تشجيع صناعتي النسيج والحديد وهما الصناعتان الأكثر أهمية خلال الثورة الصناعية[1].

ويقصد بالثورة الصناعية التغير الذي حدث في وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع في استخدام الآلات البخارية القادرة على الإنتاج الكبير، ومن أهم نتائج ذلك قيام نظام المصنع[2].

أو أنها انتشار وإحلال العمل اليدوي بالمكنة، وقد بدأت ببريطانيا في القرن 18، وما زالت مستمرة في أجزاء أخرى من العالم ، وما يميزها هو تحويل الاقتصاد الزراعي إلي اقتصاد صناعي، وانتشار السلع التي كانت تنتج في البيوت والورش على نطاق واسع في المصانع .

ونمت الكفاءة الإنتاجية بشكل سريع من خلال التطبيق العلمي والمعرفي المنظم، وأدت الثورة الصناعية إلى ظهور المدن عندما هاجر القرويون ليعملوا في المصانع، وكانت أول خطوة في نمو الاقتصاد الحديث، وكان النمو الاقتصادي في أوروبا يواكب التكنولوجيا العسكرية المتفوقة خلال القرنين 18 و19.

ثم امتدت الثورة الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية، وامتد التصنيع في القرن 20 على نطاق واسع ليشمل أجزاء من آسيا والمحيط الباسيفيكي . وحاليا أصبح الإنتاج الآلي والنمو الاقتصادي الحديث يتسع في الانتشار لأماكن أخرى[3].

وبالطبع فإن الثورة الصناعية لم تأت من فراغ، بل كانت هناك عدة أسباب وعوامل وظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية، ساهمت في ولادتها، فالمتتبع لتاريخ أوروبا قبل الثورة الصناعية والدارس لظروفها الاجتماعية يلمس نوعا من التغير الاجتماعي الذي مس جميع الجوانب قبل ظهور هذه الثورة، بل يستنتج أن الثورة الصناعية " ما هي إلا المظهر المادي الذي جسد ذلك التغير، والذي دام وقتا طويلا، حيث أن بذوره الأولى وضعت في القرن الحادي عشر (حسب تعبير سان سيمون)، والتي لم تؤت ثمارها إلا في القرن الثامن عشر، أي حوالي سبعة قرون من الزمن وهو وقت طويل نسبيا" [4].

---

[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود: **مرجع سابق.**

[2] - حسين كامل سليم : **تاريخ أوروبا الاقتصادي في القرن التاسع**، دار نشر الثقافية، الإسكندرية، 1958، ص98.

[3] - ثورة صناعية : **موسوعة ويكيبيديا العربية *Wikipedia Arabic*** : موســوعة إلكترونية عربيــة عالمية ، 2008.

[4] - محمد بومخلوف : **التوطين الصناعي وآثاره العمرانية**، أطروحة دكتوراه الدولة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995، ص63.

فمما سبق وبالتطرق إلى البعد التاريخي لعملية التصنيع من خلال استعراض تاريخ الثورة الصناعية التي تمثل الانطلاقة الفعلية والحقيقية للتصنيع في العالم بأسره، نستطيع القـول أن البعد التـاريخي للتصنيع أو المنشأة الصناعية مـــر عبر عدة مـــراحل تاريخيـة أهمها مـرحلة الثورة الـصناعية، هــذه الثـورة الـتي كانت بدورها نتيجة لتفاعل عـدة تغيرات اجتماعيـة واقتـصادية ملحوظـة سـادت العـالم الأوربي أثنـاء القـرن الثامن عشر وما قبله، وأن أي تجربـة إنسانية تبـدأ أول مـا تبـدأ بـزرع وانتـشار تفاعـل عنـاصر مختلفـة في المجتمع، بمعنى أن التغير يبـدأ بالجزئيـات ثم ينتقـل حتميـا إلى الكليـات، وهـو مـا حـصل قبـل وأثنـاء الثـورة الصناعية.

2 ـ البعـــد الاجتماعـــي:

الصناعة ظـاهرة اجتماعية ينفرد بها المجتمع البشـــري، حيث أنه ومنـذ وجــود الإنسان عـلى وجـه الأرض وهـو يحـــاول تحـسين أسـباب وجـوده، عـن طريـق الملاحظـة الـتي تـؤدي بـه إلى الاكتـشافات والبحث عن أساليب جديدة ومبتكرة يساير بها الطبيعة ويستغلها في صـالحه، وكلما مر الوقت كلما زادت اكتشافاته من خلال تراكم التجارب العلميـة، وظهـور آلات وتكنولوجيـات حديثـة، وتبعـا لذلك فـإن المجتمـع الإنساني وخلال مروره بمراحل زمنية توازت مع مراحل التقـدم والاكتـشافات تـأثر بهـا سـلبا وإيجابا، مـن خلال التغيرات التي مست جميع نواحي الحياة الاجتماعية.

وعليـه فيمكن أن نتطـرق إلى البعـد الاجتماعـي للتـصنيع مـن خـلال التغـيرات الاجتماعيـة الـتي أحدثتها عملية التصنيع، والتي مست الريف والمناطق الصناعية على حد سواء، باعتبـار أن عمليـة التـصنيع وخلال فترة الثورة الصناعية اعتبرها كثير من الباحثين الـسبب الرئيـسي الذي أدى إلى تغيـرات جذريـة في الحياة الاجتماعية خاصة في المجتمعات الأوروبية.

"وقد نتج عن الثورة الصناعية التحول العميق في جوانب الحياة الاجتماعية الريفية، وهو تحـول في العلاقات وفي النشاطات الحرفيـة الـتي تطـورت إلى صـناعات كبـيرة عوضـت الحـرف، وانتقالهـا إلى المـدن الصناعية، وتقهقر النشاط الحرفي أمام قوة الصناعة المتنامية، وبتكـون المـدن الـصناعية لحقهـا العـمال بفعـل الطرد من جراء اختفاء النشاطات لصالح الـصناعة، وجـذب المهـن الـصناعية مـن جهـة، وبفعـل الانقـلاب الزراعي من جهة أخرى"[1].

وخلفت أيضا آثارا اجتماعية كبيرة، خاصة في المجتمع البريطاني الذي يعتبر مهدا لها، "حيـث تنوعـت النشاطات ومصادر الرزق وتطورت، مما جعل سكان الريف الإنجليزي يـستفيدون مـن هـذا التنـوع ومـن مزاياه، فكانوا يتنعمون برفه كبير لم يعرفه غيرهم في بقية الدول الأوروبيـة، و لم تبـق الزراعـة المـورد الوحيـد

[1] - محمد بومخلوف : **مرجع سابق**، ص64.

للرزق، فكانت إلى جانب ذلك صناعات يدوية تمارس من طرف الرجال والنساء في أوقات الفراغ، بل تشير الدراسات إلى أن إنتاج انجلترا الصناعي في ذلك الوقت مستخرج من تلك الصناعات الريفية"[1].

"والصناعة والمجتمع يؤثر كل منهما على الآخر بطريقة مباشرة، فالصناعة تعكس صفات ومميزات المجتمع الذي توجد فيه سواء من الناحية المرفولوجية من حيث المواصلات ومن حيث موقعها، أو من الناحية الفيزيولوجية، أي من حيث اتجاه المجتمع نحو العمل والإدارة والعمال، فكل مجتمع يكتسب صفاته من طبيعة عمله وعماله، وكذلك الجنس والعمر والتعليم، والأفكار التي يتكون منها المجتمع، كل ذلك يؤثر على حيويته وعلى أخلاقه، ويؤثر استقرار نظام العمل على نجاح النظم الأخرى، مثل المدرسة والحكومة، وقادة العمال والأعمال يمكنهم أن يضعوا جذور أسس الحياة الاجتماعية النامية والمزدهرة، أو أن يكونوا عوامل فقد وإحباط لمنابع القوى في المجتمع"[2].

وكذلك نجد تأثير الصناعة على الأسرة بشكل مباشر، فقيام الزوج أو الأب بالعمل في الفترات المسائية يجعله يبيت خارج البيت أو المنزل، وهذا ينعكس سلبا على النظام الأسري من حيث العلاقات الرابطة بين الزوج والزوجة، وكذلك بين الأب والأبناء، ومن ناحية أخرى فالأنماط الأسرية والحياة الاجتماعية تهيئ الاتجاهات والمشاعر التي يجلبها العمال إلى مكان العمل والمصانع وبالتالي تؤثر على هذا المكان، وبالعكس فإن الأفكار والاتجاهات التي يجلبها العمال من المصانع وأماكن العمل إلى الأسر تؤثر كذلك عليها سلبا وإيجابا.

وكذلك هناك تأثيرات للصناعة على وعي وإدراك أفراد المجتمع من خلال الصراعات والنزاعات القائمة بين الإدارة والعمال، وبين العمال والإدارة والمجتمع، وفي الحقيقة فإن المجتمع والصناعة يجب أن يكونا في حالة تكامل، وإذا غابت هذه الحالة فإن الصراع ينشأ بين المجتمع والصناعة كل يريد الحصول على مكاسب له [3].

وعليه فإن عملية التصنيع تؤثر على المجتمع الريفي والمجتمع الصناعي على حد سواء، فهي تساهم بشكل كبير في هجرة سكان الريف إلى المدن الصناعية للبحث عن العمل بسبب نقص النشاط الزراعي نتيجة انتشار الصناعة وتقنياتها الجديدة، أما في المدن الصناعية فهي كذلك واجهت عدة مشاكل جراء انتشار الصناعة والتصنيع، حيث أصبحت مكتظة بالسكان مما تسبب في خلق مشاكل اجتماعية كالبطالة والفقر والصراعات الاجتماعية خاصة بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة والغنية، بالإضافة إلى أنها لم تستطع التحكم في العدد الهائل من المهاجرين نحو المدن والمناطق الصناعية.

[1] - حسين كامل سليم : **مرجع سابق**، ص100.

[2] - محمد فؤاد حجازي : **مرجع سابق**، ص76.

[3] - **المرجع نفسه**، ص77.

لذلك يمكن القول أن البعد الاجتماعي لعملية التصنيع، يتمثل في التأثيرات التي تخلفها الصناعة والتصنيع على جميع نواحي الحياة الاجتماعية، وهو ما نلاحظه بشكل جلي خلال فترة الثورة الصناعية في المجتمع الإنجليزي الذي انتشرت فيه مختلف آثار الصناعة ومست جميع أطراف العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة خلال فترات زمنية متعاقبة، وقد غلب السلب على الإيجاب في هذا التأثير، دون أن ننسى تأثير هذه العملية على الأسرة التي هي اللبنة الأساسية للمجتمع.

ويتجلى أيضا البعد الاجتماعي لعملية التصنيع في الأفكار والتوجهات الجديدة التي أحدثتها هذه العملية، حيث أثرت على الأسرة بشكل مباشر بزعزعة العلاقة القائمة بين الزوج والزوجة، وبين الأب والأبناء، وأصبح الأب يقضي معظم وقته بعيدا عن أسرته، وبالطبع فهذا ينعكس سلبا على الأسرة والمجتمع، وكذلك عن طريق الصراعات الاجتماعية والطبقية التي نشأت بسبب انتشار الصناعة وظهور طبقة الأغنياء وانتشار الفقر، وغيرها من الآثار الاجتماعية مست كل المجتمعات جراء عملية التصنيع.

3 ـ البعــد الاقتصــادي :

إن أهم شيء في تناول البعد الاقتصادي لعملية التصنيع، هو تلك التغيرات الاقتصادية والمالية التي شملت أقطاب العالم بأسره، خاصة بعد الفترة الزمنية التي تلت فترة الثورة الصناعية، أين أصبحت نتائج هذه الثورة تظهر بشكل كبير وملحوظ، كانتشار المصانع بدرجة كبيرة وإنشاء المؤسسات الاستثمارية المرتبطة بعملية التصنيع، وبروز نظامين عالمين اقتصاديين هما: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، اللذان بظهورهما أصبحت عملية التصنيع تخضع لمبادئ وأفكار كل نظام على حدا، وأصبحت كل دولة تنظر إلى التصنيع وما ينتج عنه وفقا لنظامها السياسي والاقتصادي اشتراكي كان أم رأسمالي.

"فالرأسمالية هي نظام اقتصادي ظهر مع ظهور الثورة الصناعية وقد انتهجته كثير من البلدان في مختلف أرجاء العالم. وسميت رأسمالية لأن الفرد بوسعه أن يمتلك الأرض ورأس المال مثل المصانع والشقق السكنية والسكك الحديدية. وتشجع الرأسمالية حرية العمل التجاري والاقتصاد الحر، لأنها تسمح للناس بأن يباشروا أنشطتهم الاقتصادية بصورة مباشرة ومتحررة إلى حد كبير من التدخل والتحكم الحكوميين.

وكان الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث أول من طرح مبادئ النظام الرأسمالي، وذلك في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد آمن سميث بأن الحكومات ينبغي عليها ألا تتدخل في معظم الأعمال، وكان يعتقد أن رغبة رجال الأعمال في تحقيق الأرباح، إذا ما تم تنظيمها وتقنينها وتأطيرها بالمنافسة، فستعمل مثل اليد الخفية لإنتاج ما يرغبه المستهلكون. وتُعرف فلسفة سميث بعبارة **"دعهُ يعمل"** (عدم التدخل)" [1].

[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود، **مرجع سابق**.

"وفي المقابل ظهر ما يسمى بالاشتراكية حيث تعتبر مبادئها مبنية على ملكية الدولة لكل الموارد المنتجة تقريبًا وعلى هيمنة الحكومة على كل الأنشطة الاقتصادية المهمة. ويتخذ مخططو الحكومة كل القرارات المتعلقة بإنتاج السلع وتسعيرها وتوزيعها، ولكن في كثير من الأقطار التي جرى تطبيق هذا النظام فيها، لم يؤد ذلك التطبيق إلى ازدهار الاقتصاد، وبنهاية الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الكثير من البلدان الشيوعية ـ خاصة الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى ـ في التنصل من النظام الشيوعي التقليدي والتخلي عنه؛ فقد خففت هذه البلدان من درجة التحكم الحكومي في الاقتصاد وشرعت في السماح بالملكية الخاصة للمزارع والمصانع".[1]

"وقد كان للتصنيع دور في إحداث حركة تنموية في كل المجتمعات العالمية، وقد حققت قدرا كبيرا في مجال تنمية قدراتها الاقتصادية، وحققت تنمية اجتماعية معتبرة، والتصنيع كعملية اقتصادية يضمن تحول الموازنة من الاستهلاك إلى الاستثمار، وغالبا ما يكون ذلك بنسبة عالية ولمدة طويلة"[2].

"كذلك من الأبعاد الاقتصادية لعملية التصنيع وهي التي مست الدول النامية ظهور التبعية الاقتصادية للدول الصناعية والمتقدمة، حيث ارتكزت هذه التبعية في بداية الأمر على قطاع الصناعات التحويلية والثقيلة، واعتبرت الدول النامية من هذه الناحية غير قادرة على توفير مثل هذه الصناعات في أقطارها الداخلية، مما ألزمها بالخضوع للدول الصناعية في هذا المجال لتزويدها بما تحتاجه من هذه الصناعات"[3].

أما بالنسبة للفرد والأسرة والطبقات الاجتماعية بصفة عامة فقد اعتبر التصنيع نعمة اقتصادية على البعض ونقمة على البعض الآخر، فنجد بعض الأسر أصبحت غنية بسبب ممارستها لأنشطة صناعية واستثمار أموالها في شتى الصناعات وبالتالي ارتفاع نسبة دخلها وتصنيفها ضمن الأسر الغنية بسبب التصنيع، وفي المقابل نجد أن ظاهرة الفقر انتشرت بشكل كبير خاصة أثناء الثورة الصناعية، ويعود سبب ذلك إلى احتكار التصنيع والصناعة من طرف بعض الأسر والجماعات في المجتمع البريطاني، مما نتج عنه اقتصاديا ارتفاع نسبة الفقر وزيادة نسبة الأغنياء وظهور صراع الطبقات.

وعليه فيمكننا القول بأن البعد الاقتصادي لعملية التصنيع يتجلى أساسا في التغيرات الاقتصادية التي شملت جميع أقطار العالم، وما نتج عنها من تقسيم عالمي للدول إلى دول متقدمة متطورة، ودول متخلفة نامية، وإلى ظهور أنظمة اقتصادية جديدة منذ بداية الثورة الصناعية تحدد إستراتيجية عملية التصنيع، وكيفية توجيهها والتحكم فيها، مما نتج عنه صراع اقتصادي عالمي بين نظامين مختلفين رأسمالي

[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **اشتراكية**، مرجع سابق.

[2] - السعيد فكرون : **مرجع سابق**، ص186.

[3] - **المرجع نفسه**، ص189.

واشتراكي، بالإضافة إلى ذلك الآثار الاقتصادية التي خلفتها الثورة الصناعية على الفرد والأسرة والطبقات الاجتماعية، بظهور فوارق اقتصادية كبيرة بين أفراد المجتمعات الصناعية، بارتفاع نسبة الفقر، والغنى الفاحش مما نتج زيادة نسبة الجرائم الاقتصادية كالسرقة والاختلاس ...الخ.

4 ـ البعد الثقافي والتكنولوجي :

يتمثل البعد الثقافي والتكنولوجي لعملية التصنيع في مجموعة التغيرات الثقافية التي مست العالم جراء الثورة الصناعية، والاكتشافات والاختراعات التي ساهمت بشكل كبير في تغيير حياة البشرية من خلال حلول الآلة والمكنة محل العمل اليدوي، وانتقال المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي.

"وتعتبر التكنولوجيا نظاما متكاملا من المعرفة والمعلومات والخبرة والإبداع والاختراعات، وتطبيقاتها في مجال تطوير العمليات والمنتجات، والمعدات والتجهيزات والآلات، ومواضيع العمل المختلفة، والخدمات الإنتاجية والقدرات التنظيمية، في كل متكامل ومترابط بفعالية مع الخصائص النوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد والأهداف التي تسعى إليها"[1].

فقبل الثورة الصناعية كانت طريقة الحياة تختلف من مكان لآخر، اعتمادًا على المناخ والتربة والبعد عن المدن والطرق التجارية. وكانت حياة معظم الناس القاسية تدور حول المواسم الزراعية، وعاش الناس تحت الخوف الدائم لاحتمال فشل محاصيلهم. والكثير منهم عانوا من سوء التغذية. ونتيجة لذلك أصابتهم الأمراض، وشاعت الأوبئة. وقلّ إنتاج العمال كما قلّ عدد الذين يحصلون على دخول كبيرة، وانحصرت هذه القلة في ملاك الأراضي الزراعية ورجال الأعمال وذوى المناصب الرفيعة .وكان القليل من المال يدَّخر أو يتم استثماره في مشروعات تجارية.

وخضعت معظم الدول الأوروبية لحكم ملكي، كان لملاَّك الأرض الكبار، والتجار، ولبعض رجال الكنيسة. لكن العمال والمزارعين خفتت أصواتهم في الحكومة. بل إن الكثير من الدول لم تجر انتخابات. وعلى الرغم من وجود برلمان في بريطانيا، فلم يسمح بالتصويت إلا لدافعي الضرائب من الذكور. وغالبًا فإن قلة من المقترعين هي التي تحدد من يمثل مقاطعة ما في بريطانيا .[2]

ونلحظ التغير الثقافي والتكنولوجي من خلال ملامح الثورة الصناعية التي بدت واضحة في كل الدول الصناعية .وتقدمت الصناعة بدرجة أكبر من الزراعة. وكانت البضائع تصنع بالآلات ذوات المحركات وتجمَّع في المصانع، حيث كانت الإدارة هي التي تخطط للعمليات. وتنحصر مهمة العمال إلى حد كبير في مراقبة الآلات. وسيطر رأس المال على الإنتاج الصناعي. وسُمِح للعمال بإنشاء تنظيمات نقابية للمطالبة

[1] - عدنان كركور : **التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها**، مكتبة الشعب، الجزائر، 1981، ص11.
[2] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **الحياة قبل الثورة الصناعية** ، مرجع سابق.

بأجور أعلى وساعات أقل وظروف عمل أفضل. وقلصت السكك الحديدية والسفن الشراعية المطوَّرة والسفن البخارية والبرق تكلفة النقل والاتصال وزمنهما. وصارت المستويات المعيشية للعمال في الدول الصناعية أعلى مما كانت عليه سابقًا. ونما عدد السكان سريعا، وأخذت أعداد أكبر من الناس تعيش في المدن أكثر من السابق. وحيثما انتشرت الثورة الصناعية كانت تقضي على طريقة الحياة التقليدية. ولكن مع تقدم الثورة الصناعية في كل دولة، بدأت أعداد متزايدة من العمال، في تقبُّل الروتين والنظام، المصاحبين للتصنيع[1].

" ولقد كان للتحول التكنولوجي دور بالغ الأهمية في دفع عملية التصنيع إلى الأمام، وقد اتخذ عدة أشكال كالاستثمارات عن طريق الشركات الأجنبية التي تصاحبها التكنولوجيا الحديثة في التصنيع من خلال الآلات والمكنات الجديدة، وكذلك من خلال إبرام عقود الصناعات التكميلية وشراء رخص واستيراد تجهيزات مختلفة"[2].

وعليه فيمكن أن نلمس البعد الثقافي لعملية التصنيع من خلال انتقال المجتمعات العالمية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية وما صحب هذا الانتقال من تغير ثقافي في طريقة العيش والتعامل مع الوسط الجديد (الوسط الصناعي) من خلال إنشاء المصانع وما صحبه من إنشاء للإدارات والنقابات العمالية المطالبة بحقوق العمال.

والبعد التكنولوجي والمتمثل أساسا في الاختراعات والاكتشافات التي صاحبت الثورة الصناعية، والتي كان لها الدور الأساسي في انتشارها عبر العالم وخاصة الدول الصناعية، فقد كان لاختراع المحرك البخاري الأثر الكبير في تطوير الصناعات والاستغناء عن الخيول والدواليب المائية، والفحم الحجري حيث ما كانت الثورة الصناعية أن تتطور من دونه، وما كانت لتشمل وتنتشر عبر العالم لولا إنشاء السكك الحديدة واكتشاف طرق مواصلات عالمية جديدة للملاحة البحرية وكطرق جديدة لانتقال السفن ونقل المنتوجات والبضائع والمواد الأولية من بلد إلى آخر.

5 ـ البعد البيئي (الإيكولوجي) :

" البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فنقول: البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية.... ونعنى بذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات.

[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **مرجع سابق**.

[2] - مصطفى زرواتي : **الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 1995، ص31.

ويتفق العلماء في الوقت الحـــاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان: "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جامدة، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية و مغناطيسية...الخ، ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر"[1].

والمقصود بالبعد البيئي لعملية التصنيع :" الفضاء الواسع الذي تتحرك في نطاقه المنشأة الصناعية وتتفاعل مع عناصره المختلفة الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والإدارية والسياسية وغيرها، فالمنشأة الاقتصادية في عملها ونشاطها الداخلي والخارجي تعمل بقدرات محددة، ووفق عقلانية معينة، ولذلك فإن إضافتها إلى بيئة معينة يعني إضافة تلك القدرات لتتفاعل مع المقدرات والعقلانيات التي تتوفر عليها تلك البيئة والسائدة فيها"[2].

" وقد انعقد في عام 1972 بمدينة ستوكهولم، عاصمة السويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، وقد سبق انعقاد المؤتمر مرحلة إعداد اتصلت لمدى عامين حفلا بنشاط عالمي شمل المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، واختلفت وجهات النظر بين الدول الصناعية والدول النامية حول المسلك البشري الواجب إتباعه في البيئة، فقد رأت الدول الصناعية ضرورة أن تبقى الدول النامية دون خطط تصنيع لأن ذلك يـــؤدي إلى تلويث البيئة ممـــا ينتج عنه مضاعفات وأضرار في مجالات عيش الإنسان المختلفة، واستشهدت هذه الدول بما تعانيه من مشكلات التلوث اقتصاديا وصحيا واجتماعيا، إلا أن الدول النامية اعتبرت هذه النظرة لا مبرر لها ما دام الناس في الدول الصناعية يتمتعون بمستوى معيشة مرتفع...وتحمس البعض من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وارتفع صوتهم بالقول (مرحبا بالتلوث) الذي يرفع من مستوى معيشة أبناء مجتمعاتنا"[3].

وتعتبر الثورة الصناعية رنين بالنسبة للتاريخ البيئي، فقد كانت المدن والتجمعات السكانية منتشرة آنذاك، و كان مجموع سكان العالم 12 مليونا في القرن الثامن عشر، وأصبحوا 46 مليونا بحلول سنة 1950، ومجرد ازدياد السكان بهذه الأعداد الضخمة يتسبب في حدوث تغيير بيئي يمس جميع الموارد البيئة بمختلف أنواعها، لكن التصنيع ترتب عليه بطبيعة الحال مزيد من استهلاك المواد والطاقة للفرد كذلك.

1- ***http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm***   ***31/08/2008***

2 - محمد بومخلوف : **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، مرجع سابق، ص31.

3 - رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني: **البيئة ومشكلاتها** ، سلسلة عالم المعرفة (22)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص23.

ويتمثل الجانب الأكبر من العوامل المسببة للتغير البيئي في مجموعات المدن والمصانع، فهي بمثابة مواقع التجديد والتحكم، ومراكز شبكات الاتصال، ومناطق تبادل السلع والخدمات، والمدينة نفسها لم تتغير باعتبارها بيئة، ولكنها ازداد حجما مع التصنيع ومن ثم تأثر على نطاق هواؤها وماؤها وأرضها والحياة النباتية والحيوانية فيها، بإنتاج مواد ليست معروفة في الطبيعة كالمواد الكيماوية والصناعية التي تساهم بشكل كبير في التلوث الصناعي والهوائي[1].

وللتصنيع آثار سيئة في البيئة، فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية، وانعكس ذلك على الإنسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته بتلويث ما يلي :

- تلويث المحيط المائي : إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، فمياهها التي تتبخر تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة، ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء في المستقبل، كما أن ثرواتها المعدنية ذات أهمية بالغة.

- تلويث الجو: تتعدد مصادر تلوث الجو، ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والإنفجارات الذرية والفضلات المشعة، كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوماً بعد يوم، ومن أمثلتها الكلور، أول ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، أملاح الحديد والزنك والرصاص وبعض المركبات العضوية والعناصر المشعة. وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين في الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الإنسان وعلى كائنات البيئة.

-تلويث التربة: تتلوث التربة نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة والأسمدة وإلقاء الفضلات الصناعية، وينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة، وبالتالي على خصوبتها وعلى النبات والحيوان، مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف[2].

ويمكن تناول البعد البيئي أيضا من خلال العلاقة القائمة بين المنشأة الصناعية وثقافة أفراد الوسط المتضمن عملية التصنيع، وهنا يمكننا التمييز بين حالتين :

- حالة الدول الصناعية : باعتبار الصناعة هي خلاصة تطور فنون الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وهي رصيده الثقافي والتنظيمي، لذلك فإن التصنيع في الوسط الاجتماعي لهذه البلدان لا يعاني من مشاكل كبيرة من الناحية الاجتماعية والثقافية، ذلك أن ثقافة هذا الوسط ستكون متضمنة في المصنع

[1] - إيان ج: **البيئة والإنسان عبر العصور** ، ترجمة : السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة (222)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص177.

[2] - ***http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm.*** ***01/09/2008***

وأساليب تنظيمه إلى حـــد كبير، وتكون المشكلات المطروحة محصورة في جوانب اجتماعية محددة، مثل مدى وفرة اليد العاملة ومستواها التأهيلي، ومدى قبولها ببعض شروط العمل وغيرها من الجوانب[1].

- حالة الدول النامية : هنا تطرح إشكالية سوسيولوجية كبيرة، من حيث اختيار أوساط إقامة المنشآت الصناعية، ومن حيث اختيار نوع المنشآت الصناعية ذاتها وأساليب تنظيمها، والتي تأتي عادة في إطار ما يعرف بنقل التكنولوجيا بأنماطه المختلفة.

فهذه البلدان تواجه إشكاليتين، إشكالية نقل التكنولوجيا وإشكالية توطينها، ذلك لأن التنظيم الصناعي الحديث لا يعبر عن الرصيد الثقافي والتنظيمي لهذه البلدان، ولا يعكس مرحلتها التطورية من النواحي المعرفية والاقتصادية والاجتماعية[2].

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن البعد البيئي لعملية التصنيع يتجلى أساسا في الآثار التي تخلفها هذه العملية على الوسط البيئي المتضمن للمنشأة الصناعية، كاحتواء المنشآت الصناعية لمساحات كبيرة من الأراضي، وكذلك التلوث الذي تسببه المصانع خاصة تلوث الهواء وانتشار نفايات ومخلفات المصانع، دون أن ننسى التأثير الذي تحدثه المصانع في الوسط الاجتماعي والثقافي الذي أنشئت ضمنه، ومدى تناسب أو تنافر ثقافة هذه المجتمعات مع عملية التصنيع.

6 ـ البعد العمراني والحضاري :

المقصود بالبعد العمراني التوسع الذي شهدته المدن الصناعية سواء من الناحية الجغرافية أو السكانية، وذلك من خلال هجرة السكان إليها بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل، الشيء الذي كان السبب المباشر في توسع حجم المدن بشكل كبير خاصة الصناعية منها، أما البعد الحضاري فنقصد به طريقة الحياة الجديدة التي أحدثتها عملية التصنيع والأنماط المعيشية والأفكار والثقافات الجديدة التي خلفتها هذه العملية على الفرد والمجتمع.

فالهجرة في معناها العام تدل على التغيير الدائم نسبيا للمكان الجغرافي للأفراد والجماعات، وأهم نوع من أنواع الهجرة هي الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وهي التي تحدثها في الغالب عملية التصنيع وذلك بصنعها وظائف جديدة وخاصة الفروع الجديدة التي تحتاجها الصناعة وخدماتها[3].

[1] - محمد بومخلوف : **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، مرجع سابق، ص32.

[2] - **المرجع نفسه**، ن ص.

[3] - محمد فؤاد حجازي : **مرجع سابق**، ص233.

وقد جعل التصنيع من المدن والمراكز الصناعية أماكن لفرص العمل والتوظيف، ومازالت تلك الفرص تمتد وتتنوع في عددها، وكذلك عدد من الفرص غير القانونية التي جذبت الناس وأضيفت إلى التدفق في الفرص، فالمدينة هي المكان الوحيد للآفات الاجتماعية وكل أنواع الفجور والجرائم، فالمدينة الصناعية قد نمت بسرعة، ولكن هذه الزيادة لم تأخذها طريقها عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان بزيادة المواليد، ولكن كان ذلك عن طريق الهجرة[1].

فالهجرة التي تأتي نتيجة للتصنيع تساهم بشكل كبير في توسع المدن الصناعية سواء من الناحية الجغرافية أو السكانية، فمن الناحية الجغرافية نلحظ ذلك من خلال زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة المباني والعمارات والمساحات العمرانية التي تتطلب مساحة جغرافية إضافية لإنشائها وإقامة مشاريع الإسكان والبناء بها.

وعدم تنظيم هذه الزيادة السكانية والهجرة المتدفقة، يؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور عدة مشاكل اجتماعية كانتشار الفقر بشكل كبير، وانتشار السرقات والآفات الاجتماعية كالمخدرات نتيجة عدم توفر فرص العمل وانتشار البطالة بشكل كبير، دون أن ننسى ظهور المشكل الكبير وهو انتشار البيوت القصديرية نتيجة الهجرة غير المنظمة، وكل هذا يتسبب في تغير نمط الحياة الاجتماعية وظهور أنماط وثقافات جديدة تصبغ الحياة الاجتماعية للمدن الصناعية الكبرى.

وتعتبر زيادة نسبة النمو الديموغرافي الحضري، والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن، وهي ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم حيث تعتبر الدليل القاطع والرمز الواضح في تفاقم أزمة الإسكان، خاصة في المدن الصناعية، وهذا الانتشار بطبيعة الحال يختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، فالتي توجد في الدول المتقدمة تعتبر أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها عموما في البلاد النامية من حيث مبانيها وانخفاض كثافتها وقربها من المرافق العامة والمناطق الصناعية[2].

وبطبيعة الحال فكل هذه التغيرات برزت بشكل كبير خلال الثورة الصناعية، حين ظهرت المدن الصناعية، حيث كانت المدن في العالم كله تنمو وتتغير تدريجيًا لحوالي 300 سنة خلت بعد القرون الوسطى. لكن النمط الأساسي للمدن ولحياة المدينة ظل كما هو. وخلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، وهي فترة الثورة الصناعية تغيرت كثير من المدن في أوروبا وأمريكا الشمالية تغيرًا كبيرًا، وأصبحت هذه المجتمعات التي تسمى المدن الصناعية مراكز كبيرة للتصنيع.

---

[1] - محمد فؤاد حجازي : **مرجع سابق**، ص234.

[2] - عبد الحميد دليمي : **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، د ت، ص114.

وقد نتج هذا الرواج الصناعي أساسًا من اختراع الآلات التي تعوض عمل كثير من الناس، ومن قوة البخار التي تحرك الآلات. وكانت الحياة في المدن الصناعية تتركز حول المصانع حيث يتم التصنيع. وكان معظم الناس في هذه المدن يعملون بالمصانع، ويعيشون بالقرب منها، ويعتمدون عليها كليًا في اكتساب معيشتهم. وأخذت الأحوال المعيشية بالمدن الصناعية تتحسن تدريجيًا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، لكن عندما بدأت الثورة الصناعية كان معظم الناس مكدودين جائعين يسكنون بأفقر المساكن، معرضين لخطر الموت والمرض.

وتطورت بعض المدن الصناعية عن مدن القرون الوسطى. عندما أصبحت المدن مزدحمة جدًا، فكان السكان يحطمون الأسوار لتتوسع المدينة، وتنشأ مدن صناعية أخرى، حيث يكون هناك حصن، ونقطة تجارية، وقرية أو أرض مفتوحة. وحصل التطور في المناطق المفتوحة بصورة عامة في أمريكا الشمالية، التي لم يكن بها مدن بالعصور الوسطى. ويقوم المصنع أو مجموعة المصانع بالقرب من وسط المدينة الصناعية .وتقوم حولها المنازل البسيطة والمباني ذات الشقق التي كان يسكنها الفقراء. ولم يكن الفقراء يملكون وسائل للمواصلات، لذلك كان عليهم أن يعيشوا على مسافة قريبة من عملهم. وكان كثير من الأغنياء، بمن فيهم التجار وملاك المصانع، يبنون بيوتًا كبيرة في أجزاء المدينة الخارجية، ويملكون عربات تجرها الخيول كانت تقلهم إلى المنطقة المركزية ذهابًا وإيابًا.

وهذا النمط من العيش بدّل تمامًا ذلك الذي كان بالمدن السابقة. فقد كان معظم الأغنياء في المدن القديمة خلال القرون الوسطى، يعيشون في وسط المدينة، بينما كان يعيش الفقراء في القطاعات الخارجية. وكان بالمدن الصناعية مشاكل صحية شبيهة بالمشاكل التي كانت بالمدن الباكرة. فقد ولّدت القاذورات والنفايات الأخرى أخطارًا صحية بسبب نظام المرافق الصحية غير المناسب، بالإضافة إلى مشكلة جديدة هي أن تلوث المصانع بمختلف أشكاله قد سبب أخطار صحية مختلفة.

إن النمط المتقاطع في تصميم مباني المدينة، والذي ظل مشهورًا إلى اليوم استُخدم على نطاق واسع في المدن الصناعية .وفي ظل هذا النمط يُفصل بين المباني بفتحات متساوية على نحو ما، بينما تشكل مجموعات منها كتلاً مستطيلة. وتفصل الشوارع ـ التي تكون عامة بنفس العرض ـ المباني بعضها عن بعض، وقد كان لكثير من المدن الأولى ترتيب غير منظم للمباني، وطرق متعرجة كثيرة. وقد ساعد النمط المنتظم على امتداد المدن في أي اتجاه، كما أعطى المدينة مظهرًا منتظمًا[1].

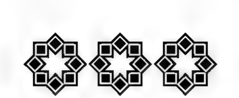
وازداد عدد سكان المدينة كثيرًا خلال الثورة الصناعية لسببين أساسيين: أولاً، لأن عدد سكان العالم كان يزداد أسرع من ذي قبل، وثانيًا، لأن التحسينات التي أدخلت في أساليب الزراعة قد قلصت

[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **المدينة**، مرجع سابق .

الحاجة إلى عمال المزارع. وتسرب هؤلاء العمال إلى المدن وعملوا بالمصانع. وتعدُّ مانشستر بإنجلترا، وشيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، خير مثالين على تطور المدن الصناعية الهائل. زاد عدد سكان مانشستر من 6,000 في سنة 1685م إلى حوالي 303,000 في سنة 1851م. وقفز عدد سكان شيكاغو من حوالي 4,000 في سنة 1840م إلى أكثر من مليون نسمة في سنة 1890م. عانى معظم سكان المدن من الظروف القاسية في السنوات الأولى للثورة الصناعية .كان الرجال والنساء وكثير من الأطفال يعملون لأكثر من 12 ساعة في اليوم بمصانع مظلمة قذرة، وكانوا يقومون بأعمال مملة وشاقة، كمتابعة آلة أو حمل مواد ثقيلة. وقد كان للمصانع قليل من قوانين السلامة، إذ قتلت الحوادث أو آذت عمالاً كثيرين. والعمال لا يحصلون من الأجر إلا على ما يسد رمقهم ومن يعولون.

كان نظام المصانع في التصنيع بداية لأكبر نهضة اقتصادية في التاريخ؛ حيث استطاع الناس بالآلة أن يحرزوا إنتاجًا بسرعة أكثر وأرخص من ذي قبل. وقد جاء توفير تكاليف الإنتاج متزامنًا مع السياسات العادلة تجاه العمال، مما أدى إلى مكاسب كبيرة للعمال، وبازدياد كسبهم، استطاعوا أن يشتروا سلعًا أكثر. أدى ازدياد الطلب على السلع إلى ازدياد الإنتاج. وشيد رجال الأعمال مصانع جديدة، ووسعوا المصانع الموجودة، وأوجد هذا العمل الجديد أشغالاً جديدة لعدد أكبر من الناس، والأشغال الجديدة كانت تعني أن الناس لديهم مال أكثر لينفقوه، وهكذا ازداد الطلب على المنتجات مرة أخرى. وهذا الإجراء في التوسع الاقتصادي لا يزال مستمرًا .

وقد دعم التقدم التقني في المواصلات والانتقال هذا الانتعاش الاقتصادي. فقد أعطى تطور قاطرة البخار رجال الأعمال فرصة إرسال شحنات ثقيلة من المنتجات والمواد الخام عبر مسافات طويلة. وأصبحت السكة الحديدية ـ ومازالت ـ أهم وسائل النقل البريّ. وقد جعل اختراع آلة البرق، ثم اختراع الهاتف، الاتصالات داخل المدن وبينها أكثر فعالية من ذي قبل. وبوجود هذه الاختراعات استطاع المشترون أن يرسلوا الطلبات إلى السلع ويتسلموها بصورة أسرع مما لو استخدموا البريد[1] .



[1] - مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود : **المرجع السابق**.

الفصل الثالث : الخلفية المعرفية للتنمية الحضرية

تمهيد :

I - الاتجاهات المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

1 - الاتجاه التاريخي .
2 - الاتجاه الحضري .
3 - الاتجاه الثنائي .
4 - الاتجاه الاقتصادي .
5 - الاتجاه السكاني .
6 - الاتجاه النموذجي .
7 - الاتجاه الايكولوجي.
8 - الاتجاه السيكولوجي .
9 - الاتجاه التنظيمي .
10 - الاتجاه السياسي والإداري.

II - نماذج التنمية الحضرية .

1 - النموذج الاقتصادي .
2 - النموذج الثقافي .
3 - النموذج التكاملي .
4 - النموذج الحضاري .
5 - نموذج التغيير والتحديث .
6 - نموذج التبعية .
7 - نموذج التنمية المستدامة .

III - خصائص الحضرية ومعوقات التنمية الحضرية .

1 - خصائص الحضرية .
2 - معوقات التنمية الحضرية .
أ - المعوقات الاقتصادية .
ب - المعوقات الاجتماعية.
ج - المعوقات الإدارية .
د - المعوقات السياسية .

الفصل الثالث : الخلفيـة المعرفية للتنمية الحضرية :

تمهيد :

تحظى قضية التنمية باهتمام جل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، خاصة وأنها أصحبت موضوع الساعة سواء بالنسبة للدول النامية السـائرة في طريق النمـو، أو بالنسـبة لـلدول المتقدمـة الـتي تسعى إلى تقدم وتطور أكبر، وتختلف النظرة الاجتماعية والاقتصـادية للتنميـة حسـب اتجاهـات وأفكار البـاحثين وحسب الواقع المعـاش للدول من حيث التخلف والتقدم، بالإضافة إلى بروز الاتجاهات والنماذج المفسرة لقضية التنمية، حيث كل اتجاه أو نموذج يفسرها حسب مجاله وموضوعه الخاص.

وهذا ما يشير إليه الدكتور "**محمد علي محمد**" حيث يقـول :" أن قـضية التنميـة أخذت مـكانا بارزا من جانب المفكرين الاجتماعيين باعتبارها أهم مشاكل العـصر تـأثيرا وخطـورة، فهنـاك هـوة قائمـة بـين مجتمعين مختلفين (مجتمع متقدم وآخر متخلف)، فالأول يتمتع بالقوة والـسيطرة والثـاني يعـيش في فقـر وتبعيـة كاملة، ولقـد خلـصت بحـوث علـماء الاجتماع إلى أن تخطي عقبـة التخلـف لا يـتم إلا بنجـاح عمليـة التنميـة للمجتمعات النامية"[1].

والتنمية كهدف أصبحت شعارا يـرفع في كل مناسبة، وأملا تتغنى به الدول النامية، تمثـل بالنـسبة لهـا التطور والتقدم والتحديث وربما التصنيع، وقد استحدث في هذه الدول مصطلح جديد عوض التنميـة وهـــو الإنماء، حيث يعبر عن الاتجـاه القصدي في التنمية بينما يدل لفظ التنمية على العملية ذاتهــا، ويـرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجة إلى التغيير الجـذري في أوضاع متخلفة، بينما في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد متخلفة[2].

وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن للتنمية صنفين أساسين وهما :

-تنمية اقتصادية : حيث تتجه إلى تنمية إنتاج وزيادة الدخول والتوسع في توظيـف رؤوس الأمـوال وبالتـالي خلق الثروة وزيادتها.

-تنمية اجتماعية : وتهدف إلى تحقيق مستوى معاشي وحياتي مـن حيـث التعليم والـسكن والـصحة وغيرهـا للسكان[3].

---

[1] - محمد علي محمد وآخرون: **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974، ص 205.

[2] - أسامة عبد الرحمن: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (57)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 13.

[3] - فكرون السعيد: **مرجع سابق** ، ص67.

ومفهوم التنمية يتضمن أساسا إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بشرط أن يمتد مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل بجانب الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل، الجوانب المعنوية التي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة، فيفترض بمفهوم التنمية أن يشمل هذه الاحتياجات على اختلاف أنواعها[1].

والتنمية الحضرية تشمل جميع أنواع التنمية التي لها علاقة بالوسط الحضري، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الخلفية المعرفية المحددة لعملية التنمية الحضرية، وذلك بتناول كل ما يتعلق بها كالاتجاهات المفسرة للتنمية الحضرية، و نماذج التنمية الحضرية، وبعض العناصر الهامة المتعلقة بالتنمية الحضرية كمعوقاتها وخصائصها والتركيز الحضري.

I - الاتجاهات المفسرة لعملية التنمية الحضرية:

أي ظاهرة اجتماعية لها تاريخها الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حاضرها، ومؤشرا لما ستكون عليه في المستقبل، كما يعتبر التراث التاريخي بعدا معرفيا يساهم بشكل كبير في التفسير والتحليل والتخطيط والتنبؤ، ومن خلال هذا ولتوضيح معالم عملية التنمية الحضرية سنستعرض جملة من الاتجاهات المفسرة لها على مر الفترات الزمنية المختلفة.

فقد اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف، كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا أن المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها، ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لا نستطيع آن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد ارجع ابن خلدون الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة.

1- الاتجاه التاريخي :

يتمحور هذا الاتجاه حول تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى، بدراسة تحول المناطق الريفية إلي مناطق حضرية ,وبتناول التطور والانتشار الثقافي الحضاري.

وتبرز أفكار هذا الاتجاه في كتابات كل من **جراس وكريستالير ولوتش وأولمان**، فقد ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها، وكان من أشهر كتاب هذا الاتجاه **جور دن تشيلد** ، حيث نجده يحدد بعض ملامح ما أطلق عليه (الثورة الحضرية المبكرة)،

---

[1] -عبد العزيز عبد الله الجلال: **تربية اليسر وتخلف التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (91)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 12.

حيث تتمثل هذه الملامح في الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة ، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية ، وفرض الضرائب، وتراكم رؤوس الأموال ، وإقامة المباني الضخمة ، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ الحساب والهندسة والفلك.

ويأتي **فوستيل دي كولا نج**، حيث تناول تاريخ المدينة العتيقة، وأرجعها إلى نفوذ الدين الحضري وعرض **لويس ممفورد** المدينة من وجه النظر التاريخية ،وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلي أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي (مرحلة النشا ه ،مرحلة المدينة ،مرحلة المدينة الكبيرة ،مرحلة المدينة العظمى، مرحلة المدينة التيرانوبوليس، مرحلة المدينة النيكروبولويس) [1].

ثم **بوسكوف** الذي حدد الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ إلي ما يلي:
-الموجة الحضرية الأولى من سنة 450 قبل الميلاد إلي سنة 500 بعد الميلاد ،وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت فيها المدن الأولى حول مجاري الأنهار وأوديتها الخصب.
-الموجة الحضرية الثانية من سنة 1000 إلى سنة 1800م، و قد تزامنت هذه الموجه مع ما عرف في أوروبا بالعصر المظلم وقد ظهرت هذه المن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.
- الموجة الحضرية الثالثة من سنة 1800م إلي الوقت الحاضر وقد ارتبطت هذه الموجة بالنمو الصناعي المكثف الذي اثر في نمو المراكز الحضرية وساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن إلي أن تخرج عن نطاق وظائفها المرسومة لها وجعلها تعاني من الكثير من المشاكل[2] .

أما **ايريك لا مبارد** فقد ميز بين أربعة أشكال من أشكال التحضر التي مر بها العالم وهي:
-التحضر البدائي :وتحدث فيه عن محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئتين الفيزيقية والاجتماعية.
-التحضر المميز : ويبدأ في هذا الشكل من أشكال التحضر ظهور المدن وتتحدد وظائفها وتستبين خصائصها وتبرز مشكلاتها وهذا النوع من التحضر كان واضحا بالنسبة لمناطق مصر والعراق.
-التحضر الكلاسيكي : وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها ويتسم هذا الشكل بالتمركز في العواصم وظهور الدول المدينة مثل أثينا وروما وهو يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي.
-التحضر الصناعي : وهو المرحلة الأخيرة من التحضر التي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث بدأت الهجرة من الريف إلي المدن أملا في الحصول على فرص عمل ومعيشة أفضل[3] .

---

[1] - عبد السلام آدم الذرعاني : **التنمية الحضرية**، مجلة زهراء الكويت، الكويت، 2006، ص 11.

[2] - لوجلي صالح الزوي: **علم الاجتماع الحضري**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2002، ص 92.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 93.

2- الاتجــــاه الحضري:

يفسر هذا الاتجاه التنمية الحضرية بالتركيز على العنصر الجغرافي كتوفر الموارد الأولية والعناصر الإنتاجية باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم وتطور المجتمع أو تخلفه، ويستغنى من هذا الاتجاه كل العوامل والمكونات الأخرى للمجتمع التي يكون لها دور ضمن عملية التنمية.

ومن أشهر نظريات هذا الاتجاه نظرية الحتمية الحضارية التي تتلخص فكرتها في أن الدول المتخلفة تقع إما في مناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، وأن غالبيتها تقع في المناطق المدارية في إفريقيا وأمريكا ، وبالتحديد في نصف الكرة الجنوبية، وتميز هذه الدول بتخلف شديد، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتغذية وانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة(1).

بينما الدول المتقدمة فتقع في المناطق المعتدلة كما يرتبط الإنتاج في تلك المناطق بانخفاض الإنتاج الحيواني نتيجة عدم توفر الأعلاف الكافية ...الخ.

وبالرغم من توفر هذا الاتجاه على بعض المنطلقات الموضوعية في تفسيره لمشكلة التنمية والتخلف إلا أن الشواهد الواقعية تتعارض مع ما جاء به في تفسيره للتنمية، لأن العوامل والعناصر الجغرافية والموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سببا كافيا، ذلك لأن بعض المجتمعات النامية تعيش في مناطق معتدلة ، والتاريخ يثبت لنا أن بعض المجتمعات النامية اليوم كانت تعيش تقدما كبيرا وواسعا خلال مراحل تاريخية سابقة، وأم بعض الدول ذات الخصائص الجغرافية غير المواتية نجدها قد حققت معدلات من التنمية وهذا باعتمادها على التقدم العلمي، أضف إلى ذلك أن كثير من الدول التي تفتقر إلى كثير من الموارد الطبيعية تعتبر من أكثر الدول تقدما كاليابان وسويسرا(2).

3- الاتجــــاه الثنــائي:

يشير **ابن خلدون** أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ،فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وتنشيط قبل الحاجى الكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلي السكون ، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها ،وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضر.

[1] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 84.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 85.

فابن خلدون هنا يصنف أشكال الاستيطان البشري إلي نموذجين : نموذج المعاش، ونموذج الكسب[1].

هذا بالنسبة لابن خلدون وبالإضافة إلي هذا تأتي الثنائية التي تحدث عنها علماء الاجتماع وسنرد فيما يلي بعض هذه الثنائيات:

- تصنيف (**فردناندتونيز**) الكلاسيكي الشهير والذي يمثل أحد قطبية المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية بينما يمثل القطب الأخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.

- ثنائية (**دوركايم**) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي.

قدم دوركايم نظرته إلي العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا ، كما أن هناك على الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.

- يفرق (**ماكس فيبر**) بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.

- يميز (**هواردبيكر**) بين النموذج المقدس والنموذج العلماني حيث قدم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة (الريفية)ويقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات الحضرية

- أما(**روبرت رد فيلد**) فيميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري، ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسم المجتمع الحضاري أو المدينة.

- عرض (**تشارلز كولي**) لاصطلاحيه على الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه ،مقابل الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو ألي تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفية.

- يضع (**سوركن**) نموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية والتعاقدية كما يضيف إلي ذلك نمطا من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري[2].

---

[1] - محمد الجوهري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 181.

[2] - غريب محمد السيد، السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص100.

4ـ الاتجـــاه الاقتصـــادي :

وفق هذا التصور فإن الحضرية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ، وبالتالي ارتبط التحضر بحركة التحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا ، أو بمعنى ابسط انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولي كالصيد والزراعة ،إلي حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات، أو هي بعبارة ثالثة حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلي اقتصاد السوق ، والواقع لقد ترجم هذا التصور في صياغات وعبارات مختلفة ، أكدت كلها الاتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية ، والأمريكية بصفة خاصة ، والتي اهتمت بدراسة الاقتصاد المتروبوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر.

ولعل من أهم الأمثلة البارزة في هذا المجال ، دراسة **جراس** في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932م، لقد أوضح **جراس** في مدخله التطوري ، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ ،كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية ، وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى وفي تاريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل ميز **جراس** خمس مراحل تطورية أساسية هي : مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط ، فمرحلة اقتصاد الرعي ، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة ، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى ، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المتروبوليتي[(1)] .

ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة أهم العوامل التي أدت إلي دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدما على طريق التحضر ويتوالى هذا التطور في نظر **جراس** لتنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد إعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري ، وكان ظهور المتروبوليس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الاقتصاد المتروبوليتي[(2)] .

5ـ الاتجـــاه السكاني:

اهتم بعض العلماء بالاتجاه، واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري ،فقد لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه عام ،ووفقا لما هو حضري "أنما يشير إلي تجمعات سكانية من حجم معين ،آو إلي نسبة هؤلاء إلي إجمالي عدد السكان ويعود هذا إلي أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلي انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات في

[1] - السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت، ص105.

[2] - **المرجع نفسه**، ص106.

الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص والنتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان ،هذا بالإضافة إلي عامل الهجرة إلي المدن

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في فترة محدده)، ومعدلات الزيادة الغير طبيعية (الفرق بين معدل الهجرة إلي مكان ومن مكان) أما التوزيع السكاني فيمكن إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان إلي المساحة المأهولة بالكيلومتر المربع فضلا عن تجمعهم طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية ،وتوافر فرص العمل ...الخ كما أن للهجرة دورا حيويا أخر فوق دورها في تحديد الحجم السكاني.

أما الخصائص السكانية فيمكن تحديدها في تركيب السكان من حيث النوع والجنس والعمر والحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة المهنية ومتوسط الدخل ...الخ فهي تؤكد نوعية السكان طبقا لمجموعة من المتغيرات التي يختلف حيالها السكان ويتباينون ،وتساعد هذه المتغيرات على تحديد البناء الاجتماعي لهؤلاء السكان وذلك من خلال التركيب الطبقي الذي ينتمون إليه.
كما أن الخصائص السكانية مثل معدلات المواليد والوفيات والزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية والخصائص العرقية والثقافية تزود الباحث بمعلومات قيمه تساعد على ربط حاجات الإعداد المتزايدة من السكان بالخطط ألمشروعه المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى ألعامله[1].

6- الاتجـــاه النمـــوذجي:

ينظر إلي التحليل النموذجي باعتباره نهجا قائما بذاته ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة معينة ، والوصول بها إلي نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن إمكانية تتبعها في الواقع أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما، ولهذا من الصعب أن نلتمس واقعا تجريبيا لهذه الخصائص، أراد ماكس فيبر في مؤلفه المدينة أن يكشف نموذجا من التاريخ وأن يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية.

والفكرة الشائعة في وقته والتي مؤداها إن المدينة هي منطقة مزدحمة بالسكان حيث لا يعرف الناس كلا منهم الأخر على خلاف ما يحدث في ألاماكن الأصغر ، ولكنه تفوق على غيره من السوسيولوجين بنظريته عن المجتمع المحلي الحضري ولم يكن المجتمع المحلي الحضري عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية ، ولكنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية ولكن إن تظهر المدينة بهذا المعنى فقط تحت شروط خاصة ،وفي مرحلة معينة من مراحل التاريخ.

[1] - السيد الحسيني : **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص143.

ولقد توفرت هذه الشروط في أوروبا في مدينة ما قبل الصناعة وان فيبر قد اثبت إن هذه الشروط لم تكن موجودة في كل أنحاء أوروبا ، وينبغي تحديد الوقت الحقيقي لظهور المدن على نحو دقيق[1].

7ـ الاتجـــاه الايكـــولـــوجي:

ويقصد به التفاعـــــل القائم بين الإنسان وبيئته الاجتماعية، وتتبــــلور مفاهيم وأفكار هذا الاتجاه في الرأي القائل بأن جوهر المدينة هــو في تركيز عـــدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا وهــذا يعني بشكل أخر دراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على بنائها وتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية.

فنمط معيشة السكان وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية واستجاباتهم البيئية تؤدي إلي أنواع مختلفة من السلوك والتصرفات التي تترك بصماتها على حياة المدينة.

ومن الواضح أن انتقال الفرد أو الجماعات من القرية إلي المدينة يؤثر في سلوكهم وبالتالي في طبيعة العلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا التغير المكاني وهكذا يصبح الاتجاه الايكولوجي في علم الاجتماع عبارة عن محاولات لفهم التغيرات والتنظيمات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتها[2].

8ـ الاتجـــاه السيكـــولوجي :

لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي.

ويرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية ألي اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه ، فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد .

وميز **جورج زيمل** في مقال له بعنوان (المدينة والحياة العقلية) بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في كل منها، ففي المجتمع الأول ينخرط الفرد في جماعته الصغيرة انخراطا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة

---

[1] - عبد السلام آدم الذرعاني : **مرجع سابق**، ص 13.

[2] - **المرجع نفسه**، ص11.

وكـان **زيمل** على يقين بان سأكني الحضر في حاجة ماسـة إلي مزيد مـن الدقـة والتوقيـت ليتمكنـوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية ، وان مـن أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق وسيطرة العقلانية والعـلاقات اللاشخصية ، وهذا ينعكس بـدوره على شخصية الحضري.

فالإنسان في المدينة يشعر انه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، هـذه الحـالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية الأمـر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية.

ويرتبط هذا بخصائص الشخصية والمعتقدات والاتجاهات السائدة والتنشئة الاجتماعية والتربية، ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغير أفراد المجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور لأدوار وإمكانات مستقبلية[1].

ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه في تحليله للظواهر الاجتماعية أنه يرجعها إلي ظواهر نفسية مـن صنع الأفراد وبالتالي فـالمجتمع ليس له وجـود ، والحـق انه تحدث في المجتمع أمـور لا يصح إن ننسبها إلي أفـراد معينين ، وذلك لأنها تنشا من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم واحتكاك مشاعرهم وتوحد موقفهم ، هذا بالإضافة إلي ما يحيط بهـم مـن ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية وتؤدي إلي ظهور عقل جديد للجامعة يوجهها ويرشدها وهذا العقـل مسـتقل عن الأفراد[2].

9- الاتجــاه التنــظيمي:

لا يقتصر التحضر والنمو الحضري في هذا الاتجاه على مجرد زيادة عدد السكان وارتفـاع كثافتهم ، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة وإنما يعني في الأساس الاتجاه إلي تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا ، يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والعلاقات الاجتماعيـة والسياسية التي تسمح بإمكانيـة الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة ومتمايزة ، بعبارة أخرى ، فـان النمـو الحضري هو انتقال من المجتمع البسيط إلي صورة أكثر تعقيدا كما أن التحضر معناه تراكم التطـور والتعقـد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية.

ويشمل ذلك التقيد النظامي تاريخيا على تطوير الحكومات المركزية القوية وتطـوير الأسـواق المحليـة والإقليمية والعالمية وانتشار الإشكال المختلف للتنظيمات الرسمية والغير رسمية كالنقابات واتحادات العمال

---

[1] - مريم أحمد مصطفى: **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 1996، ص 150.

[2] - عبد الإله أبو عياش: **أزمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص 82.

وروابـــط أصحاب العمـل ، إلي جانـب تطـــوير عـدد مـن التنظيـمات الاجتماعيـة لتقابـل الاحتياجـات المتزايـدة لنظـــام اقتـصادي واجتماعي معقـد ، فـضلا عـن تـلك التغـيرات الـتي لحقـت بنـاء ووظـائف وحـدات التنظيم القائمة بالفعـل ، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة والتدرج الطبقي وبناء القوة .

والواقع أن هناك قدرا متراكما من التراث الذي يدور حول ما ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري بوجه عام من مظاهر للتغير في هذا الجانب ، ويكاد يكون القاسم المشترك الأعظم في عناصر هذا التراث ذلك التأكيد على البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية كأهم ما يمكن أن تقاس به درجات التحضر والنمو الحضري من مقاييس أو مؤشرات[1] .

10ـ الاتجـــاه السيـــاسي والإداري:

ينظر كثير من دارسي علم الاجتماع الحضري إلي المدينة من منظور سـياسي إداري وذلك لكـون بعدها السياسي محددا بكونها مركزا إداريا وقد يكون دورها السياسي لكونها مركزا للحكم تتمركز فيها إدارات الحكم المختلفة ، وقد لأتكون المدينة هنا هي العاصمة السياسية وإنما كل مدينة لها تأثير على المنطقة المحيطة بها.

ومن الطبيعي إن تتواكب ظاهرة الحضرية مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة ، فهذه الوظيفة تمثل في كثير من الأحيان ركنا أصيلا يمثل السبب الأصلي لنشأة المدينة كما انه يعمل على نموها وتطورها فضلا عن انه يحول في الغالب دون محاولة زحزحتها من موقعها.

وإذا أردنا إن نقدم تحليلا لكيفية ارتباط البعد السياسي بنشأة المدينة فمن اليسير إن نكشف إن نمـو معظـم الاتجاهـات الـسياسية والقوى المحركـة لهـا مـسالة لا تـتم إلا في المدينـة ، كـما إن التنظـيمات السياسية بمختلف إشكالها وصورها لا تنشا سوى في المدينة ، فضلا عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ من المدينة ميدانا ومجالا رحبا تصول وتجول فيه.

أما النتائج التي تترتب على اعتمادية المدينة أحيانا على البعد السياسي فهو يأتي من كون المدينة عاصمة للدولة أو الإقليم أو المقاطعة حيث تكون الوظيفة السياسية هي البعد الحيوي للمدينـة العاصمة ، وهي ظاهرة تتضح بشكل كبير في دول العالم الثالث ، أما البعد الإداري فهو شـديد الارتبـاط بالجانب السياسي فالتقسيم السياسي يرتكز على دعامة تمثل في خضوع المنطقة حضرية كانت أم ريفية للإدارة المحلية وتكون محددة بنطاق إداري تصطلح عليه الدولة[2] .

---

[1] - عبد الإله أبو عياش: **مرجع سابق**، ص 83.

[2] - لوجلي صالح : **مرجع سابق**، ص101.

و معظم الدول المسيطرة عالميا تحجب عن الدول النامية جوانب من أسرار العملية التنموية بالمجتمعات النامية التي بدورها تعتمد على قروض ومنح مقدمة إليها من طرف الهيئات والمنظمات المالية والنقدية العالمية التي تتبع أصلا إستراتيجية محددة من قبل الدول المتقدمة[1].

II ـ نمـاذج التنميـة الحضـرية:

تعتبر قضية التنمية الحضرية قضية مصيرية لجميع الدول لأنها المؤشر الوحيد للتقدم أو التخلف، وقد ظهرت عدة نماذج في فترات زمنية متعاقبة تطورت بتطور التجارب التنموية التي عايشتها المجتمعات بكل مراحلها، من بين هذه النماذج: النموذج الاقتصادي، النموذج الثقافي ، النموذج التكاملي، النموذج الحضاري، نموذج التحديث، نموذج التبعية، ونموذج التنمية المستدامة[2].

1 ـ النمـوذج الاقتصـادي :

التنمية الحضرية بالنسبة لهذا النموذج تتمثل في العناصر الاقتصادية خاصة الإنتاج، ومن خلالها تقاس الدول من ناحية التقدم والتخلف، ومنه ظهرت التصنيفات التي صنفت مختلف الدول حسب المستويات الاقتصادية، فظهرت الدول الفقيرة، والدول المتخلفة، والدول النامية، والدول شبه المتقدمة، والدول الصناعية المتقدم.

ونجد من أهم النظريات التي تبنت هذا النموذج النظرية الماركسية التقليدية والمحدثة، حيث تهتم بدراسة المجتمع من خلال المراحل التاريخية التي مر بها والنمو الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد هذه المراحل، كما تهتم أيضا بالعناصر الاقتصادية كعملية الإنتاج وعناصره في تفسير عملية التنمية بالمجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

"ويفسر أصحاب هذه النظرية أن التحسن في الظروف الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع يولد تقدما وتطورا باعتبار أن العوامل الاقتصادية كالإنتاج والدخل والاستثمار والسوق ...الخ هي بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية، مع مقارنة مستوى النمو بالمجتمعات المتخلفة مع مستوى النمو بالمجتمعات المتقدمة، فالفكرة فكرة موازنة بأعلى نمط اقتصادي قائم وصل إليه مجتمع بشري معاصر، سواء باعتبار التقدم الاقتصادي غاية في نفسه، أو باعتباره وسيلة لرفع مستوى حياة الناس الذين يصنعون مثل ذلك النشاط الاقتصادي ويعيشون فيه"[3].

---

[1] - أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي : **التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص 18.

[2] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص 106.

[3] - محي الدين صابر : **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1962، ص 188.

وقد وظف هذا النموذج إلى حد كبير خاصة بالمجتمعات النامية، وكانت له آثار إيجابية وأخرى سلبية، حيث ساعد في بناء البنية التحتية وتهيئة مجتمعات اقتصادية، وخلق تبعية للمجتمعات المتقدمة خاصة اقتصاديا وساهم في إرساء العناصر الأولية للتنمية.

2 ـ النمــوذج الثقافي :

المفكرون الألمان هم أول من تحدث عن هذا النموذج، وكان ذلك في بداية القرن العشرين، ومن أبرزهم المفكر الاقتصادي **جوزستاف شمولر** حيث يقول في كتاباته :" إن السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضامن عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، وبعدها النشاط الاقتصادي الحكومي، ولم تكن جسور التعاون هذه جميعا مجرد تعاون اقتصادي فحسب، وإنما كانت عن مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع، وإن التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطلق الحقيقي الفاعل لكل عمليات التقدم والنمو"[1].

من هنا يتضح لنا أن هذا النموذج يؤكد على أن عملية التقدم والنمو هي نتيجة لتفاعل العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمجتمع، وهذا ما يؤكده **قولدنار** بقولته :" أن الثقافة عربة الحضارة بمعنى أن الثقافة هي العامل الأساسي في تشكيل مفهوم الحضارة[2].

وهذا النموذج أخذ مكانته ضمن عملية التحليل والتفسير لمشكلة النمو والتنمية خاصة بعد إجراء البحوث حول تغير الاتجاهات ومقومات التنمية، إضافة إلى ذلك فشل معظم التجارب التنموية المختلفة، ومما لاشك فيه أن فرص نجاح ودوام التغير الاجتماعي تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة السائدة في المجتمع[3].

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن هذا النموذج يعتبر عملية التنمية عملية ثقافية تجمع بين تفاعل العناصر الاجتماعية والاقتصادية، وكلما كانت المجتمعات ذات ثقافة عالية كلما كانت التنمية متطورة ومتقدمة فيها، والثقافة تحدد العلاقات الاجتماعية والممارسات الاقتصادية، حيث أن الثقافة كما يعرفها تايلور هي :"ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع"[4]

---

[1] - محمد الجوهري : **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص 76.

[2] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص114.

[3] - حسين تومي : **مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1962-1989)**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1998، ص114.

[4] - إبراهيم محمد جواد: **نظريات في الثقافة والمثقف**، مجلة النبأ، العدد 44، إيران، 2000، ص 12.

3 ـ النمــوذج التكـاملي :

التكامل هنا بمعنى إشراك كافة العناصر والعوامل المساهمة في عملية التنمية، حيث يتشكل عن هذا الاشتراك كلا متكاملا، وحسب هذا النموذج فإن التنمية يجب أن تكون تنمية شاملة تمس جميع الأقاليم والمناطق، وكل المكونات المكونة للمجتمع.

ويشير الدكتور **نبيل السمالوطي** أن هذا النموذج يتمثل في "مجموعات البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية، وكافة المناطق الجغرافية في الدولة، أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي على المستوى القطاعي والجغرافي، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة"[(1)].

ومن أهم رواد هذا الاتجاه كل من **جونار ميردال** الذي شرح الاتجاه التكاملي من خلال نظريته في العملية الدائرية التراكمية التي أشار فيها إلى مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر معا لإحداث أي تغيير منشود.

" فالتنمية المتكاملة على هذا الأساس وحسب هذا الرأي تقوم على حقيقة أساسية وهي أنه ليس من السهل وضع الفواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها وأجزائها تداخلات وتفاعلات عميقة.

ونجد أيضا **ماستون** قد حذر من مغبة ممارسة أي عملية تنموية من دون الأخذ بعين الاعتبار بالمنهج التكاملي، فقد أشار إلى أن الحضارة التي لا تقوم على التكامل سوف تتخللها صراعات داخلية وجملة من الاضطرابات والفوضى"[(2)].

وعليه فإن عملية التنمية لا تقوم على مجرد تنمية عامل أو متغير أو جانب واحد فقط، وإنما تمس كافة العوامل والعناصر والمتغيرات المشكلة للمجتمع النامي وكافة القطاعات والمجالات المكونة للعملية الاجتماعية.

أما الدكتور **محمد زكي شافعي** فيشير إلى أن التنمية :" ليست نموا اقتصاديا فحسب، ذلك أنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الصحة والتعليم، وبتحسن الحياة الاجتماعية من معيشة وسكن ...الخ[(3)].

---

[1] - نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص197.

[2] - فكرون السعيد: مرجع سابق، ص 116.

[3] - محمد زكي شافعي: محاضرات في التنمية والتخطيط، دار الأحد، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1973، ص 53.

ومن المهم الإشارة هنا إلى المثال الواقعي الذي جاء به **محمد عاطف غيث** في "أن بناء مصنع في منطقة معينة أو زيادة الإنتاجية الزراعية لا يمكن أن يتحقق باستخدام الوسائل الفنية وتطبيق المعادلة الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي"[(1)].

وفي نفس الإطار يؤكد **عبد الباسط محمد الحسن** على أن " إجراءات التنمية التي تصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة دون أن ترافقها إجراءات اجتماعية واضحة ومحددة لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق أهداف اجتماعية، بل قد تؤدي إلى خلق فوضى في الحركية التنموية بصفة عامة"[(2)].

4 ـ النمــوذج الحضــاري :

من رواد هذا النموذج نجد المفكر الجزائري **مالك بن نبي** الذي أشار كثير من كتاباته بالمشروع الحضاري التنموي الخاص بالمجتمعات حديثة التكوين والقدرات، حيث اعتبر أن مشكلة التخلف التي تعيشها الدول النامية ليست وليدة عوامل داخلية، وإنما نتيجة الهيمنة والتبعية الخارجية، كما اعتبر أيضا أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية لا يمكن لها تحقيق مستوى أفضل من التقدم والرفاهية، ذلك أن النماذج المطروحة لا تقدم للعالم الثالث الأفكار والمعرفة التي بواسطتها يتم تحقيق التقدم الذي تعيشه الدول الصناعية، حيث يقول :" أن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد وهي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ، بحيث تتغير الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهاته عندما يدرك معنى جديدا لوجود الكون"[(3)].

وهنا حاول **بن نبي** تحديد جملة من العناصر التي تقوم عليها التنمية حسب نظرته الخاصة والتي تشكل علاقة تفاعلية بين ثلاث متغيرا هي : الإنسان والتراب والوقت، حيث تتولد نتيجة لذلك حضارة متكاملة الجوانب.

وعلى ضوء ما تقدم تفهم النظرة الفلسفية لنموذج **مالك بن نبي** الذي يعتبر مشكلة التنمية في جوهرها هي خلق شروط الإقلاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف الاقتصادي، أو مشكلة النمو السكاني، أو مشكلة التكنولوجيا أو مشكلة التبعية...الخ وإنما هي مشكلة حضارة في الأساس.

وإن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية ما زالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والقومي، وأنها ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة، وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات

---

[1] - محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ، 1986، ص27.

[2] - عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، ص 14.

[3] - مالك بن نبي: **فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981، ص 124.

الحضارية والتحولات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع[1].

وعملية الانتقال الحضاري حسب الفكر الرأسمالي والاشتراكي هي عملية آلية وحتمية تعتمد على الانتقال والاحتكاك، وأن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري يجمع بين الخصوصية الأصيلة ومنابع الفكر التاريخي وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي، يأخذ بالجديد من خلال الرواسب الفكرية والحضارية للمجتمعات[2].

5 ـ نموذج التغيير والتحديث :

وفحواه أن عملية التنمية بالأساس عملية تغيير شاملة تهدف أساسا إلى تحديث المجتمع على مستوى كل الميادين وليس على مستوى واحد فقط، كالمستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي.

والأفكار الأساسية التي يقوم عليها هـذا النموذج هي تلك الأفكار التي توصل إليها الدارسون في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تنطلق من خلال المقارنة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وواقعها الاجتماعي والاقتصادي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، ويهتم أصحاب هذا المنظور بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة في محاولة تحديد إمكانياتها للنمو، حيث أن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية في نظريات تحديث مجتمعات العالم النامي[3].

ويؤكد هذا النموذج على أن التنمية تكون بإتباع نفس الخطوات ونفس السبيل بين الدول للوصول إلى تنمية شاملة، فالدول النامية لا يمكنها إحداث التنمية ولا يمكنها الوصول إلى مصاف المجتمعات الصناعية والحديثة إلا إذا انتهجت نفس الطرق والآليات التي طبقتها واتخذتها المجتمعات المتقدمة أثناء مختلف المراحل التي مرت بها أثناء عملية التنمية.

وفي هذا الإطار نجد العالم **ويلبورث مور** يوضح التحديث على انه :" عبارة عن انتقال كلي للتقليد ولما قبل المجتمع الحديث لما له من أنماط للتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية المتقدمة اقتصاديا وتتمتع بالرخاء والاستقرار السياسي كما هو موجود في العالم الغربي"[4].

ونظرية التحديث لها عدة صفات وسمات نشأت مت اتحاد مختلف النظريات كالنظرية التطورية والوظيفية والوضعية وهي :

[1] - مالك بن نبي: **مرجع سابق**، ، ص 125.
[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 120.
[3] - ألفت حسن آغا: **الإتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، مصر، 1991، ص 36.
[4] - توني بارنت: **علم الاجتماع والتنمية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص 26.

- تحديث التنمية من داخل المجتمع والعوامل الخارجية مثل الاحتلال، والعوامل الثقافية ليس لها تأثير هام.
- التنمية تتبع نفي الأنماط في كل المجتمعات.
- نتيجة التنمية هي الثراء والاستقرار السياسي.
- أن الدراسة العلمية والتاريخية تساعد في تحديد نماذج من الخبرات[1].

6 ـ نموذج التبعية :

من أهم المفكرين الذين نادوا بهذا النموذج نجد **بول بران** و **ندار فرنك** حيث يقول :" أن استمرار فقر العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته، وأن فترات الرأسمالية التبعية والاستثار فرض تقسيم العمل، والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث، التي كانت تتجه أصلا للتصدير المحدود وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام، ونجد **شارل بتلهام** يقول أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجل في مستويين، المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي"[2].

ويقصد بالتبعية السياسية كون المجتمعات المستعمرة ما زالت تربطها علاقات سياسية مع الدول الاستعمارية، أما المستوى الاقتصادي فهو نتيجة للتبعية السياسية، حيث نجد أن ثروات الدول التابعة تسلب منها بشتى الطرق.

ونتيجة لهذه العلاقة غير المتكافئة نجد ما يسمى بالدول المتقدمة والدول المتخلفة التي تعيش في فوضى وحرمان نتيجة للتبعية ونتيجة لتحكم الدول المتقدمة فيما تقدمة لهذه الدول المتخلفة لذلك نجدها تعيش في فقر وحرمان وفوضى ذلك أن فائض إنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق والمعايير الاقتصادية، وفي هذا الصدد يقول **فرانك** :" أن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي، حتى يصل إلى الميتروبوليس مرورا بمن يخضعون لهذا المركز"[3].

"ويفسر الباحث **سمير أمين** ما يسميه بالعلاقة بين المراكز والأطراف، بمعنى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ ميز هذه العلاقة من وجهتين: الوجهة الاقتصادية التي أنتجت تقسيما للعمل، وهو مرتبط أساسا بجوهر نمط الإنتاج، والوجهة السياسية ويقصد بها التحالف الطبقي الدولي المتمشي مع أشكال من مختلف مراحل هذا التقسيم غير المتكافئ"[4].

فالتخلف الذي تعيشه الدول النامية، وفي المقابل التقدم الذي تعيشه الدول الصناعية الكبرى هو في الحقيقة عملية عكسية، فكلما حدث تقدم للمجتمعات الصناعية حدث في المقابل تخلف في المجتمعات

[1] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 109.
[2] - أندرو وبستر: **علم اجتماع التنمية**، ترجمة : عبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص 133.
[3] - **المرجع نفسه**، ص 155.
[4] - سمير أمين: **علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الإيديولوجي العربي**، ط1، دار الحداثة، لبنا، 1995، ص 102.

النامية، وهذا ما يشير إليه **أندرو وبستر**، ففي الوقت الذي تستطيع فيه بلاد المراكز المتقدمة من تحقيق نموها الذاتي، فإن الأطراف النامية تحقق نموها في حالة واحدة، هي حالة نمو الميتروبول المهيمن، ولكن مثل هذا النمو، أو التوسع يكون دائما تحت سيطرة الميتروبول، لأن أي فائض توسعي، سوف ينتقل إلى الأعلى بشكل آلي، عبر من يدورون في فلك هذا الميتروبول[1].

ومـــن خلال ما تم ذكره يتضح أن نموذج التبعية حاول في مجمل تحليله تشخيص وتفسير ظاهرة التخلف في المجتمعات النامية، وإضافة وتقديم أسباب وأدوات لتحليل هذه الظاهرة وإيجاد الحلول للقضاء عليها.

وقد حظيت هذه النظرية باهتمام وتأييد الماركسيين المحدثين، وقد جاءت بعض المحاولات قصد إخضاع نموذج التبعية للبحث التجريبي، وحيث قدم **لونج** شواهد مفيدة في التعرف على المستويات المختلفة للاستعمال، بدأ من المستويات المحلية والإقليمية ثم إلى المستويات الأعلى، وبالرغم من هذه الجهود إلا أن نموذج التبعية ظهر ضعيفا وناقصا في كثير من الموضوعات ومنفصلا عن واقع المجتمعات والدول النامية، وخاصة عوامل المتغيرات الداخلية لهذه الدول، واعتبار أن العوامل الخارجية هي الأساس في عملية التنمية، إضافة إلى ذلك فإن التزاماتها الإيديولوجية بتفضيل النظام الاشتراكي كحل أساسي وجوهري للمشكلة دون إحداث تعديلات ولو جزئية في واقع المجتمعات النامية يؤكد في حقيقة الأمر أن نموذج التبعية يعيش عملية انفصام بينه وبين هذه المجتمعات[2].

7 ـ نموذج التنمية المستدامة:

بعد الحرب العالمية الثانية برزت عدة تغيرات عالمية أثرت في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية حديثة الاستقلال، وبرزت كذلك عدة أزمات أثرت في نوعية العملية التنموية، حيث لم تعد هذه العملية تخضع لعوامل داخلية وإنما أصبحت تتفاعل بعوامل خارجية، كمراعاة عدة جوانب في التنمية كالبيئة والمحيط وإتباع استراتيجيات دولية في عملية التنمية[3].

فالمجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر التخلف والتجزئة والتبعية[4]، والتنمية في الحقيقة ليست تنمية اقتصادية فحسب وإنما هي تنمية تمس جميع الجوانب المكونة للمجتمع، وتشمل حاضر ومستقبل المجتمعات دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الحياة المتطورة والمتقدمة.

---

[1] - أندرو بستر: **مرجع سابق**، ص 155.

[2] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 113.

[3] - أحمد هاشم اليوشع: **البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد61، الإمارات العربية، الشارقة، 1999، ص 37.

[4] - قيرة إسماعيل وغربي علي: **سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001، ص 28.

وقد برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة علم 1972، حيث نوقش فيه لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان فيه على أن الفقر والتنمية هما من أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند قيامها بالتخطيط للتنمية، ولقد أشار المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة[1].

"وتم خلال عقد السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر والتي كانت تتواصل باستمرار إلى قناعة بأن : التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما"[2].

وخلال السبعينات أيضا أنشأت الأمم المتحدة برنامج للبيئة، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة.

بالإضافة إلى تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي تساهم أو تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في حماية البيئة ومسايرة التنمية لها[3].

وخلال المرحلة الأولى من بروز مفهوم التنمية المستدامة كان الاعتقاد السائد أن هو أن هذه الأخيرة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن مع بداية الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل، وحظي المفهوم باهتمام علمي وفكري متجدد، حيث برز هذا الاهتمام في تقرير الاتحاد العلمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981، والذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، وفيه تم وضع تعريف محدد لها، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

وباعتبار التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل في هذه المرحلة استلزم وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط، والأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية[4].

---

[1] - جمعون نوال: **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 26.

[2] - سليمان الرياشي وآخرون: **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 238.

[*] - صدر عام 1987، وهو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، ويعتبر التقرير الأول من نوعه الذي أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات.

[4] ***- Lavoisier, Le développement durable, Revue Francaise de gestion, N152, HERMES, 2004, P118.***

فالتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير هي :" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، وقد وجد مفهوم التنمية المستدامة أكبر سند له في كتاب **مستقبلنا المشترك***(1).

وفي سنة 1987 أصدرت الأمم المتحدة قرارا بعنوان " المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي وفي هذا النهائي للجنة وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة على أنها:" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"(2).

وفي شهر جوان من عام 1990 انعقد مؤتمر **الأرض** بالبرازيل حيث تم فيه تحديد مفهوم التنمية المستدامة :" على كونها نموذج تنموي يتطلب على كل بلدان العالم إتباعه، باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات، من دون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة"، واعتبر انه مفهوم سياسي يتجاوز الاعتبارات الأساسية للسياسات العمومية، ويفرض الحفاظ على البيئة، وهذا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(3).

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نذكر ما يلي :

-أنها تعتبر البعد الزمني أساسي، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.
-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وتعمل على الحفاظ عليها.
-أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وخاصة الفقراء.
-تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصرها أو مركباتها الأساسية.
-تعتبر الجانب البشري من متطلباتها الأولى لذلك فهي ترعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.
-تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية(4).

وقمة الأرض علمت المجتمع الدولي الكثير من الدروس المهمة عن كيفية تغير الأهداف السياسية، وكيفية تحقيق التعاون الدولي، ولكن كان يجب أن يكون لهذه الدروس مردودها وأثرها في أعمال المتابعة من جانب القمة العالمية للتنمية الاجتماعية(5) .

---

1 - جمعون نوال : **مرجع سابق**، ص 27.

2 - زرنوج ياسمينة: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 120.

3 - ***C BOUNI: L'enjeu des indications du développement, notions, sciences et sociétés, vol 6, 1998.***

4 - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص 126.

5 - إنجي كول: **خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الألفية الثالثة**، المجلة الدولية للعلوم، العدد126، اليونسكو، 1999.

وقد جاء في قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 أن البيئة العالمية تعاني من التدهور، وأن العولمة قد أضافت بعدا جديدا إلى التحديات التي تواجه الأرض تتمثل في توسع الأسواق وحركية رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات في مختلف القطاعات والمجالات مما وضع فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف المجتمعون في هذا المؤتمر أنهم يرحبون بنشأة تجمعات وتحالفات إقليمية أكثر قوة ، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا قصد تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة[1].

III ـ خصائص الحضرية ومعوقات التنمية الحضرية :

1 ـ خصائص الحضرية :

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن ، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل تدريجيا في الريف، كما يلاحظ أن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يخشى زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن.

ويرجع ذلك إلي عاملين هامين هما :

- اتساع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلي هجرة كثير من القرويين من الريف إلي المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن.

- المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العظمة والترفية وفرص العمل مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض ثم لا ننسى إن المدينة الآن اتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تعجله يتجه تدريجيا إلى الحضرية.

وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على إن السكان بدؤوا يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية ,فالأولى بدا نطاقها يتسع والثانية بدا نطاقها يضيق حتى انه يمكن القول انه من الجائز إن يندثر الريف بحياته الريفية ,وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية ,الأمر الذي قد ينشأ عنة مشاكل لابد من دراستها حتى يمكن علاجها ، مثل مشكلة الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها.

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن، إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب ، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيرة ، وهى ليست تعبيرا مقصورا على الحياة في المدن فقط، فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلى حضري بينما في الريف نجد

[1] - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002، ص 3.

فردا آخر يعيش في أكثر أحياء المدن تحضرا وهو مع ذلك لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفى سلوكه ,فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر[1].

وتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة ,واهم خصائص الحضرية ما يلي :

- الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكن في مدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعها ملحوظا.
- المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية، وأثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجيا حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعدة فلا بد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية
- إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه، وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد, فقد تجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جدا ,وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل ,فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.
- إن انتشار الظاهرة الصناعية في اغلب المجتمعات خاصة النامية يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين ولهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى انه يصعب التمييز بينهما.
- إن الحياة الريفية وما فيها من روح الجماعة وشدة تماسك أعضائها وتعاونهم تجعل من الجماعة فردا أو من الفرد جماعة , حتى أن الأشياء الجميلة أو الخطأ الذي يقوم به فرد تتحمل مسؤولية الجماعة والعكس فان ما تقوم به الجماعة قد يقع على عاتق فرد واحد ,وعكس هذا يحدث في المدينة ,فكل فرد مسئول عن نفسه فقط إن قام بشيء حسن أو أخطأ فلا يشاركه في هذا أحد.
- المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد ,فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل حتى يمكن القول بأن هناك مطابقة للتقسيم المهني والترتيب الطبقي ,وهذا راجع إلى كثرة عدد السكان في المدينة.
- الحياة الحضرية أوسع نطاقا من الريفية ففي الأولى يكون الشخص حرا في نوع تعليمه وحر فتة وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض عليه كثيرا من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها فهو ليس حرا ولكنة مقيد بقيود العادات والتقاليد، و يدور في إطار ضيق محدد، عكس الحياة الحضرية ففيها التجديد والخلق والإبداع .[2].

---

[1] - عبد السلام آدم الذرعاني : **مرجع سابق**، ص 16.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 12.

- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع ,فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف بل يتنبأ له الباحثون بالمرضى النفسي ,ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة ,فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.
-الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة غير جامدة فيها التغير السريع ,وفيها التنقل لا يحدهما جمود الريف , وعلاقات الناس فيها تتسم بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم، وعلى هذا فالطبقات في المدينة مفتوحة ويمكن القول بأن الحياة الحضرية تمتاز بالدينامكية [1].

2 ـ معوقات التنمية الحضرية :

لكل عملية اجتماعية عدة معوقات تعرقلها أو تتسبب في إعاقتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وللعملية التنموية الحضرية عدة معوقات منها: الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية، وكلها تساهم في عرقلة وإعاقة عملية التنمية.

أ ـ المعوقات الاقتصادية :

من أهم المعوقات الاقتصادية نذكر ما يلي :

- ندرة رؤوس الأموال : وتتمثل في ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان، أو بعبارة أخرى نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم يمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار، والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية[2].
- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج خاصة في الدول النامية، مما يخلق قطاعين منفصلين، أحدهما قطاع اقتصادي متقدم، والآخر قطاع اقتصادي تقليدي متخلف والصلة بينهما مفقودة، مما يخلق عدم الانسجام في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي عدم الانسجام في العملية التنموية الحضرية بشكل كلي[3].
- انتشار مستويات عالية من البطالة، حيث نجد عدة أنواع من البطالة المنتشرة بشكل كبير في المجتمع، منها بطالة كلية، وبطالة موسمية ، وبطالة مقنعة، وكل هذه الأنواع تشكل أسبابا حقيقة في إعاقة عملية التنمية الحضرية.
- ضعف البنيان الصناعي، حيث أن الصناعة تعد أحد مقومات التنمية بمختلف أنواعها في المجتمع، وباعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي والخدمي.

[1] - محمد عاطف غيث : **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، مصر، د ت، ص 95.
[2] - محمد علي الليث : **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976، ص 5.
[3] - العشري حسين درويش : **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 67.

- ضعف البنيان الزراعي والخدمي : باعتبار أن الزراعة تعتبر كذلك من أهم المقومات الاقتصادية بالإضافة إلى الخدمات والتجارة ، وعدم التوازن بين كل القطاعات والمقومات الاقتصادية يشكل بدون شك عائق أمام مختلف أنواع التنمية.

ب ـ المعوقات الاجتماعية :

من أهمها[1] :

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي : حيث نجد معظم المجتمعات تعاني بشكل كبير من الزيادة السكانية الكبيرة، وفي المقابل نجد ركود في مستوى النمو الاقتصادي، مما يساهم بشكل كبير في خلق عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والاقتصادي، وهذا بطبيعة الحال ينعكس بشكل سلبي على عملية التنمية الحضري.
- انتشار الأمية: فتقدم المجتمعات يقاس بمستوى التعليم، فكلما كانت نسبة التعليم بالمجتمع ضعيفة، كلما كان التقدم والتطور ضعيف، وكلما ارتفعت نسبة التعليم كلما كان التقدم كبير و كانت إمكانية تحقيق عملية التنمية كبيرة.
- انخفاض المستوى الصحي : فالوضع الصحي كلما كان جيدا، كلما ساهم ذلك في تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية، والملاحظ في الدول النامية أن الوضع الصحي ضعيف جدا، ذلك أن المنظومة الصحية في هذه البلدان، إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجدها منخفضة، سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أو الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع[2].
- اختلاف النظام الاجتماعي الغالب في مجتمع ما مع النظام الاقتصادي المتبع لهذا المجتمع، حيث تتصادم العديد من المفاهيم والعادات والتقاليد، والتي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث، وهذا ينعكس سلبا على سير العملية التنموية.
- انتشار العادات والتقاليد السلبية المرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي، منها الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك، وفي هذا ما يحد من ندرة الأفراد على الادخار، دون أن ننسى الإسراف في استهلاك المياه والطاقة والكماليات، وبصورة عامة فإن ثقافة الاستهلاك تساهم بشكل كبير في عملية الادخار، فكلما كان الاستهلاك بطريقة محدودة كلما ارتفع الادخار، وبالتالي دفع العملية التنموية نحو التقدم والنجاح.

ج ـ المعوقات الإدارية :

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية، والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية والمتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية، والعشائرية والطائفية في شتى المجالات، لأنها تعتبر من أهم عوائق

---

1 - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص 134.

2 - علي لطفي : **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 76.

التنمية، إن التطور الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة[1].

ويمكن كذلك توضيح أهم المعوقات الإدارية في النقاط التالية :

- الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.
- البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.
عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري الذي يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات والضرائب وتحديد الأسعار...الخ.
تسرب العمالية الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع
- عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام والاعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة[2].
- عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن إستراتيجيات مختلفة، سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي...الخ، مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة، مما ينتج عنه تسطير برامج إنمائية خيالية الشيء الذي يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية[3].

د ـ المعوقات السياسية[4] :

من أهمها :

- عدم الاستقرار السياسي، بانتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية الشيء الذي ينعكس انعكاسا سلبيا على عملية تنمية المجتمعات.

- الافتقار إلى النظم السياسية الديمقراطية التي تسمح بمشاركة جميع الفئات والأفراد في العملية السياسية والتداول على الحكم مما يساعد بدوره على تعدد وتنوع الأفكار فيما يخص العملية التنموية.

---

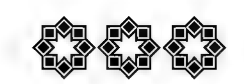
1 - حربي محمد موسى عريقات : **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1992، ص 31.
2 - فكرون السعيد : **مرجع سابق** ، ص 145.
3 - محمد صلاح بسيوني : **التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية** ، الإسكندرية، 1977، ص88.
4 - فكرون السعيد : **مرجع سابق** ، ص 146.

- احتكار السلطة من طرف طبقات اجتماعية أو أسرة أو جماعة واحدة حاكمة، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكر القرارات واحتكار السلطة وبالتالي عدم المساواة والعدل.

- التبعية السياسية، حيث نجد معظم الدول المتقدمة تمارس ضغوطات سياسية على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وهذا يفرض نشوء نظام سياسي يكون موالي لها، وبالتالي نشوء الضغط الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل المجتمعات الراضخة تحت هذه الأنظمة التابعة، بالإضافة إلى أن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة.

- ضعف الوعي السياسي لدى الأفراد، ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية، وهذا دليل على تدني الثقافة السياسية بالمجتمعات.

- تأثير العادات والتقاليد على النظم السياسية، وبالتالي التأثير على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية.



الفصل الرابع : التصنيع ودوره في التنمية الحضرية في الجزائر

تمهيد :

I - التجربة الجزائرية في مجال التصنيع .

1- وضعية التصنيع في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية .

2- وضعية التصنيع في الجزائر بعد الفترة الاستعمارية .

3- الأسس الإيديولوجية لعملية التصنيع بالجزائر .

4- إستراتيجية عملية التصنيع بالجزائر .

II - التصنيع ومجالات التنمية .

1- التصنيع والأسرة .

2- التصنيع والهجرة .

3- التصنيع ونمو المدينة.

4- التصنيع وتحريك الأنشطة الاقتصادية .

الفصل الرابع : التصنيع ودوره في التنمية الحضرية في الجزائر :

تمهيد :

لكي تتضح الرؤية أكثر حول مفهومي التصنيع والتنمية الحضرية، خصص هذا الفصل للتطرق إلى العلاقة الرابطة بينهما، وإبراز الآثار المتبادلة والتركيز على دور عملية التصنيع في النهوض بالتنمية الحضرية في مختلف مجالاتها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المقصود بالتصنيع هو تلك العملية القائمة أساسا على إنشاء المنشآت والمراكز والمناطق الصناعية في مجالات جغرافية مخصصة ، بهدف رفع المستوى الإنتاجي المحلي والوطني، والمستوى المعيشي للسكان، وهو ما يدخل في إطار تنمية جميع القطاعات المكونة للمجتمع.

وكذلك التنمية الحضرية كما سبق تعريفها أنها عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا.

وبما أن هذه الدراسة هي دراسة ميدانية مجالها الجغرافي هو الجزائر بصفة عامة ومدينة العلمة بصفة خاصة، فيجب أولا الإشارة إلى التجربة الجزائرية في مجال التصنيع وذلك بتناول وضعية التصنيع أثناء الفترة الاستعمارية وأثناء فترة الاستقلال، وكذا الأسس الإيديولوجية التي تقوم عليها بالإضافة إلى الإستراتيجية المنتهجة من قبل الدولة في هذا المجال.

وسيتم التطرق إلى مختلف المجالات التي تمسها عملية التصنيع، حيث تعتبر بمثابة محركات وعناصر أساسية في عملية التنمية الحضرية، مثل الإشارة إلى العلاقة الرابطة بين عملية التصنيع والهجرة، وبين التصنيع وتحريك الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والنقل والاستثمار، وكيفية مساهمة التصنيع في خلق مناصب للشغل والتقليص من البطالة وجذب اليد العاملة.

وعلى العموم فإن عملية التصنيع بالمجتمع الجزائري تعتبر ظاهرة جديدة ازدهرت وتطورت بشكل رئيسي بعد الاستقلال، حيث مثل التصنيع في القطاع العمومي قفزة تكنولوجية أدت إلى تحول عميق في البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وخاصة المتعلقة باليد العاملة، هذه الأخيرة دخلت الوسط الصناعي للمرة الأولى بعد الاستقلال، وهي في الأصل من طبيعة ريفية فلاحية في غالبيتها[1] .

---

[1] - بوبكر بوخريسة: **مجلة الباحث**، ع 2، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص. 130.

I ـ التجربة الجزائرية في مجال التصنيع :

تذكر كتب التاريخ أن الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي ازدهرت فيها الصنائع وتعددت فيها الحرف، وكثرت الورشات المختلفة وازدحم فيها الصناع، الشيء الذي ساعد على تعلم شتى الحرف والصنائع خاصة بالنسبة للصبيان، وقد ذكر **دي جرماي** :" أن مدينة الجزائر وحدها كان يوجد فيها حوالي 3000 نساج، 1200 خياط، و200 نساج حرير و 80 حداد وعد آخر من الحرفيين المختلفين وكان ذلك في عام 1823.

ويفسر كثير من المؤرخين والمفكرين ازدهار هذه الحرف بهجرة الأندلسيين الذين نقلوا حرفهم إلى الجزائر ونشروا ما وصلوا إليه من حرف وصناعات تدرب عليها الشبان والصبيان في ذلك الوقت[1].

بالإضافة إلى إتقان الجزائريين لفن البناء والتعمير وصناعة النسيج وفن الخياطة، واعتنوا بصناعة السفن وخصصوا أحواضا للتدرب عليها[2].

وذكر عبد الوهاب حلمي أن هذه الحرف بدأت في التقهقر خاصة في القرن الثامن عشر إلى أن أصبحت حرف هامشية لا تسد أغلب الاستهلاك المحلي، والسبب في ذلك منافسة المصنوعات الأوروبية للمصنوعات الجزائرية التي ظلت مرتبطة بالقديم، وتنتقل إلى الأجيال عن طريق وراثة الحرفة عن الآباء دون محاولة التطوير وتحسين الإنتاج واستعمال تقنيات جديدة[3].

1 ـ وضعية التصنيع في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية :

أجمعت معظم الدراسات التاريخية والسوسيولوجية التي أجريت في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية على أن الجزائر في تلك الفترة لم تكن تملك نسيجا صناعيا استثماريا معتبرا، ما عدا بعض الصناعات التحويلية البسيطة التي تغطي بعض الاحتياجات اليومية للمعمرين، إضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة والتقليدية التي لم يتجاوز إنتاجها الأسواق المحلية.

أما بخصوص الصناعات المركبة الأخرى فتفيد الدراسات أنها كانت تحت سيطرة المستعمر، والتي تتمثل في القطاع المنجمي وما يضمه من عدة معادن ومشتقاتها، وكان الهدف من استغلاله تغطية العجز الحاصل في المواد الأولية بالمجتمع الفرنسي، بمعنى أن معظم الإنتاج الحاصل من المناجم الجزائرية كان موجها إلى خلق ثروة في المجتمع الأم فرنسا، وهذا يوضح أن المجتمع الجزائري لم يستفد بشكل أو آخر من محصول هذه الصناعات المركبة[4].

[1] - عبد الوهاب حلمي: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص. 298.

[2] - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ط2، ج2، المطبعة الشعبية، الجزائر، د.ت، ص. 228.

[3] - عبد الوهاب حلمي: **مرجع سابق**، ص. 299.

[4] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص. 200.

ويمكن تقسيم الوضعية الصناعية بالجزائر أثناء حقبة الاستعمار إلى قسمين : قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

فقبل الحرب العالمية الثانية لم تظهر الصناعات بالشكل الواضح والمهم، ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب، نذكر منها :

1- أن المجتمع الجزائري في تلك الفترة الاستعمارية لم يكن يملك قاعدة أساسية تحتية تساعده على انتشار وتطور الصناعات وانتقالها كالطرقات، ووسائل المواصلات، والسكك الحديدية والموانئ والأسواق ...الخ.

2- أن معظم القوانين الموجودة في ذلك الوقت كانت لصالح المعمرين الفرنسيين ، فمثلا النظام الجمركي لم يسمح بخلق صناعة متوازنة وقادرة على خلق الثروة وساعد المعمرين على الحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة، وكذلك التصدير لم تكن تحكمه قوانين ضريبية وجمركية، وهذا دليل على أن هذه القوانين كانت تهدف أساسا إلى استمرار وتحكم وسيطرة المعمرين على الطاقات الإنتاجية[1] .

وبالتالي فإقامة أي نوع من الصناعات في ظل هذه المؤشرات وفي هذه الفترة ستترتب عليه تكاليف باهظة، لم يكن الرأسماليون مستعدون لدفعها وبالخصوص في هذه الظروف، لأنهم يبحثون دائما عن استثمارات وصناعات تدر عليهم ربحا مباشرا، وهذا ما تسبب في تأخر بروز الصناعات وعدم تحقق قاعدة صناعية بالجزائر إلى غاية 1957[2] .

هذا قبل الحرب العالمية الثانية، أما بعد الحرب فقد خرجت فرنسا منها محطمة اقتصاديا، وهذا ما دفع بها إلى بناء اقتصادها من جديد، ووضعت عدة مخططات تنموية بالجزائر منها مخطط **موني** بهدف توفير الإنتاج الذي يحتاجه المعمرين.

وسعت بعض الشركات الفرنسية إلى إنشاء فروع لها بالجزائر، غير أن هذا التوجه كان محدودا ولم يكن قادرا على توسيع القدرة الاستثمارية للطاقات الإنتاجية الموجودة، إضافة إلى ذلك أنها لم تشمل كل الأقطار الجزائرية بل كانت مقتصرة على بعض المناطق الساحلية لتسهل عليها عملية النقل والانتقال خاصة عبر الطرق البحرية الرابطة بينها وبين السواحل الجزائري.

ولتوضيح الرؤية أكثر عن واقع النمو الصناعي بالجزائر وتطوراته أثناء هذه الفترة يمكن تقديم بعض النسب المئوية لهذه الوضعية، حيث ثبت أنه في هذه الفترة لم يتجاوز مستوى الإنتاج الصناعي نسبة 8.7% سنويا.

---

[1] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 201.

[2] - ***Hamid Thamar : Structure et model de developpement de L'algerie, sned, Alger,1974, P.35*** .

جـدول رقـم (01) : يوضـح مـستوى استغـلال المعـادن في الفـترة الممتـدة مـا بـين 1948 و 1955 بالجزائر[1].

السنة	المعدن	الاستغلال المحلي	المصدر إلى فرنسا ألف طن	المصدر خارج فرنسا
1948	زئبق	13	/	5500 ألف طن
1952	بترول	46	349	/
1952	رصاص	04	/	5.2 ألف طن
1952	زنك	11	14	/
1952	انتيمون	1308	588 ألف طن	/
1952	فضة	01	/	24 ألف طن
1952	فوسفات	693	100	/
1952	حديد	03 مليون طن	43 مليون طن	/
1952	نحاس	600	/	/
1952	ملح	96	/	/
1955	فحم	269	57 مليون طن	/

يتضح من الجدول أن معظم الإنتاج الصناعي الجزائري كان موجها إلى فرنسا وحدها عكس الدول الأخرى، وهذا ما يعكس حرص فرنسا على أن تصبح الجزائر بلدا غير صناعي وإنما كل صناعاتها تكون تابعة لها، بالرغم من أنها كانت تتوفر على العناصر والإمكانيات والثروات الحقيقية لعملية النمو الصناعي قبل الاستعمار.

وقد عملت فرنسا المستعمرة على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي بإنشاء وبناء مصانع تحويلية وإستراتيجية بمدن ساحلية، واختارت المدن الساحلية بالذات لتسهل عليها عملية النقل عن طريق السفن البحرية، وقامت بإنشاء عدة موانئ بحرية لتدعيم وتسهيل هذه العملية من أجل تلبية طلبات الاقتصاد الصناعات المصنعة بالمجتمع الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك فإن إسهام الفروع الصناعية في تكوين وتنمية الإنتاج المحلي (مجموع القيم المضافة) بلغ حوالي 26% بين سنوات 1954 و 1959 والجدول التالي يوضح ذلك :

[1] - عجابي خديجة: مرجع سابق، ص. 51.

جدول رقم (02) : يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي[1].

الفئة	1954	1955	1956	1957	1958	1959
القيمة المضافة (مناجم الطاقة)	% 5.1	% 4.9	% 4.48	% 5.04	% 5.72	% 4.86
القيمة المضافة (الصناعة)	%22.10	%22.8	%20	%23.2	%21.41	%23.31
إنتاج داخلي خام بملايين الفرنكات	591.1	619.4	715	813	942	1150

من خلال الجدول نستطيع القول بأن السياسة الفرنسية في ميدان الصناعة تتجه دائما إلى القطاعات التي تجني من ورائها ربحا طائلا بالإضافة إلى أنها تتطلب أيدي عاملة كثيرة، وإقامة مثل هذه الصناعات يخفف من شدة الثورة ويستطيع أن يعزل جزء كبير من المواطنين عنها.

بالإضافة إلى ذلك فإن فرنسا حاولت أن تقيم بعض المخططات الاقتصادية والتنموية الهدف الرئيسي من ورائها إخماد الثورة المسلحة والظهور للشعب الجزائري بصورة مدافع عن مصالحه، ومن بين هذه المخططات **"مخطط قسنطينة"** الذي وضع 1958، وتضمن بعدين أساسين هما :

1-البعد الاقتصادي : يهدف إلى خلق وإنشاء صناعات متنوعة وتوفير مواد أولية، والعمل على اتساع السوق والقضاء على الصناعات المنافسة في البلد المحلي.

2-البعد السياسي : هدفه الأساسي خلق وظائف جديدة للعمل وتحسين ظروف المعيشة ولا سيما في الأرياف أن تتركز قوى الثورة، ولذا نجده يمثل برامج إقامة وحدات صناعية وتوفير السكن والتغلب على البطالة المتفشية في الوسط الجزائري، وتوفير خدمات اجتماعية كالتعليم والصحة والسكن...الخ[2].

وفي الحقيقة أن تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري ليست إلا وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أوسع تحتاج للمزيد من التوضيح.

من هنا يتضح أن مخطط قسنطينة كان جوابا اقتصاديا على سؤال سياسي يدخل في إطار تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي في تلك المرحلة، هذا النظام الاقتصادي الذي كان يبحث عن أسواق خارجية ومستعمرات ليتمكن من استثمار رؤوس أمواله المتراكمة. وقد ركز هذا المخطط على الصناعة الخفيفة لأنها تتطلب أيدي عاملة كثيرة، ومع إقامة صناعة ثقيلة مخصصة للتصدير التي تشمل الطاقة والمواد الأولية الأساسية.

[1] - فكرون السعيد : مرجع سابق، ص. 203.

[2] - عجابي خديجة : مرجع سابق، ص. 54.

إن الهدف الرئيسي لهذا المخطط هو الإسراع بتنمية الرأسمالية عن طريق تحويل جزء كبير من الدخل الفلاحي إلى قطاع الصناعة، وشكل التصنيع الوارد في هذا المخطط ليس هدفه تنمية البلاد تنمية حقيقية، وإنما يدخل في إطار الاستغلال المنظم لقوة العمل المعروضة في السوق التي تخلق فائضا في الإنتاج يحول في النهاية إلى احتكارات الرأسماليين[1].

ولهذا يمكن القول أن الجزائر لم تستفد بشكل أو آخر في بناء قاعدة اقتصادية أو قاعدة صناعية ثقيلة في تلك الفترة، تسمح لها بتحقيق نمو صناعي وانطلاقة قوية في مجال التصنيع، ومما سبق كله يتضح لنا ما يلي :

أ- بالرغم من توفر القدرات المادية والبشرية في الجزائر على عهد العهد الاستعماري إلا أن الصناعة فيها اقتصرت على استخراج المواد الأولية وعدم تصنيعها وتحويلها.

ب- أن جميع السياسات الفرنسية المنتهجة في الجزائر وكل مخططاتها كان الهدف الأساسي منها عزل الشعب عن الثورة ولفت الانتباه إلى أن المستعمر الفرنسي يعمل لصالح الشعب للقضاء على الثورة .

ج- ضعف القدرة الشرائية وانتشار البطالة أثر كثيرا في تدني الحالة الصحية للشعب الجزائري وانتشار الفقر والأمراض مما أثر سلبا على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

د- استحواذ المعمرين على معظم الأراضي الصالحة للزراعة والمهن والحرف والوظائف، والاستثمارات وإنشاء الصناعات الخفيفة.

هـ- أن معظم الصناعات الموجودة في الجزائر آنذاك تمركزت كلها على المدن الساحلية وإهمال باقي مناطق الوطن، وهذا لتسهل عملية نقلها إلى فرنسا.

2- وضعية التصنيع في الجزائر بعد الفترة الاستعمارية :

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى الفترة الأولى المباشرة بعد الاستعمار أي ابتداء من سنة 1962، حيث تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي عاشها المجتمع الجزائري، باعتبار الجزائر في وضعية حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية والعالمية، حيث كانت تعيش فراغا على مستوى جميع القطاعات تركه المستعمر خاصة وأنه أثناء فترة الاستعمار لم يترك أي فرصة للجزائريين لتعلم فن الإدارة وتسيير المؤسسات، خاصة المؤسسات الإدارية والتنظيمية والنقدية والمالية والاقتصاد وصعوبة تسيير ما خلفه الاستعمار الذي خرب كل شيء وراءه.

[1] - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص. 55.

ويرى كثير من الباحثين أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة انتقالية بصفة عامة، حيث خضعت إلى حتمية سياسية اقتصادية ولدت أحداث وأزمات صعبة في مواجهتها، وكان على المسؤولين آنذاك الأخذ بزمام الأمور ومحاولة تحقيق جزء من الاستقرار والتوازن على صعيد كل المستويات بهدف الحفاظ على الاستقلال الوطني، ومنه إيجاد حلول جزئية للمشكلات التي واجهها الشعب بعد حرب دامت أكثر من سبع سنوات.

وبما أن الجزائر في هذه الفترة حديثة الاستقلال فإن جميع بنياتها ومرتكزاتها الصناعية والاقتصادية كانت ضعيفة إلى حد كبير ولم تكن تفي بالغرض المطلوب إلا بنسبة قليلة جدا والوضعية الاقتصادية في كانت منقسمة أو مزدوجة إلى قطاعين، قطاع صناعي خلفه الاستعمار تابع للاقتصاد والسوق الفرنسية، وقطاع صناعي تقليدي ضعيف متمثل في بعض الحرف والمهن والفلاحة، ويعتبر هذا الأخير غير قادر على مواجهة التحديات ومتطلبات السوق المحلية ومسايرة التطور الاقتصادي العالمي .

فالإنتاج الصناعي في تلك الفترة كان ضعيفا، إن لم نقل لم يعد موجودا، خاصة وأن المؤسسات كانت تابعة للأسواق الفرنسية، على مستوى موارد الاستثمار، ولم تكن هناك قاعدة أساسية للصناعات المختلفة في الجزائر سواء الصناعات الثقيلة أو الخفيفة، بالإضافة إلى استنزاف وسلب جميع الثروات المستخرجة في تلك الفترة، حيث تعتبر بمثابة مواد أساسية لانطلاق أي نوع من أنواع الصناعات .

والجدول التالي يبين لنا بعض المؤشرات التي كان يتميز بها القطاع الصناعي في فترة 1963م[1].

جدول رقم (03) : يبين بعض مؤشرات القطاع الصناعي الجزائري في سنة 1963[2].

الفروع	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الطاقة المستخدمة
صناعات النسيج	78	3593	% 50
الصناعات الغذائية	323	18630	% 60
الصناعات المعدنية والإلكترونية	344	13866	% 25
الصناعات الميكانيكية	85	3857	% 50
صناعات أخرى باستثناء قطاع الأشغال العمومية	504	15535	% 55
المجموع	**1334**	**55481**	/

[1] - فكرون السعيد : مرجع سابق، ص. 203.

[2] - زرقين عبود : صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص. 35.

من خلال هذا الجدول تتضح الوضعية الصناعية الجزائرية في سنة 1963، حيث كانت سيئة إلى حد كبير، ذلك لأن معظم الصناعات كانت موجهة ومستهدفة لترقية وتنمية صناعة المستعمر، وحتى وإن كان الإنتاج موجها للداخل، فالغرض الأساسي منه تلبية حاجات استهلاكية آنية لا غير، فمن الطبيعي أن تتوجه السياسة الاستعمارية إلى تحطيم كل القدرات الإنمائية، مع عدم تفعيلها من أجل تحقيق وخلق صناعات منتجة للثروات.

هذه الوضعية فرضت على الحكومة الجزائرية الاهتمام أكثر بالقطاع الصناعي ومده بكل الوسائل المادية والبشرية، ويتجلى ذلك بوضوح في السنوات الأولى من الاستقلال، أين تم إعادة بناء القطاع الصناعي من خلال خلق وإنشاء مؤسسات وطنية مهمتها الأساسية تسير القطاع العام وتنميته والسهر على تطويره والتحكم فيه.

ومن أهم المواثيق التي انبثقت خلال هذه الفترة **ميثاق طرابلس** 1962، **وميثاق الجزائر** 1964[(1)]، ونص كلاهما على تأميم القطاع الزراعي الذي يشكل الدعامة الأساسية للتصنيع، وكذا إنشاء الشركة الوطنية (سوناطراك) التي كانت تعمل على تسويق المحروقات، ولم تتعدد مجالات البحث والتنقيب إلا بعد عام 1965.

وبحكم هذه المعطيات بدأ العمل والسعي من أجل استرجاع الثروات الوطنية التي كانت في يد المستعمر، وجعل الصناعة الأساسية الركيزة التي ينطلق منها التصنيع، إضافة إلى بناء قاعدة صناعية تهتم بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وتعمل على حل المشاكل الاجتماعية التي عيشها الشعب ويتخبط فيها.

وبالرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهت الحكومة الجديدة والقائمين على التنمية في تلك الفترة إلا أنها لم تؤثر كثيرا على السعي التنموي، وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات التدابير، نذكر منها ما يلي :

- السعي لحل مشكلة التراكم عن طريق تأميم رأس المال الأجنبي، وقد أدى هذا التأميم إلى إنشاء قطاع دولة صناعي كبير.
- التكفل بالتجارة الخارجية كتدبير يرمي إلى تحسين شروط التحكم بالتنمية.
- انطلاق الإصلاح الزراعي رغم أن هذا الإصلاح جاء متأخرا بعض الشيء عن العملية الصناعية.
- التركيز على الصناعات الثقيلة وبما فيها الخفيفة، أي الصناعة المصنعة باعتبارها هي الأساس في بعث التنمية الصناعية.
- التخفيف من مستوى تصدير مواد الخام ومضاعفة تحويلها.
- توسيع السوق المحلية من خلال رفع العرض والطلب.

[1] - زرقين عبود: __مرجع سابق__، ص. 36.

- زيادة حجم العمالة.
- توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من معدات وآلات.
- تصنيع المنتجات الزراعية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي[1].

3ـ الأسس الأيديولوجية لعملية التصنيع بالجزائر :

من خلال استعراض وضعية التصنيع بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية وما بعدها يتضح جليا أن تحقيق عملية التصنيع بالجزائر لم تكن عملية سهلة التحقيق والمنال، بل حفتها عدة مشكلات وأزمات مادية وتقنية وفنية وإدارية، وبما أن التصنيع هو إحدى المحاور الأساسية لحركة التنمية الشاملة في أي دولة من الدول خصوصا النامية في تلك الفترة، كان على الجزائر العمل والسهر على النهوض بهذا القطاع المهم.

وبكون إستراتيجية التنمية بالجزائر نتاجا لكثير من الضغوطات والحتميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية الفكرية التي حملت في طياتها جملة من المفاهيم والمتغيرات، والتي على أساسها شكلت جملة من الأهداف على كل المستويات، وهذا ما نجده في مختلف النصوص النظرية والمواثيق، منها برنامج طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، ومجمل المخططات التنموية كالميثاق الوطني لسنة 1976، والميثاق الوطني لسنة 1986.

وبالاستناد إلى هذه البرامج والمخططات تمت صياغة إستراتيجية تنموية يحتل فيها موضوع التصنيع المكانة البارزة والمركزية، رغم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمعقدة التي شملت المجتمع الجزائري في تلك الفترة. وعلى ضوء مبادئ وقرارات هذه البرامج والمخططات يمكن توضيح هذه الإستراتيجية بتناول كل ميثاق أو برامج على حدا والتطرق إلى النقاط الرئيسية التي ركز عليها.

أ- برنامج طرابلس 1962 :

وهو من أهم المواضيع النظرية التي جاءت بها الدولة الجزائرية في هذه الفترة، تم إعداده في جوان 1962 من قبل جبهة التحرير الوطني، ومن أهم ما نص عليه :" أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة صناعا ت قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعة عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب، مما يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في بعض البلدان لا سيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة"[2].

---

[1] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 207.

[2] - وزارة الإعلام والثقافة : **الاختيار الصناعي الجزائري**، نوفمبر 1971، ص. 21.

ومن بين أهم النقاط التي ألح عليها هذا البرنامج نذكر ما يلي :
- ضرورة تغيير الهياكل والمنشآت الاقتصادية القديمة والتقليدية الموروثة من الاستعمار.
- التخلص من التبعية الأجنبية بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة .
- السعي والعمل من أجل فرض تنمية شاملة تضمن للشعب الجزائري مستوى معيشي مرتفع.

أما ما يمكن استخلاصه من هذا البرنامج هو ما يلي :

- تحقيق أي تنمية مستمرة ودائمة تساير التغيرات الاقتصادية العالمية لا يتم إلا من خلال بناء قاعدة صناعية في إطار أهداف وطنية.
- العمل على خلق علاقة ترابطية وتكاملية بين مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة.
- وجوب إشراف الدولة على إستراتيجية التصنيع والتنمية بصفة عامة لأن رأس المال الخاص لا يستطيع تلبية متطلبات التنمية.
- توجيه كل مجهودات الدولة لإتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أم جهوية، وهذا باستغلال الموارد الأولية ذات الصفة الزراعية[1].

والملاحظ من خلال نصوص هذا البرنامج أنه حدد جملة من الأوليات المركزية وخاصة في مجال التنمية، انطلاقا من تأكيده على أنه يجب المحافظة على الاستقلال السياسي، وأن الهدف لا يتجسد إلا من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية حقيقية، كما أنه حدد أهدافا طموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة التمهيد لقيام صناعة ثقيلة من التزامه جانب التحفظ فيما يتعلق بتحديد سياسة التصنيع[2].

ب- ميثاق الجزائر أفريل 1964 :

أعطى ميثاق الجزائر أهمية أكبر لموضوع التنمية من خلال البنود التي سطرها والقرارات التي خرج بها، ويمكن توضيح وتحديد الأهداف التي حاول معالجتها من خلال النقاط التالية :

- العمل على خلق مناصب شغل تتجاوب مع كل المستويات وطلبات التوظيف للقضاء على البطالة وتحسين ظروف المعيشة.
- رفع الإنتاج المحلي ومواجهة الطلب المتزايد للسكان لتخفيض مستويات الاستيراد.

- إنشاء وتوسيع أسواق جديدة للمنتجات الاستهلاكية الآنية والمنتجات الصناعية، الشيء الذي يساعد على النمو، حيث أن الدولة يجب أن تعطي الأسبقية لتحقيق هذه الأهداف، وهذا من خلال

[1] - كوش عاشور: **صناعة الأسمدة بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص. 54.
[2] - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص. 58.

قيام مصانع من شأنها أن ترسي وتبني قواعد صناعية خاصة للصناعة الثقيلة التي تعتبر من أهم الدعائم التنموية[1].

والملاحظ على بنود هذا الميثاق أنه ركز على الجوانب الاجتماعية أكثر من الجوانب الاقتصادية، واعتبر الصناعة الثقيلة الحجر الأساس للتنمية الاقتصادية باعتبارها مبدأ سياسيا قبل أن يتحول إلى مبدأ اقتصادي، وقد تضمنت بنوده أن التخطيط شرط التنمية، أي مركزية التسيير والتوجيه والإنتاج، بمعنى أن الدولة بمفهومها السياسي هي المالك لكافة الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والتنموية[2].

ج- الميثاق الوطني 1976 :

من خلال هذا الميثاق اتضحت جميع معالم التنمية الشاملة بالجزائر، وفق نموذج صناعي تمثل في الصناعة المصنعة بكل وضوح، حيث كان لهذا الاختيار مبرراته السياسية والاقتصادية.

فالمبررات السياسية تمثل في التخلص من مشكلة الاستغلال الإمبريالي وقيام دولة وطنية لها مبادئها وقدراتها المستغلة في الحدود المتاحة.

أما من وجهة النظر الاقتصادية فقد تمثلت في وجب تحقيق إنتاج يطلبه المجتمع، من خلال إدماج وإعادة إدماج القدرات والإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع على ضوء المبادئ والأبعاد والمعالم الأساسية لإستراتيجية التنمية التي حددت وفق النصوص والقوانين المتفق حولها[3].

ومن بين أهم البنود والأهداف التنموية التي انبثقت عن هذا الميثاق نذكر ما يلي :

- العمل على تحقيق صناعة كبيرة ومتوازنة تمتص اليد العاملة، وتحقق رغبات وحاجيات المجتمع، وتخلق علاقة ترابطية بينها وبين مختلف القطاعات الأخرى.
- تحسين الجودة وخلق التنوع في الإنتاج الصناعي والتفكير والبحث عن طرق تساعد في تطويره وتحسين نوعيته.
- ترقية وتطوير الصناعة بمختلف أنواعها لخلق التنافس وبلوغ مستوى معين من التقدم والتطور التكنولوجي لمسايرة التحولات والتطورات العالمية.

ولكن الملاحظ على هذا المشروع هو وجود عدة عيوب ونقائص تعيق تحقيقه، حيث أنه يتطلب يد عاملة كفأة وذات خبرة عالية، ورؤوس أموال ضخمة، وأسواق استهلاكية كبيرة ذات قدرة تنافسية

---

[1] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 210.
[2] - **المرجع نفسه**، ن ص.
[3] - **المرجع نفسه**، ص . 211.

عالية، وبالطبع هذا لم يكن متوفرا في تلك الفترة، ولم يكن بمقدور الجزائر توفيره مما فرض عليها تتبع استراتيجيات أخرى وتتبع نوعا من أنواع التبعية.

بالإضافة إلى ذلك فإن استحداث الآلات واستخدام التكنولوجية العالية يحدث خللا من حيث مناصب الشغل وتوفيرها، بمعنى تفاقم البطالة وظهور المشاكل الاجتماعية التي تبقى مطروحة رغم السعي والعمل للقضاء عليها.

ولهذه الأسباب كان لزوما اتخاذ جملة من القرارات والأولويات حيث تتماشى والظروف الاجتماعية والاقتصادية، منها :

- ضرورة القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل لحل هذه المشكلة التي تأتي على المشكلات.

- توظيف أكبر عدد ممكن من القدرات والثروات الوطنية واستغلالها الاستغلال الأمثل والكلي.

- إنشاء وخلق مؤسسات صناعية تستقبل الإنتاج النصف المصنع المنتج من طرف المؤسسات الأخرى ومحاولة إتمام تصنيعه وإعادة تشكيله[1].

وتعتبر هذه النقاط هي نفسها التي جاء بها الميثاق الوطني 1976، ضمن بنوده التي نص فيها على أن التصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد لثورة حقيقية ضمن أهداف تتمثل في عمليات استثمار وما تحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد[2]. وبهذا يتحول التصنيع من منظور الميثاق الوطني إلى مؤسسة سياسية كاملة تعمل على إقامة علاقة إنتاج اجتماعية تأخذ على عاتقها العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3].

د- الميثاق الوطني لسنة 1986 :

نستطيع القول بأن هذا الميثاق جاء في ظروف استثنائية سواء بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، أو بسبب الأوضاع العالمية وما نتج عنها من أزمة اقتصادية، بانهيار الأسهم والمواد الأولية الخام بالأسواق العالمية.

فنجد أن الأهداف التي رسمت خلال فترة السبعينات، وخاصة في المجال الصناعي قد تم تحقيق الكثير منها، وبالتالي بدأ التوجه إلى الجانب الاجتماعي خصوصا بعد زيادة مستوى النمو الديموغرافي

---

[1] - *Hachemi Larbi : Options sur l'économie algériennes, sned, Alger,1973, P.13 .*

[2] - منشورات جبهة التحرير الوطني: **الميثاق الوطني 1976**، مطبعة المعهد الوطني، الجزائر، 1976، ص. 105.

[3] - زرقين عبود : **مرجع سابق**، ص. 44.

بشكل كبير، وما يتطلبه هذا النمو من عدة مطالب يجب تحقيقها، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الشركات التي بنيت وفق منظور اشتراكي أصبحت تشكل مشكلا كبير من ناحية مستوى التسيير والتنظيم والتحكم، وحتى على مستوى الأهداف التي وجدت من أجلها، وهذا بعد بروز تغيرات في العلاقات الدولية وظهور وبروز أنظمة اقتصادية عالمية جديدة، وما فرضته من تحولات جديدة ضمن النسق الاقتصادي الجديد وعلاقته الجديدة بين اقتصاد السوق والدول النامية[1].

ومن خلال كل هذه المعطيات نجد أن الميثاق الوطني 1986 ركز على جملة من الأهداف التنموية وخاصة في المجال الصناعي، نذكر منها ما يلي :

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتكثيفه، وجعل العلاقات القائمة في مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما، من أجل خلق علاقات توازن وتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، واعتبار عملية التصنيع بمثابة المحرك في عملية التنمية الشاملة، حيث يساعد الاقتصاد الوطني على تحقيق التكامل والاندماج بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تطوير وتنمية الصناعات القاعدية وتحسين مستوى استخدامها، لأنها تمثل السند والعنصر الأساسي في تشكيل النسيج الصناعي، حيث أن الاهتمام بها وتحديثها يسمح بتجديد القاعدة الصناعية وبالتالي بروز ما يسمى بالتحديث الصناعي الذي من خلاله تسهل عملية مسايرة ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية الحديثة.

- العمل على أن تصبح الصناعة في خدمة جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة الفلاحة والتعمير وإمدادهما بجميع الوسائل والإمكانيات المتوفرة.

- الاهتمام بالإنتاج الصناعي خارج إطار المحروقات والعمل على تنميته وتطويره، لخلق ثروة تسمح بالاستثمار البديل والدائم.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره اهتم الميثاق الوطني 1986، بنموذج التصنيع عن طريق إحلال الواردات وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر العمود الأساسي للعملية التنموية، وتتمثل هذه السياسة في تبديل جزء من الواردات بمنتجات يصبح البلد قادرا على إنتاجها محليا، ومعنى هذا أن المجتمع بمقدوره إنتاج ما كان يستورده من الخارج سابقا، وقد طبقت هذه السياسة عند بادية الثمانينات[2].

وفي المقابل يمكن القول بأن هذه السياسة واجهت بعض المشاكل والصعوبات التي أثرت في نجاحها وتحقيقها بالقدر الكافي، ومنها :

---

1 - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 212.

2 - **المرجع نفسه**، ص . 213.

- ضعف القدرة الشرائية والمالية للمشتري والمجتمع بصفة عامة.
- ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم والموجه لهذه العملية.
- توفير الآلات يتطلب استيرادها من الخارج وهذا بدوره يتطلب العملة الصعبة من جهة، والتمويل عن طريق الاستدانة من جهة أخرى، وهذا يكلف الدولة ما لا تستطيع.
- الائتمان مرتفع للمنتجات المحصل عليها[1].

4- إستراتيجية عملية التصنيع بالجزائر :

تسطير أو تقرير أي إستراتجية تنموية لأي بلد من البلدان، يجب وقبل كل شيء أن يتلاءم مع قدراته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية، ويتفق مع ظروفه ومطالبه المختلفة في مختلف المجالات، وكل التجارب التنموية أثبتت أن توفر البيئة الملائمة شرط أساسي وأولي لنجاح برامج التنمية بمختلف أنواعها وتحقيق الأهداف المسطرة لها، وإستراتيجية عملية التصنيع في الجزائر ومن خلال ما تقدم ذكره من أفكار وإيديولوجيات لهذه العملية يتضح جليا أن هناك عدة حقائق وعناصر بينت واقع التنمية بها، من خلالها يمكن استخلاص عدة مبادئ وأسس تقوم عليها إستراتيجية التنمية بالجزائر التي من خلالها تم تحقيق عدة أهداف ولو كانت جزئية من مجمل الأهداف التي كانت مرسومة وتم العمل والسعي بكل الوسائل من أجل تحقيقها.

وتعتبر عملية التصنيع المكثف الأساس الذي اعتمدت عليه السياسة التنموية بالجزائر، حيث وضعت خطة سياسية تستهدف توفير وسائل التحكم في التنمية، وتوفير الظروف التي تجعل البلد قادرا على خلق صناعة قوية ومتنوعة ومتطورة، لذلك نجد أن كل الجهود تركزت في المرحلة الأولى على إقامة الهياكل التي تشكل القاعدة الأساسية والمنطلق لخوض معركة التصنيع، وعلى دراسة معمقة لأفضل وأحسن الوسائل والإمكانات القادرة على الإنجازات الصناعية، ومع تطوير وتحديث الوحدات الموروثة.

كل هذه العوامل ساعدت وشجعت على تبني إستراتيجية الصناعات المصنعة التي اتفق حولها الكثير من المختصين في قضايا التنمية معتبرين أنها جوهر إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر[2].

ذلك رغم التباين في وجهات النظر بخصوص هذا النموذج لدى كل من **برني** و **جي دو** وبعض الدارسين في حقل التنمية، حيث يرى **برنس :**" أن مفهوم التصنيع وحركته تحدث ضمن الإطار العام كدول متقدمة أو متخلفة من دون النظر إلى الخصوصيات الداخلية والتي على ضوئها يمكن فهم أشياء كثيرة"، بينما يضع الباحث الجزائري **بن يسعد** الصناعة المصنعة في إطار تاريخي مرتبط أساسا بالنظام الإنتاجي

[1] - مصطفى زرواتي : **مرجع سابق**، ص. 152.
[2] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 216.

ومكوناته بما فيها المرحلة الحالية، حيث يرى بأن هذا النموذج ـ إستراتيجية الصناعات المصنعة بالجزائر ـ اعتمدت على استثمارات طويلة المدى مما نتج عنه نظام إنتاجي بطيء التحول وقيمة اجتماعية عالية[(1)].

ويعتبر هذا الاختيار مرتبط بالصناعة الثقيلة بدل الصناعة الخفيفة، كما اعتمدته بعض الدول النامية، ومن خلاله اعتبر التصنيع كمحرك أساسي للتنمية وتحريك مختلف الأنشطة المرتبطة بمختلف المجالات التنموية، بهدف تحقيق التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية في مختلف الأوساط ولكل الأفراد.

فنموذج الصناعة المصنعة بالجزائر جاء كحل حتمي لمجموعة من المشاكل عاشها الشعب الجزائر في تلك الفترة، من بينها مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتردي الأوضاع المعيشية وصعوبتها سواء من ناحية القدرة الشرائية أو من ناحية الحصول على مناصب الشغل ، وكمثال تنموي انتهجته معظم الدول النامية، الهدف الأساسي منه التغيير الجذري لجميع الأوضاع والظروف على كل المستويات والنظم.

ويرى **كلارك** في كتابه **الصناعة وأثرها على المجتمعات والأفراد** :" أن هذا النموذج هو بمثابة عملية اجتماعية شاملة، ذات بداية تسير في حلقات مرتبطة تجمع بين كافة العناصر التنموية...، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق قسط من الرفاهية والراحة النفسية والجسمية[(2)]".

وقد استندت هذه الإستراتيجية إلى عدة فرضيات، نذكر منها :

1- التركيز على الصناعة المصنعة يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وقد وجد الحل لهذه الفرضية عن طريق الإيرادات التي تأتي نتيجة لاستثمارات قطاع المحروقات، بالإضافة إلى القروض الأجنبية.

2- الاعتماد على التخطيط الذي يسمح بإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع وتوجيهها في عملية التنمية وما يلعبه من دور في توزيع الناتج والاستثمارات على القطاعات والمناطق، إن انسجام وتوافر كافة العوامل الاقتصادية مرهون بمدى سلامة وكفاءة وظيفة التخطيط[(3)].

3- من الواجب توفر قطاع اقتصادي إنتاجي كبير وقوي قادر على تحمل كافة الأعباء ونتائج الأزمات الدورية التي قد تلحق بالاقتصاد بشكل عام.

4- تغيير البنية التحتية للمجتمع الريفي وفق ما كانت تتطلبه المرحلة والاتجاه السياسي والتنموي المتبع، وذلك بواسطة إدخال نظام إنتاجي زراعي جديد يهدف إلى تحقيق إصلاح في القطاع الفلاحي يمس علاقات الإنتاج، طبيعة الإنتاج والنظام الداخلي لهذا القطاع[(4)].

---

[1] ***- Benisaad M.E : Economie de développement de L'algerie , O.P.U, Alger,1979, P.113. .***

[2] - كلارك وآخرون: **الصناعة وأثرها على المجتمعات والأفراد**، ترجمة برهان الدجاني، فرنكلين للطباعة بيروت، 1962، ص. 48.

[3] - يوسف بيبي: **دور قطاع المحروقات في التنمية الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1989، ص. 09.

[4] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 218.

ومن خلال استعراض هذه الفرضيات يمكن استخلاص أهداف هذه الإستراتيجية في النقاط التالية :

-العمل على إنشاء وإقامة صناعة ثقيلة وتطويرها بمختلف التقنيات والوسائل واعتبارها وسيلة لتنمية الصناعة والزراعة.
- خلق وفتح مجالات استثمارية في مختلف المجالات خاصة منها الموارد الطبيعية.
- السعي لتوسيع سوق العمل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة للقضاء على البطالة ورفع مستوى الاستثمارات وترقية العمال اجتماعيا وتقنيا وتحسين مستوى معيشتهم.
- العمل على اكتفاء ذاتي من خلال الإنتاج الداخلي وإشباع الحاجات الأساسية.
- جعل السوق الاستهلاكي الداخلي المنفذ الرئيسي واستغلال الإنتاج المحلي.

والجدير بالذكر أن الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1967 و 1981 قد مرت عليها عدة مخططات تنموية وهي كالتالي :
- المخطط الثلاثي (1967 ـ 1970).
- المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973).
- المخطط الرباعي الثاني (1973 ـ 1977).
- المخطط الخماسي الأول (1977 ـ 1981).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر وخلال هذه الفترة اعتمدت بشكل كبير في سياستها التنموية على التصنيع السريع والمكثف، عن طريق وضع برامج وخطط تنموية تهدف إلى توفير الوسائل والإمكانيات الضرورية للنهوض والتعجيل بعملية التنمية، واتخاذ كل القرارات والإجراءات التي تساعد على ذلك.

ومما تضمنه الميثاق الوطني 1976 يتضح أن الصناعات الأساسية مثل صناعة الآلات الميكانيكية والتعدين والصناعات التحويلية...الخ، لعبت دورا أساسيا وإستراتيجيا في عملية التنمية، وذلك بتأمين الصناعة الوطنية والاعتماد على الإنتاج الوطني، ومن أجل إنجاح ومواصلة إستراتجية تنمية البلاد قررت القيادة الثورية تجهيز البلاد بالصناعات الأساسية التي هي في حاجة ماسة إليها، وإعطاءها الأولوية قبل كل الصناعات [1]. وهذا يعني أن الجزائر لم تعتمد في إستراتجيتها التنموية على الصناعات الخفيفة فقط كما حدث لدى العديد من البلدان النامية، بل قدمت الصناعة الثقيلة على الصناعة الخفيفة لأنها تحقق المهام والطموحات المرجوة في إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل كلي وجذري لبناء قاعدة اقتصادية قوية.

[1] - الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني الجزائري : **مرجع سابق**، ص. 245.

والشيء الذي يؤكد هذا الاتجاه هو بعض البيانات الإحصائية التي وردت في المخططات التنموية حيث توضح الأهمية الكبرى التي أولتها القيادة لعملية الصناعة ودورها في العملية التنموية، حيث كان نصيب الصناعة من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في المخطط الثلاثي 52.05 %، وفي المخطط الرباعي الأول 44.7 %، وفي المخطط الرباعي الثاني 43.4 %[1].

والجدول التالي يوضح مدى التركيز على الصناعة وحصتها ضمن العملية التنموية خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1977.

جدول رقم (04) : يوضح التركيز الصناعي للفترة الممتدة ما بين 1973 ـ 1977[2].

القطاعات / السنة	1973	1977
الصناعات	% 45	% 43
الزراعة	% 15	% 14
الجهاز الإرتكازي	% 8.3	% 10
التربية	% 11.9	% 9.2
قطاعات أخرى	% 20.7	% 24.7
المجمـــــــوع	% 100	% 100

من خلال النسب المئوية المبينة في الجدول رقم (04) يتضح بشكل جلي أن القطاع الصناعي والصناعات المختلفة بصفة عامة فاز بالحصة الكبيرة في مجال الاستثمارات والاهتمامات من طرف القائمين والمسؤولين عن التنمية، ويرجع ذلك إلى مكانة هذا القطاع ودوره في التنمية خاصة في الدول النامية، وإلى مدى اهتمام إستراتيجية التنمية بهذا القطاع ومحاولة ترقيته وتنميته لخدمة الإنتاج الوطني وبناء قاعدة اقتصادية قوية، تخدم مختلف المجالات الأخرى.

ولكن في المقابل نجد أن هذا التركيز والتوزيع والاهتمام غير العادل لحساب قطاع على آخر قد خلق عدم التوازن بين تقسيم الوظائف والمساواة خاصة في المداخيل ومناصب الشغل وغيرها...، ورغم ذلك إلا أنه يبقى من أهم الأهداف الأساسية لعملية التنمية، وذلك لتشكيل وخلق قطاع اقتصادي وإنتاجي قوي قادر على دفع حركة التنمية وتزويدها بكل الوسائل التي تخدم مختلف القطاعات الأخرى، بما في ذلك المادة الأولية والسيولة المالية ومختلف الوسائل والتجهيزات، وبالتالي توجيهها وقيادتها والتحكم فيها.

---

[1] - فكرون السعيد : مرجع سابق، ص. 219.

[2] - المرجع نفسه، ص. 220.

والجدول التالي يوضح تطـور وزيادة اليد العاملة المشتغلة في مختلف المجالات والقطاعات باستثناء القطاع الزراعي، وذلك حسب توزيعها على القطاعات المختلفة خلال الفترة الممتدة بين 1966 و 1977 ، حيث تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي تم التركيز فيها على تنمية القطاع الصناعي بصفة كبيرة[1].

جدول رقم (05) : يوضح تطور اليد العاملة غير الزراعية تبعا للقطاعات 1966 ـ 1977[2] .

القطاعات / السنة	1966	1977	الفرق
الصناعة	172400	401462	**229062 +**
البناء والأشغال العمومية	90900	345816	**254961 +**
التجارة	140100	183580	**43480 +**
المواصلات	75500	132420	**56920 +**
الإدارة	336800	397019	**60219 +**
المصالح الأخرى	56900	184515	**127615 +**
المجمـــــوع	**872600**	**1644812**	**772252 +**

فحركة التصنيع بالجزائر بدأت سنة 1965، وخاصة بعد سياسة تأميم المحروقات والمناجم والتي اتبعتها الجزائر ووفرت في حقيقة الأمر من خلالها الكثير من المصادر المالية سمحت للدولة بتوظيفها واستغلالها في إنشاء صناعات كثيفة الحجم الإنتاجي.

والتصنيع كسياسة تنموية من المبادئ الأساسية الأولى التي ركزت عليها الدولة، وذلك لما لها من دور في دفع عجلة التنمية بناء الأسس القاعدية لصناعات دائمة تكون جوابا منطقيا لمشكلة النمو الديمغرافي.

ولا يمكن إيجاد حل للنمو الديمغرافي المتزايد وامتصاص اليد العاملة إلا ضمن القطاع الصناعي، لأنه يستطيع امتصاص البطالة واستيفاء اليد العاملة الفائضة، وخاصة في القطاع الزراعي الذي لم يستفد كما تتبعنا بنفس المواد الاستثمارية، وهذا الاختلاف في مستويات التشغيل وفي توظيف رؤوس الأموال خلق تباينا على مستوى المداخيل فرض هو الآخر تقسيما طبقيا جديدا في المجتمع الجزائري يختلف اختلافا كبيرا عما كان يعيشه من قبل[3].

---

[1] - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص. 66.
[2] - **المرجع نفسه**، ص. 67.
[3] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 221.

والجدول التالي يوضح الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع الجزائري ومدى استفادة كل طبقة من مداخيل مختلف العمليات التنموية خاصة الصناعية.

جدول رقم (06) : يوضح توزيع المداخيل بين طبقات السكان خلال فترة 1970 ـ 1977[1].

الطبقات	الدخول بالملايين الدينارات		السكان بالمليون نسمة	
الطبقة الفقيرة	4.4	% 36.9	8.8	% 66.6
الطبقة المتوسطة	2.8	% 23.7	2.5	% 18.9
الطبقة الغنية	4.7	% 39.34	1.2	% 14.5
المجموع	3 مليارات متمركزة في يد 300000 نسمة			
	11.9	% 100	13.2	% 100

تبين النسب المئوية وبيانات الجدول رقم (06)، أن 66.6 % من السكان يحصلون على دخل يقدر بـ 36.9 %، وأن 15.5 % من السكان يقتسمون 25 % من الدخل، مع الملاحظة أن أثناء الفترة الممتدة ما بين (1970 و 1977) زاد الدخل الوطني بمقدار 3.5 مليار دينار جزائري، حيث استفادت الطبقة الفقيرة منه بمقدار مليار واحد، بينما بقية الدخل استفادت منه الطبقتان المتوسطة والغنية.

وما يمكن استنتاجه هو أن هذا التمايز في المداخيل ارتبط إلى حد بعيد بنمو الصناعة، وبالتالي بروز طبقة العمال الصناعيين التي امتازت بمستوى دخل معتبر، كذلك أن هذه الوضعية نتجت عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية هامة مست فئة كبيرة من فئات المجتمع الجزائري، الذي كان معظمه فلاحيا بنسبة 80%، منها الحراك الاجتماعي والمهني (الهجرة الريفية)، الذي أدى إلى زيادة النمو الديمغرافي في المدن بـ 05%، وهذا ما بين الفترة 1974 و 1977[2].

وقد اعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها التنموية على مبادئ عامة وهي كالتالي :

أ-التوازن الجهوي :

كل المواثيق الوطنية التي سبق التطرق إليها نصت على أهمية التوازن الجوي باعتباره من أهم مبادئ السياسة التنموية التي تهدف إليها عملية التنمية بالجزائر، حيث يعتبر مبدأ ثابتا لا يقبل التنازل عنه، ويتجلى في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب الجزائري بتوزيع الدخل القومي بصفة عادلة.

1 - عجابي خديجة : **مرجع سابق**، ص. 68.
2 - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 222.

ولا يتم ذلك إلا عن طريق التوزيع العادل للاستثمارات على مستوى كافة المناطق دون استثناء، الشيء الذي يسمح بتوفير مناصب الشغل والسكن ورفع المستوى القدرة الشرائية، والقضاء على كل الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق بما يسمى الشمال والجنوب.

ب- التأميم وبناء القطاع العام :

يعتبر من أهم المبادئ التي دعمت الاستقلال السياسي والاقتصادي بالقضاء على التبعية بمختلف أنواعها، ومن أهم التأميمات التي تمت بالجزائر غداة الاستقلال تأميم القطاع المصرفي سنة 1966، ثم تأميم قطاع المناجم والحديد والفوسفات، وأخيرا تأميم المحروقات سنة 1971، بما في ذلك الإنتاج والنقل والتوزيع[(1)].

فسياسة التأميم استطاعت الجزائر عن طريقها بناء قاعدة صناعية قوية من خلال نموذج الصناعة المصنعة، بالإضافة إلى كون الشروط الضرورية متوفرة من أجل تشكيل هذا القطاع الاقتصادي حسب نظرة "**بن آشنهو عبد اللطيف**"، والمتمثلة في "ضعف البرجوازية المحلية والقضاء على الرأسمال الأجنبي وتوفير إمكانية تمويل هذا القطاع داخليا دون اللجوء إلى الخارج مثل ما حدث في تونس ومصر"[(2)].

وبهذه الطريقة تم توفير كل المستلزمات والشروط من أجل بناء قطاع اقتصادي قوي ورائد بعيدا عن آية منافسة داخلية للرأسمال الأجنبي، وقادر على قيادة وتوجيه العملية التنموية بالبلد، وهي فرصة لم تتوفر عليها بعض الدول النامية كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية التي يتحكم الرأسمال الأجنبي في اقتصادها الوطني[(3)].

ج- بناء اقتصاد قوي :

نالت الجزائر الاستقلال، ولكن المستعمر عند خروجه لم يخلف أي قاعدة اقتصادية ولا هياكل إنتاجية تستحق الاهتمام والاعتماد عليها في بناء اقتصاد وطني قوي، وإحداث انطلاقة تنموية ممكنة، وهذا يعني أن الجزائر ومن خلال هذه الظروف كانت تعيش أزمة كبيرة من ناحية الوضع الاقتصادي عامة والوضع الصناعي خاصة، لذلك توجب على المسؤولين والقائمين التفكير والتحضير لمبادرة موضوعية تخرجهم من هذه الأزمة، وتسمح بتحقيق انطلاقة حديثة وقوية في تنمية البلاد، سواء على مستوى العناصر المادية أو على مستوى القيم الفكرية والثقافية والاجتماعية التي ستسمح وستوفر ظروف وإمكانيات ملائمة لتنمية شاملة تمس مختلف نواحي الحياة.

---

[1] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 224.

[2] - ***Ben Achenhou A : Planification et Développement en Algérie (1962 – 1980) , Imprimerie Commercial, Alger,1980, P.15. .***

[3] - محمد بوخلوف : **مرجع سابق**، ص. 163،164.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق هذه النتيجة تطلب إحداث ثورة شاملة وعميقة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تسمح بانتقال المجتمع من حالة التأزم والركود والفوضى إلى حالة النمو والتقدم، وبذلك ظهر ما يسمى بالثورات الثلاث : الثورة الصناعية، الثورة الزراعية والثورة الثقافية، وقد اختلفت في أهدافها ومكوناتها عما عايشته بعض المجتمعات النامية كالصين، ومصر وكوبا. ويمكن التطرق إلى هذه الثورات وما احتوته على النحو التالي :

1- الثورة الصناعية : تهدف إلى خلق أسواق جديدة ورفع مستوى الاستثمار، مع إحداث تحولات جذرية في النظم والعلاقات الإنتاجية وفق اتجاه إيديولوجي اشتراكي يسمح بأن يكون أداة في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويضمن ربط علاقات متناسقة ومتكاملة بين كل القطاعات الإنتاجية للبلد، ويوفر فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي يرضي الفرد الجزائري[1].

2- الثورة الزراعية : الهدف منها بناء قطاع إنتاجي مكمل للقطاع الصناعي، وتغيير البنية التحتية للمجتمع الريفي وفق ما تتطلبه المرحلة، وفرض نظم وطرق جديدة للتسيير في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الضرورية لحياة أفضل، من أجل بقاء اليد العاملة في أماكن تواجدها، وبالتالي التخفيف من حدة الهجرة الريفية، بالإضافة إلى تطبيق نظام إنتاجي جديد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة مع تطوير وسائل الإنتاج وتحسين ظروف توسيعه.

3- الثورة الثقافية : كانت موجهة بالأساس إلى قطاعات التربية والتعليم والثقافة، وإلى القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة لتكوين النخب والإطارات المسيرة لمختلف الإدارات والتحكم في مختلف الوسائل، حيث اعتمدت على إجبارية وديمقراطية التعليم والتكوين[2].

---

[1] - فكرون السعيد : **مرجع سابق**، ص. 225.
[2] - **المرجع نفسه**، ص. 226.

II ـ التصنيع ومجالات التنمية :

عملية التصنيع ظاهرة اجتماعية لها خصائصها وآثارها على كافة نواحي الحياة في المجتمع، فالتصنيع في أي مجتمع من المجتمعات تصاحبه تغيرات في البناء الاجتماعي، وتنشأ عنه أنماط اجتماعية مستحدثة، وقيم اجتماعية جديدة، وهذه الآثار الجديدة تبدو في صورة آثار تترتب عن عملية التصنيع، ولذا كانت دراسة تلك الآثار الاجتماعية أمرا له أهميته بالنسبة للدراسة السوسيولوجية.

فالصناعة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التحضر، ونعني بظاهرة التحضر ظهور المناطق الحضرية ونموها عن طريق هجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية أو عن طريق تغير الخصائص الاجتماعية للحياة الريفية إلى خصائص حضرية، وعلى الرغم من أن ظاهرة التحضر بهذا المعنى حدثت قبل قيام الثورة الصناعية إلا أن الصناعة تعتبر عاملا أساسيا في نشأة بعض المدن، ونمو البعض الآخر مساحة وسكانا[(1)].

1 ـ التصنيع والأسرة :

" تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيرا في حياة الفرد والجماعات، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية، وهي التي تقوم بالدول الأساسي والرئيسي في بناء صرح المجتمع، وتدعيم وحدته، وتنظم سلوك أفراده بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة ووفقا للنمط الحضاري العام"[(2)].

والأسرة حسب ما يذهب إليه كثير من المفكرين عبارة عن وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالا منزليا واقتصاديا سواء احتوت هذه المجموعة على وجود نساء وأطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط، وساء كانت تربطهم قرابة يقررها ويحددها المجتمع أو لم تكن توجد بينهم هذه الرابطة، ومن خلال ما سبق يعتبر كل فرد مستقل في معيشته، وكذلك مجموعة الأصدقاء يعيشون عيشة منزلية واحدة، وينطبق التعريف أيضا على المؤسسات الاجتماعي التي ترعى مئات الأطفال[(3)].

وهناك الكثير ممن يخالف هذا التعريف حيث يذهب مفكرون آخرون إلى أن لفظ الأسرة بالمعنى العلمي الاجتماعي ينبغي أن يكون مقصورا على الرابطة الاجتماعية التي تربط بين الأفراد التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء وإتحاد مسكنهم وإقامتهم، أو التي تضم بالإضافة إليهم بعض الأقارب كالجد والجدة والأحفاد.

[1] - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة، 1972، ص. 4،5.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 550.

[3] - مصطفى الخشاب: **الاجتماع العائلي** ، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص. 43.

فالأسرة وفق تعريف **كريستنسن** :" عبارة عن مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج أو الولادة"، حيث يفرق بين الزواج والأسرة من حيث أن الزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، في حين أن الأسرة عبارة عن الزواج مضاف إليه الإنجاب[1].

والعلاقة بين التصنيع والأسرة علاقة تأثير وتأثر، فبالنسبة للنظام الأسري ساعدت عملية التصنيع على إحلال الأسرة الزواجية البسيطة محل الأسرة المركبة، بحيث أصبحت الشكل السائد في البيئات الصناعية، تتميز بصغر حجمها وضيق نطاقها، فالعمل الصناعي لا يجعل الأفراد مرتبطين بمكان معين لفترات طويلة حيث تحتاج الصناعة إلى قوة عاملة متحركة جغرافيا ومهنيا الشيء الذي تسبب في الانفصال الأسري للأفراد والاستقلال عن أسرهم.

ثم إن التصنيع من ناحية أخرى مخلخل البناء التقليدي للعائلة، فالصناعة توجد عملا لكل أفراد الأسرة، الأب والابن والأخ الأكبر والأصغر وهذا عكس ما كنت عليه الأسر من قبل أين كانت سلطة الأب هي السائدة، وتبعية كل أفراد الأسرة لهذه السلطة، وتعاملهم على قدم المساواة وبلا تفرقة بينهم على أساس السن أو المركز في الأسرة، بالإضافة إلى أنه يؤثر أيضا على وظائف الأسرة فيجعلها أكثر تخصصا من ذي قبل، لذلك توجد في البيئات الصناعية هيئات اجتماعية متعددة تشارك الأسرة في كثير من وظائفها التقليدية وتتولى الإشراف على أغلب الشؤون التي كانت تؤديها في الماضي كالتشريع والقضاء والحرب[2].

وعندما يوفر التصنيع العمل لكل أفراد الأسرة، فهذا يعني زيادة دخل الأسرة وزيادة قدرتها الشرائية، الشيء الذي يساعدها على سد حاجات مختلفة في مختلف المجالات، والعمل على توسيع نطاقها الاقتصادي والاجتماعي، والتفكير في توفير ظروف وأجواء أحسن من سابقتها لتطوير وتحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة كلها.

والصناعة من ناحية أخرى تعتبر مصدرا للعمل، وموردا للرزق بالنسبة لكثير من أبناء المجتمع، فالمؤسسات الصناعية في حاجة إلى مديرين للقيام بعمليات التنظيم والإدارة والمشاركة الفعلية في علاقات العمل، وإلى مهندسين لإعادة وتصميم العمليات الإنتاجية والإشراف على تنفيذها، وإلى فنيين وعمال مهرة لإدارة الآلات وإصلاحها، كما تتطلب تضافر الجهود العلمية لعدد كبير من العلماء وذوي التخصصات المختلفة، وإلى جانب هؤلاء تحتاج الصناعة إلى أعداد كبيرة من العمال الذين تطلبهم القطاعات التي تقوم على خدمة الصناعة كقطاعي النقل والتسويق وغيرهما، ويعتمد على هؤلاء بطريقة مباشرة كثير من الآباء والأبناء، والزوجات والأزواج الذين ترتبط مصائرهم بمصائر العاملين في المجال الصناعي، كما يعتمد عليهم

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مرج سابق، ص. 551.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 10.

بطريقة غير مباشرة المزارعون الذين يمدون سكان المدن الصناعية بالغذاء، ويزودون المصانع بما تحتاج إليه من مواد أولية، وكذلك التجار الذين يقومون بتصريف المنتجات الصناعية. ونظرا لأن الصناعة تفتح مجالات متعددة للعمل،فإنها تجتذب أعداد كبيرة من العمال الريفيين للعمل في مناطق الصناعة[1].

وفي المقابل فإن التصنيع أثر على الروابط والصلات الأسرية، فبعد أن كان أفراد الأسرة يعملون معا في الحقل أو في غيره من أماكن العمل أصبحوا يعملون في أماكن متفرقة بين أقوام غرباء، وأصبح في استطاعتهم الانفصال عن الأسرة في سن مبكرة لمقدرتهم على الاستقلال الاقتصادي، فانفتح المجال لظهور القيم والاتجاهات الفردية، كما أن العمل الليلي للمشتغلين بالصناعة وغياب الأمهات العاملات في المؤسسات الصناعية عن منازلهن طوال ساعات العمل، وتشغيل الأحداث والمراهقين، كل ذلك ترك آثارا سيئة على الأسرة وتسبب في كثير من المشكلات الاجتماعية.

وعلى العموم فيمكن القول بأن للتصنيع آثارا إيجابية وأخرى سلبية على الأسرة والأفراد، فهو كان بمثابة المؤمن لمستوى حياة معيشية متطورة ومتقدمة لكثير من الأسر وساهم في القضاء على بعض ظواهر الفقر والحرمان بتوفير فرص عمل لكثير من أفراد الأسر وتأمين استقلالية مالية لكل فرد والإعتماد على النفس في الكسب والعمل.

2ـ التصنيع والهجرة :

انصرف كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع إلى دراسة ظاهر الهجرة والاهتمام لما تخلفه من آثار اجتماعية واقتصادية على المناطق المهاجر إليها ، وتوضيح فعاليتها وعواملها في تغير المجتمعات و مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية.

والهجرة عملية تتزايد معدلاتها في عالم اليوم بشكل كبير ملحوظ نتيجة تغير نظام العمل والإنتاج في اغلب مجتمعات العالم خاصة عالمنا الثالث ، الذي أصبح يتغير بقوة في القرون الأخيرة في محاولات متتابعة إلى مجتمع صناعي ليلحق بركب المجتمعات الصناعية الكبرى التي سبقته بكثير ، فأصبحت هناك أعداد كبيرة تنتقل من أجل بناء هذا المجتمع الصناعي.

ويمكن أن تكون الهجرة إستراتيجية للبقاء على قيد الحياة: فالهروب من الملاحقة والرغبة في الخلاص من فخ العوز والفاقة تشكل دوافع لا يصعب فهمها. كما تجسد الهجرة إستراتيجية اقتصادية أيضاً وهي التفتيش عن المكان الذي يتيح للمرء الفرصة المناسبة لعرض قوة عمله والحصول على أكبر أجر ممكن[2].

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن : **مرجع سابق**، ص. 5،6.

[2] - ***http://alhjra.awardspace.com/taref.htm***. ***04/02/2009***

كما تشكل الهجرة النتيجة المنطقية لتوزيع الخيرات والرفاهية المتحققة على المستوى العالمي توزيعاً يفتقر إلى العدالة. من ناحية أخرى تشكل الهجرة سبيلاً للاطلاع على العالم والتعلم من البلدان الأجنبية، فمن خلال الهجرة يكتسب المرء تجارب قد تنفعه طيلة حياته. وتنطوي الهجرة على هجرة المعارف والخبرات أيضاً؛ من هنا لا عجب أن يتزايد عدد العمال المهاجرين، فهؤلاء صاروا يتنقلون إلى كل بقعة تخطر على البال. وكثيراً ما تشكل القوانين الحكومية عقبة كأداء أمام رغبات القوم المهاجرين؛ وفي كثير من الحالات تدفع هذه العقبة بعضهم لأن يسلكوا مسالك لا تتفق والقوانين الحكومية المرعية. إن الهجرة معبر قوي عن التحولات الاجتماعية؛ فالهجرة تشارك في خلق التحولات[1] .

وتصاحب عملية التصنيع حركات سكانية من الريف إلى الحضر أو من بلد نامٍ إلى بلد صناعي متقدم ، وقد علقت بلدان العالم الأوربي والولايات المتحدة الأميركية آمالاً كبيرة على هذه الهجرات لبناء المجتمع الصناعي المتقدم.

لذلك عرفت الهجرة بأنها : عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى خارج حدود هذا البلد ، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة ، أو بغير إرادتهم، وقد تكون الهجرة مؤقتة أو دائمة .

ولابد لنا أن نحدد المفاهيم المرتبطة بالهجرة حتى لا تتداخل مع مفهوم الهجرة لإزالة اللبس والغموض في هذا الصدد ، فالمهاجرين يختلفون عن المتنقلين ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة لأخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى بيت حتى لو اضطرهم السكن إلى تخطي حدود بلدهم . حيث أن الانتقال من مسكن إلى مسكن لا يغير من حياة الإنسان كلها بينما الهجرة تغير من حياة الإنسان برمتها.

وكما هو معروف أن هنالك فارقاً كبيراً وواضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة إذ أن الهجرة عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وتحمل تغيراً جذرياً في حياة الإنسان المهاجر إذ يحقق المهاجر في منطقة هجرته نوعاً جديداً من الحياة الاجتماعية[2].

والهجرة التي تهمنا هنا هي تلك الهجرة التي تكون من الريف إلى المدينة، فإذا أردنا أن نحدد العوامل التي تسبب في تدفق المهاجرين إلى المدن، فإننا نجد حركة التصنيع كانت المسؤولة الأولى عن ذلك، لأن أغلب المدن الكبرى في العالم المتقدم قامت على الصناعة التحويلية، فاجتذبت بذلك أعدادا كبيرة من العمال الريفيين الباحثين عن فرص جديدة للعمل أو يرغبون في تحسين مستوى حياتهم.

---

[1] - http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=14959. 04/02/2009

[2] - المرجع نفسه.

والملاحظ على حركة التصنيع التي شهدها العالم بأسره أن معظم عمال المصانع كانوا من السكان المهاجرين من الأرياف إلى المدن والمناطق الحضرية، حيث كانوا يحتفظون بطابع الحياة الريفية، فيقومون بزراعة الخضروات وتربية الدواجن في الأرض المحيطة بمنازلهم، وكانوا يشترون ما يحتاجون إليه من الباعة المتجولين، وبمرور الوقت تحول هذا المجتمع ـ شبه الحضري ـ إلى مجتمع حضري كليا، حينما تقبل الأفراد طابع الحياة الحضرية، وغيروا أسلوب حياتهم بما يتلاءم مع الحياة الجديدة[1].

وبطبيعة الحال فإن الهجرة تساهم بنسبة كبيرة في تنمية المدينة اجتماعيا واقتصاديا، حيث يزداد عدد سكانها وتتوسع رقعتها الجغرافية، وهذا يساهم بدوره في العمل والسعي لخلق الوظائف وفرص العمل، وتنشيط الحالة الاقتصادية وتحريك عملية الشراء والبيع بخلق أسواق تخدم الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة، وتعتبر كذلك كدافع للتفكير في إنشاء قطاعات مختلفة تخدم المجتمع بصفة عامة كقطاع الخدمات والتعليم والصحة ...الخ.

3ـ التصنيع ونمو المدينة :

المدينة هي خلاصة لتاريخ الحياة الحضرية، وهي الكائن الحي كما عرفها **لوكوربزيه**، وهي الناس والمواصلات والتجارة والاقتصاد، والفن والعمارة،والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، أنها تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم.

وبصفتها نموذجاً لمجتمع حضري، فان المدينة هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها لما يقارب 7000سنة، كما أنها انعكاس لتزايد التعقيد الاجتماعي واستجابة لظروف اجتماعية وثقافية وجغرافية، وللمدينة ذاكرة مجسمة تغوص في المستقبل مثلما تغوص في الماضي رغم أنها دائما تعبر عن الواقع الحاضر، ولقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات، بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية[2].

ولم يوجد هناك تعريف متفق عليه للمدينة ذلك أن ما ينطبق على مدينة ما لا ينطبق على أخرى، خاصة إحصائياً، إن كثافة أكثر من 10000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة بحسب رأي مارك **جيفرسون**، ويعتبر ريفا كل ما عدا ذلك من البلدان، أما قانونياً فهي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية، واجتماعياً تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس بل هي مجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات التي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، فهي مكان إقامة طبيعي للإنسان

[1] - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مرج سابق، ص. 450.

[2] - *http://www.awan.com/node/16536*. *06/02/2009*

المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية، تميز بنمطها الثقافي الخاص. وهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف)، بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة. ويصف **ديكنسون** المدينة بأنها محلة عمرانية متكدسة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كالتجارة والصناعة[1].

وتميز العصر الحديث بزيادة المدن الصناعية في العالم، ونموها مساحة وسكانا، ووصول الكثير منها إلى مرتبة المدينة العظمى، كما تمكنت كثير من المدن الكبيرة نتيجة نموها المستمر من أن تبتلع في طريقها المدن الحضرية الصغيرة، لتكون في النهاية ما يعرف باسم المجتمعات الحضرية.

وقد اتجهت معظم الدراسات والأبحاث الحديثة إلى دراسة المدن وتأثير التصنيع في درجة نموها، وذلك باستخدام المنهج المقارن في دراسة المدينة الصناعية للتعرف على التغيرات البنائية والوظيفية التي تطرأ على المدن بعد أن تأخذ بأسباب التصنيع، والوقوف على التأثيرات التي تحدثها الصناعة في نمو المدن واتساعها وتطورها.

وقد ظهر نوعين من الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، فالنوع الأول اتجه إلى دراسة بعض المدن قبل أن تدخلها الصناعة بغرض تحديد النظم والأنساق التي يتألف منها البناء التقليدي لتلك المدن، والكشف عن الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها، والتعرف على أنماط السلوك وأساليب الحياة التي تسود فيها، ثم قاموا بدراسة نفس المدن بعد أن دخلتها الصناعة، وأمكنهم ذلك عن طريق الدراسة التحليلية المقارنة الوقوف على التغيرات المختلفة المصاحبة لعملية التصنيع على مختلف المجالات الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

أما النوع الثاني من الدراسة فيتمثل في تحديد النموذج النمطي لمدن ما قبل الصناعة بالاعتماد على مجموعة من المصادر المتنوعة من بينها السجلات والوثائق والكتب التاريخية والسير الذاتية لبعض الأشخاص الذين عاشوا في تلك الفترة وفي تلك المدن، والوقائع التي يرويها الرحالة والسياسيون ورجال البعثات الدبلوماسية، ثم المقارنة بين النموذج النمطي لمدينة ما قبل الصناعة، وبين النمط الواقعي الذي تمثله المدينة الصناعية القائمة فعلا، للوصول إلى التغيرات التي تنبع أساسا من التصنيع وآثاره[2].

وإلى جانب المنهج المقارن الذي يفيد في التعرف على التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدثها الصناعة، فإنه من الممكن الاستعانة بالبيانات الإحصائية، وبالدراسات التاريخية وخاصة الأثرية المتعمقة في التعرف على الآثار التي تحدثها الصناعة في المجتمع وفي نمو المدن.

---

[1] - *http://www.awan.com/node/16536*. *06/02/2009*

[2] - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مرج سابق، ص. 434.

ومع التطورات التكنولوجية السريعة التي أعقبت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، أخذت المدن وخاصة الصناعية تتحرر من القيود الشديدة التي فرضتها عليها الظروف والخطط الإقطاعية، والمدينة القديمة لم تعد لديها القدرات والإمكانيات لاستيعاب القطارات والحافلات والسيارات، وهكذا أصبحت ضرورة تكيف المدينة مع الحقائق والوقائع الجديدة حقيقة حتمية انعكست على هياكلها وأشكالها، وكان على الباحثين من مهندسين ومصممين ومخططين أن يجدوا للمدن الصناعية خططا بديلة تعوضها عن الخطط القديمة، وشغل المنظرون والأكاديميون في محاولات دائبة مستمرة للوصول إلى التراكيب والأشكال الأكثر ملائمة للمدينة الصناعية[1].

وتعتبر الدراسة التي قام بها **روبرت ليند وهيلين ليند** لمدينة **مديلتاون** بولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية نموذجا للدراسات التي أجريت على تطور ونمو المدن، حيث قاما الباحثان بدراسة المدينة خلال فترتين زمنيتين متعاقبتين، تمتد إحداهما من سنة 1890م إلى غاية سنة 1925م، والثانية من سنة 1925م إلى غاية سنة 1935م. وكانت الدراسة عبارة عن ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة بمدينة مديلتاون في ضوء اتجاهات السلوك المتغيرة والملحوظة، بالإضافة إلى دراسة التغيرات التي طرأت على المدينة نتيجة لزيادة عدد السكان، وقيام أنشطة صناعية وحكومية بها خلال الفترة المدروسة، وقد انتهت الدراسة إلى تقرير حقيقة مؤداها أن التغيرات التي حدثت بالمدينة أثرت إلى حد كبير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة[2].

كذلك بالنسبة لمدينة القاهرة فيلاحظ أن التصنيع كان له دور فعال في نمو المدينة وبخاصة في القرن العشرين، فوفقا لتعداد 1960 كانت مدينة القاهرة تستأثر بنسبة 42% من إجمالي عدد المنشآت بالجمهورية المصرية ككل، حيث كانت تسيطر صناعيا على غيرها من المناطق الأخرى بالجمهورية، ويتضح ذلك من عدد العمال المشتغلين في المنشآت الصناعية حيث كان عددهم يفوق عدد العمال في المناطق الأخرى[3].

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن لعملية التصنيع دور هام في نمو المدن واتساعها، ذلك أن الصناعة تعتبر عامل جذب للسكان وسبب من أسباب الهجرة الداخلية، وبالتالي المساهمة في الزيادة السكانية مما يتطلب توفير مناصب العمل وإنشاء مساكن جديدة تحتوي المهاجرين الجدد، بالإضافة إلى أنها تعتبر محرك أساسي لعملية النقل والمواصلات لمختلف البضائع والعمال مما يستدعي توفير طرق ووسائل جديدة تكفل هذه العملية، بالإضافة إلى خلق أسواق تجارية جديدة للتبادل والعرض، وسير العملية التجارية، وبطبيعة الحال ينتج عن كل هذا نمو المدينة من ناحية السكان ومن ناحية المساحة.

[1] - عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب: **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص. 65.
[2] - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مرج سابق، ص. 432.
[3] - **المرجع نفسه**، ص. 447.

4- التصنيع وتحريك الأنشطة الاقتصادية :

المقصود بالأنشطة الاقتصادية كل ما له علاقة بعملية التصنيع، كالتجارة والاستثمار، وعملية نقل وتوصيل السلع والبضائع من جهة، ونقل وتوصيل الفئة العاملة في المصانع من جهة أخرى، بالإضافة إلى توفير المرافق والخدمات التي تخدم عمال المصانع.

فالتجارة بوجه عام ركن من أهم أركان الحياة الاقتصادية، تتعاون مع الإنتاج لتلبية حاجات الناس ورخاء العيش واستمرار بقاء العالم، وتساعد على القضاء على المنازعات والتحايل والنهب والسرقة وغيرها من الوسائل غير المشروعة لكسب العيش، والمدلول القانوني للتجارة هو كل ما يشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات التحويلية ، وأيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري و الجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها[1].

فمن مفهوم التجارة يتضح أن للتصنيع دور أساسي في خلق عملية التجارة في منطقة معينة، ذلك لأن أي منتوج صناعي يجب أن يخضع لهذه العملية ولإعادة التبادل، وحتى المواد الأولية التي تحتاجها بعض المصانع لصناعة منتجاتها أو لإعادة تحويلها لا يتم الحصول عليها إلى من خلال التجارة حيث يتم شراؤها من المختصين في عملية التمويل والاستيراد والتصدير.

كذلك بالنسبة لعملية الاستثمار فهو في نظر الاقتصاديين زيادة في الأصول المادية عن طريق استعمال الأموال المستثمرة في الإنتاج , ومن ثم زيادة رصيد البلد من السلع والخدمات فهذا يعني خلق طاقات إنتاجيه جديدة سواء كانت ماديه أو بشريه[2].

أو هو توظيف رؤوس الأموال في مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد وخلق قوة اقتصادية جديدة، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم وزيادة المداخيل.

فعملية التصنيع ومن خلال ما ينتج عنها من ادخار للأموال وزيادة الربح وظهور رأس مال جديد، تساهم بشكل كبير في ظهور مشاريع استثمارية جديدة، حيث بتوفر رأس المال وتوفر اليد العاملة يكون التفكير في إنشاء مصانع ووحدات إنتاجية جديدة، وبالتالي زيادة مصادر الدخل، وارتفاع نسبة الأرباح ووجود فائض مالي جديد، هذا بدوره يساعد في التفكير في إنشاء مؤسسات ثقافية ومرافق وخدمات تعليمية وصحية تخدم أفراد ومجتمع المنطقة.

---

[1] - http://ar.wikipedia.org/wiki/.تجارة 08/02/2009
[2] - http://www.gihane.com/academy/showthread.php?t=142. 08/02/2009

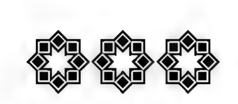
ونفس الشيء بالنسبة لعملية النقل والمواصلات فهي عبارة عن عملية نقل الأفراد والبضائع من مكان إلى آخر. تأخذ وسائل النقل الأفراد إلى الأماكن التي يرغبون في الذهاب إليها، وتأتي لهم بالبضائع التي يحتاجونها أو يرغبونها.

فبدون وسائل النقل لا يكون هناك تجارة وبدون التجارة يستحيل أن تكون القرى والمدن وهذه القرى والمدن هي تقليديا" مراكز الحضارة، ولذلك فان وسائل النقل تساهم في قيام الحضارة، فكانت وسائل النقل خلال مراحل التاريخ بطيئة وصعبة فكانوا يحملون بضائعهم على ظهورهم أو على رؤوسهم أو يجرونها على الأرض.

وفي العصور الحديثة وقيام الثورة الصناعية تحتم على المخترعين إنتاج أول مركبات تعمل بقوة المحرك بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فاليوم تحمل الطائرات النفاثة الركاب بسرعة تعادل سرعة الصوت وتستطيع القطارات والشاحنات وسفن الشحن العملاقة من حمل البضائع للمشترين في معظم أنحاء العالم، وتوفر السيارات والحافلات وسيلة نقل مريحة لملايين من الناس[1].

وبطبيعة الحال فإن وجود المصانع وإنتاج البضائع والسلع يستدعي توفر وسائل النقل والمواصلات لتسويق هذه المنتوجات ونقلها وحملها عبر مختلف المناطق، وهذه العملية تعتبر تنشيط وتحريك لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

فمن خلال ما سبق يتبين أن لعملية التصنيع علاقة وطيدة جدا بمختلف النشاطات الاقتصادية منها التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر، فالصناعة من خلال هذه العلاقة بينها وبين مختلف الأنشطة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحريك مختلف النشاطات المكونة للمدينة، وبالتالي المساهمة في التنمية الحضرية وتنمية مختلف القطاعات المكونة للمجتمع.



1 - *http://www.brooonzyah.net/vb/t25652.html*. *12/02/2009*

الجانب التحليلي للدراسة

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد :

1ـ نوع الدراسة.

2ـ المنهج المستخدم.

3ـ أدوات جمع البيانات .

أ ـ الملاحظة.

ب ـ المقابلة .

ج ـ الوثائق والسجلات .

د ـ التقارير والإحصائيات الرسمية.

4 – أسلوب التحليل الميداني .

5ـ مجالات الدراسة .

أ ـ المجال الجغرافي (المكاني).

ب ـ المجال البشري .

ج ـ المجال الزمني .

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة :

تمهيد :

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى مختلف الجوانب النظرية المكونة لموضوع الدراسة، وتحديد الأبعاد المختلفة لمشكلة البحث، سيتم التطرق في هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية إلى محاولة ترجمة الحقائق النظرية إلى معطيات ملموسة في الواقع، وذلك بالاستناد إلى خطوات منهجية وإستراتيجية متكاملة يتم من خلالها تحويل المعطيات النظرية إلى حقائق واقعية في ضوء البيانات والمعلومات التي يتحصل عليها من الميدان.

ويعد هذا الفصل ـ الإجراءات المنهجية للدراسة ـ نقطة البداية والانطلاقة الأولى في الدراسة الميدانية، حيث يتم من خلاله توضيح أهم الخطوات المنهجية التي تم اعتمادها في سبيل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، وعليه فسوف يخصص هذا الفصل للتعرض إلى نوعية الدراسة والمنهج المستخدم، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة والمقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات، يأتي بعدها أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة الميدانية، ثم مجالات الدراسة وهي المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني، وأخيرا عينة الدراسة وكيفية اختيارها.

1 ـ نـوع الدراســـة :

الهدف من هذه الدراسة أساسا هو معرفة العلاقة الرابطة بين عملية التصنيع والتنمية الحضرية من خلال دراسة المدن الصناعية، والدور الذي تلعبه الصناعة في تنمية المدن عن طريق الآثار المتبادلة بينها وبين المدينة، حيث تمس هذه التنمية مختلف المجالات المكونة للحياة الاجتماعية المنبثقة عن التجمعات الحضرية والسكانية.

وبطبيعة الحال فإن دور التصنيع في التنمية الحضرية يعتبر من الدراسات التي تصنف ضمن النظرية البنائية الوظيفية، وقد ظهرت هذه الأخيرة بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات **هربرت سبنسر في** مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي . فكان **سبنسر** يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، لذلك ترجع تسمية هذا الاتجاه البنائي الوظيفي إلى استخدامها لمفهومي البناء، والوظيفة، في فهم المجتمع وتحليله من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي، والوظيفية البنائية هي رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية ، والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى[1].

وبلغت الفكرة الوظيفية ذروتها في تفكير **إميل دوركايم** وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع، والنظم الموجودة في المجتمع من سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها تؤلف بناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار[2].

وفي الحقيقة إن قوة جذور الوظيفية الاجتماعية في علم الاجتماع تكمن أساسا في فكر دوركايم، وفي تأكيده على فكرة الدور أو الإسهام الذي تقدمه البناءات الاجتماعية للكل. ففي كتابه لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " تقسيم العمل"، خصص جزءه الأول لدراسة وظيفة تقسيم العمل والتي تمثل في أنه أساس التضامن العضوي للمجتمعات المتقدمة المعقدة الشديدة التباين، كما قام في دراسته المعنونة بـ"الأشكال الأولية للحياة الدينية"، والتي رفض فيها فكرة أسطورية الدين ، واعتبره وظيفة في المجتمعات البشرية تساهم في توحيد الناس وخلق روح التضامن الاجتماعي فيما بينهم.

وعليه فإن الدور الذي تلعبه عملية التصنيع في المجتمع يمكن اعتباره كوظيفة حسب نظرية الوظيفة والبناء، لذلك فإن هذه الدراسة تنتمي إلى مجموعة الدراسات والبحوث الميدانية الوظيفية، والتي تهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا وكميا[3].

---

1 - *http://2dab.org/vb/showthread.php?t=6137*. 17/02/2009

2 - **المرجع نفسه.**

3 - علي عبد المعطي محمد السرياقومي: **أساليب البحث العلمي**،ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص. 65.

2 ـ المنهج المستخدم :

يقول **موريس أنجرس** في كتابه المعنون بـ : **منهجية البحث في العلوم الإنسانية** :" لو طرحنا أسئلة في العلم بمساعدة الاستدلال العلمي، ومن أجل ملاحظة أفضل، فهذا لا يعني أننا نقوم بذلك وفق مسعى غير واضح، بل يتم ذلك **وفق منهج،** وهذا المنهج محدد بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة، إن المنهج في العلم مسألة جوهرية، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث وتنفيذه هي التي تحدد النتائج"[1].

ويقول أيضا في موضع آخر من نفس الكتاب :" إن مجموع المساعي التي يعتمدها الباحث أو الباحثة تكشف وبمعنى واسع عن تصوره للبحث أو لمنهجه، إن هذا المنهج لا يتحدد بكيفية غامضة، ولكنه يكون قائما على اقتراحات ثم التفكير فيها ومراجعتها جيدا، والتي تسمح له بتنفيذ خطوات عمله بصفة صارمة بمساعدة الأدوات والوسائل التي تضمن له النجاح، وفي نفس الوقت مدى صحة المسعى، أي الطريقة، إن هذين الجانبين مترابطان، فإذا لم يكن المسعى منهجيا فإن النجاح سيكون سطحيا أو ظاهريا فقط "[2].

ويقر كثير من الباحثين الاجتماعيين على أن المنهج العلمي في البحوث السوسيولوجية، يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية والوسيلة الموضوعية التي يستلزم على الباحث أثناء دراسته توظيفها لتحليل ظاهرة من الظواهر أو تفسير مشكلة من المشاكل في إطار البحث الاجتماعي بالخصوص، وهذا لتحديد الأبعاد المختلفة ومعرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة والتنبؤ بمستقبلها ونتائجها عن طريق إتباع خطوات معينة ومعروفة يحددها المنهج المستخدم.

ومما لا شك فيه أن نوع الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها هي عوامل أساسية في تحديد المنهج المستخدم في أي دراسة علمية، ويعرف المنهج على أنه :" الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثير بها موضوع البحث"[3]. ويعرف كذلك على أنه :"طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في العلوم، أو هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة "، أو هو " أداة اختبار الفروض ويقع عليه عبء تطويرها وتحقيقها"[4].

---

[1] - موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**،تدريبات علمية،ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص. 36.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 37.

[3] - محمد الغريب عبد الكريم: **البحث العلمي، التصميم والمنهج والإجراءات**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص. 77.

[4] - محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**،ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص. 15.

ولهذا ينبغي أن يتضمن تقرير البحث بالضرورة قسما حول المنهجية يتم فيه توضيح الطريقة المعتمدة، ذلك أن النتائج في حد ذاتها لا تعني شيئا، بل أن الأساس المتين هو البحث وصحته، وهما اللذان سيتم الحكم عليهما، انطلاقا من مدى ملائمة المنهج ووسائل تطبيقه[1].

كذلك فإن المنهج يعتبر وسيلة أساسية لقيام أي بحث هادف، حيث إن إتباع الخطوات المتعاقبة له تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج متصلة ببعضها البعض ومنطقية أكثر من التعامل مع البحث بصفة نظرية بحتة التي تنقص من مصداقية نتائجه وتبتعد عنها[2].

ونظرا إلى أن هذه الدراسة انطلقت من جملة من الأهداف محاولة تحقيقها، ارتبطت أساسا بعملية التصنيع ومفهوم التنمية الحضرية، مما يعني أن لهذه الدراسة بعدين أساسين هما :

- **البعد الأول :** محاولة تتبع عملية التصنيع منذ بدايتها، والتي تجلت بشكل واضح بانطلاق الثورة الصناعية وما حققته في مختلف المجالات إلى غاية يومنا هذا، كذلك تتبع عملية التنمية الحضرية من خلال مختلف المراحل التي مرت عليها مرتبطة بذلك بعملية الصناعة والآثار المتبادلة بينهما.

- **البعد الثاني :** ويتمثل في عملية كشف العلاقة القائمة بين التصنيع والتنمية الحضرية والآثار المتبادلة بينهما، ولا يتم هذا إلا عن طرق جمع المعلومات والتقارير ووصفها وتحليلها تحليلا كميا وكيفيا، ومحاولة الوقوف على تفسير تأثير كل منهما على الآخر، وبالتالي استخلاص النتائج واكتشاف صلة الربط بين كلا المتغيرين.

وعليه فإن هذه الدراسة ومن خلال البعدين السابق ذكرهما اعتمدت في مجملها على:

1- المنهج التاريخي :

حيث يعتبر من أهم المناهج المتبعة في الدراسات السوسيولوجية، ابتداء من دراسات ابن خلدون وأوغست كونت، وماركس، وماكس فيبر وغيرهم من علماء الاجتماع، والذي يهدف إلى تتبع الظاهرة الاجتماعية ومحاولة دراسة العوامل المؤثرة فيها قصد وضعها في السياق الاجتماعي والاقتصادي لها[3].

ويعرف المنهج التاريخي على أنه :" المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل"، كما يعرف :" بأنه ذلك المنهج المعني بوصف

[1] - موريس أنجرس: **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] - عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص. 28.

[3] - فكرون السعيد: **مرجع سابق**، ص. 26.

الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة"[1].

واستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال استعراض مختلف المراحل التي مرت بها عملية التنمية في المجتمع الجزائري ابتداء من الاستقلال إلى غاية الثمانينات، بالإضافة إلى تناول مختلف النظريات التاريخية التي تطرقت إلى مفهوم التنمية، ونفس الشيء بالنسبة لعملية التصنيع، فقد تم التعرض لظهور الثورة الصناعية ومختلف الآثار التي خلفتها على المجتمعات الأوروبية ثم الأمريكية والعالمية بصفة عامة، أضف إلى ذلك استعراض أهم النظريات والأبعاد التي تناولت قضية التصنيع ومحاولة تفسيرها عبر مختلف المراحل التاريخية لظهور الصناعة إلى غاية يومنا هذا، وكل هذا ساهم بشكل كبير في محاولة تفسير وفهم العلاقة الرابطة بين التصنيع والتنمية الحضرية.

2- المنهج الوصفي التحليلي :

الهدف منه وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة من حيث التركيب والوظيفة[2]، ويعرف على أنه :" طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية"[3].

إن المنهج الوصفي التحليلي ليس مجرد حصر أو جرد لما هو قائم بالفعل، أو مجرد وصف للأحوال الحاضرة حول ظاهرة أو مشكلة، إنما يتعدى ذلك إلى عمليات أخرى كالتحليل والتفسير والكشف عن جميع جوانب الظاهرة المدروسة وعناصرها وارتباطها بظواهر أخرى، ومن ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه للتطبيق العلمي والإصلاح المقبل[4].

وتمت الاستعانة بهذا المنهج أثناء المراحل التي مرت بها الدراسة، وهذا بوصف المشكلة المدروسة، ومحاولة تفسير وكشف العلاقة الرابطة بين عملية التصنيع والتنمية الحضرية، وفهم مختلف الآثار المتبادلة بينهما، وكذلك فهم حقيقة التنمية وحقيقة عملية التصنيع من خلال استعراض وتحليل وتفسير مختلف النظريات التي تناولتهما كل على حدا، بالإضافة إلى استعمال جملة من المصادر والأدوات البحثية كالملاحظة والمقابلة والإحصائيات والتقارير والوثائق والسجلات، من أجل فهم شامل وكامل للظاهرة المدروسة، ولسهولة تفسير وتحليل البيانات الميدانية من خلال استعمال أسلوب التحليل الكمي والكيفي للبيانات والمعطيات الميدانية وتبويبها، واستعمال بعض العمليات الإحصائية والنسب المئوية.

---

1 - http://sadomar.maktoobblog.com/1425434/المنهج-التاريخي/. 19/02/2009

2 - محمد عارف: **المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي**،ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1975، ص. 413.

3 - جلود رشيد: **مرجع سابق**، ص. 98.

4 - محي الدين مختار: **الاتجاهات النظرية في منهجية العلوم الاجتماعية**،معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر،1981، ص. 358.

3 ـ أدوات جمع البيانات :

وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تستخدم في جمع المادة العلمية، والتي تشكل التصور العام للبحث، ويتم التركيز عليها بشكل رئيسي نظرا لسير جميع خطوات الدراسة الميدانية وفقا لها ولتوقف جميع نتائج الدراسة عليها، ولتحويلها للمعطيات النظرية إلى معطيات كمية تتضح من خلالها المعلومات بشكل أوضح وأدق، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من الوسائل وهي : الملاحظة، المقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات.

أ ـ الملاحظة :

لا جدال في أن الملاحظة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم المختلفة، فلا يقتصر استخدامها في علم دون الآخر، كما أنها قد استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر بغض النظر عن تطور الأساليب التكنولوجية التي تعين عليها، فلقد استخدمها الإنسان البدائي لنفس الغرض الذي استخدمها فيه الإنسان المتحضر من أجل التعرف على الظواهر الطبيعية والاجتماعية[1].

وهي نقطة البداية في أي دراسة علمية ولبحث أي ظاهرة اجتماعية، وكان ابن خلدون يرى أن القياسات المنطقية لا تتفق مع طبيعة الأشياء المحسوسة، ذلك لأن معرفتها لا تتسنى إلا بالمشاهدة، ويدعو العالم إلى أن يفكر فيما تؤدي إليه المشاهدة الحسية، وأن لا يكتفي بتجاربه الفردية، بل عليه أن يأخذ مجموع التجارب التي انتهت إليها الإنسانية[2].

وتعرف الملاحظة على أنها :" الأداة الأولية لجمع المعلومات، و النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية، والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التي هي عليها"' ويعرفها الدكتور **محمد قاسم** الملاحظة بأنها :" توجيه الباحث لحواسه وعقله إلى طائفة خاصة من الظواهر لكي يحاول الوقوف على صفاتها وخواصها، سواء كانت هذه الصفات والخواص شديدة الظهور أم خفية يحتاج الوقوف عليها إلى بعض الجهد، وحينئذ فليس من الممكن أن نقول بأن الملاحظة عملية حسية بحتة تقوم بها الحواس وحدها بتسجيل الظواهر التي يراد دراستها، ومعرفة القوانين التي تربط بينها، وذلك لأن العقل بقوم هو الآخر بنصيب كبير في إدراك الصلات الخفية التي توجد بين الظواهر، وهي الصلات التي تعجز الملاحظة الحسية عن إدراكها"[3].

---

1 - عبد العزيز بوودن: **البحث الاجتماعي، المراحل، الأساليب والتقنيات**،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2005، ص. 103.

2 - معن خليل عمر: **مرجع سابق**، ص. 218.

3 - عبد العزيز بوودن: **مرجع سابق**، ص. 104.

وتم اعتماد الملاحظة في هذه الدراسة باعتبارها أداة تقدم صورة واضحة وواقعية عن الظاهرة المدروسة، وباعتبار موضوع الدراسة يتطلب ملاحظة كل العمليات المرتبطة بمجتمع البحث بغرض كشف الحقيقة والعلاقة الرابطة بين كلا المتغيرين ـ التصنيع والتنمية الحضرية ـ بمدينة العلمة، فقد تمت عملية سير الملاحظة وفق النقاط التالية :

- ملاحظة أولية لمجتمع البحث من خلال زيارة ميدانية قصد معرفة وتحديد الجوانب العامة كالموقع، والحدود، والمرافق الموجودة، وكل ما هو مرتبط بعملية التصنيع والتنمية الحضرية.

- ملاحظة موجهة لمختلف النشاطات الموجودة في مجال الدراسة ومحاولة استكشاف العلاقة بينها وبين عملية التصنيع والآثار المتبادلة بينهما.

- ملاحظة مجمل العمليات المرتبطة بالتصنيع كنقل البضائع ونقل العمال، ومختلف المرافق والخدمات المرتبطة بمجال الدراسة والتي أنجزت خصيصا لتغطية مطالب وتكاليف هذه المنطقة.

ب ـ المقابلة :

تعد من أهم وسائل البحث الاجتماعي، لأنها تجمع بين مميزات أدوات البحث الأخرى كالملاحظة، واستمارة البحث، ولقد استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات في كثير من العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية، وتفيد بشكل مباشر في المراحل الأولى للبحث في الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة، وفي تنمية الفروض، وفي التعرف على بعض القضايا المثيرة للاستبصار، وتعد المقابلة أكثر أدوات البحث الاجتماعي مرونة بحيث تسمح للباحث ملاحظة الموقف الكلي الذي تجرى فيه المقابلة، وتوضح ما قد يكون غامضا من أسئلة المبحوثين[1].

وتعرف المقابلة على أنها :" حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة، وبين شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء والاتجاهات والمشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي أو الحاضر"[2]. وتعرف كذلك أنها :" أداة تستخدم للتزويد بالمعطيات عن موضوع البحث، وكذا مجاله المكاني للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص ولتحديد أساليب التوجيه"[3]. وتعتبر ذات أهمية كبيرة تكمن في تغلغها في كافة جوانب الحياة الاجتماعية، هذا فضلا عن استخدامها لأغراض بحثية متنوعة، حيث تتميز بخاصية السهولة والمرونة في موقف المقابلة وبعيدة عن التكلف والقيود والشكليات.

---

[1] - عبد العزيز بوودن: **مرجع سابق**، ص. 123.

[2] - محمد علي محمد: **مقدمة في البحث الاجتماعي**،دار النهضة العربي، القاهرة،1983، ص. 336.

[3] - خيرالدين علي عويسي: **دليل البحث العلمي**،ط1، دار البحث الفكري، القاهرة،1997، ص. 63.

والمقابلة الشخصية تسمح بإجراء مزيد من التعمق في البحث والاستفسار عن المقصود من الأسئلة وتنميط وتوحيد المعنى العام من السؤال، وإزالة اللبس والغموض أو سوء الفهم، وإحداث شكل من أشكال التفاعل والألفة بين الباحث وبين المفردة التي تستقى منها البيانات والمعلومات، كذلك تعتبر الصلة الفعلية بين العناصر النظرية للدراسة والتطبيقات الميدانية الأخرى[1].

وقد تمت الاستعانة بهذه التقنية في الدراسة من خلال مقابلة فردية منتظمة مع أفراد العينة (المسؤولين) باعتبارهم القائمين على مختلف عمليات التنمية الحضرية بالمدينة، بالإضافة إلى أنهم الأكثر علما بحالة مدينتهم وبوضعية عملية التصنيع ومختلف الوحدات الصناعية المتواجدة بمنطقتهم ومدى تأثيرها على شتى المجالات والأنشطة المكونة لعملية التنمية بالمدينة .

أما فيما يخص أسئلة المقابلة فقد تم صياغتها وتصنيفها، انطلاقا من مشكلة الدراسة والأسئلة التي أثارتها، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، والفرضيات التي بنيت عليها، وعموما فقد شملت المقابلة مجموعة من الأسئلة اندرجت ضمن محاور أساسية كالتالي :

- وضعية التنمية الحضرية بالمدينة.
- وضعية عملية التصنيع بالمدينة.
- الهجرة السكانية إلى المدينة.
- تأثير وجود المصانع والوحدات الصناعية على المدينة.
- دور عملية التصنيع في مختلف النشاطات الموجودة بالمدينة.
- وضعية التشغيل والبطالة في المدينة وكيفية مساهمة التصنيع في ذلك.

وبطبيعة تم هذا التقسيم وفقا لمحاور موضوع الدراسة من خلال التساؤلات المطروحة ومجموعة فرضيات المشكلة قصد التحقق من صحتها ومدى مصداقيتها على أرض الواقع.

ج ـ الوثائق والسجلات :

إلى جانب الملاحظة والمقابلة تم الاستعانة في الدراسة الميدانية ببعض الوثائق والسجلات الموجودة بمصالح الدائرة، والتي تحتوي على معظم البيانات والمعلومات الخاصة بالدائرة، كما أنه تم الاستعانة ببعض الوثائق والسجلات الموجودة بمصلحة التهيئة والتخطيط العمراني بولاية سطيف التي هي الولاية الأم لدائرة العلمة. حيث تم تزويدنا ببعض الخرائط التي تمثل مختلف القطاعات الموجودة بالدائرة بما فيها المنطقة الصناعية، والطرق المؤدية إليها بالإضافة إلى معلومات تبين مكانة هذه الدائرة بالنسبة للولاية.

---

[1] - عبد القادر محمود رضوان: **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص. 84.

ومن خلال هذه الوثائق والسجلات تم تزويد الدراسة بالمعلومات التالية :

- التعرف إلى الجانب التاريخي والجانب البشري للدراسة والإطلاع على مختلف الجوانب من خلال البطاقة الفنية للدائرة.
- تحديد الموقع الجغرافي لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف والجزائر ككل.
- موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للدائرة ومختلف أبعادها الجغرافية.
- الحصول على مخطط لمختلف الطرق المؤدية إلى المنطقة الصناعية، ومختلف الطرق المستغلة في نقل وتوصيل البضائع من وإلى المصانع.

د ـ التقارير والإحصائيات الرسمية :

فالتقارير والإحصائيات هي عبارة عن جمع ووصف وتفسير للبيانات وتبويبها، وتمت الاستفادة من هذه الأداة بشكل كبير بتوظيف مختلف الإحصائيات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية بشكل رئيسي، وقد تم الحصول عليها من خلال زيارة كل من مقر بلدية العلمة، مديرية التهيئة والتخطيط العمراني لولاية سطيف، الديوان الوطني للإحصائيات بولاية قسنطية. حيث تم تزويدنا بمختلف الإحصائيات الخاصة بمدينة العلمة وهي كالآتي :

- الحولية الإحصائية لولاية سطيف ، وهو عبارة عن سجل تنجزه الولاية كل سنة، يضم مختلف وكل الإحصائيات المتعلقة بالولاية ودوائرها حسب كل القطاعات.
- إحصائيات متعلقة ببلدية العلمة وكل المرافق التي تتوفر عليها، من خلال تقارير وسجلات تم الحصول عليها من طرف رئيس البلدية.
- إحصائيات متعلقة بعدد السكان والهجرة إلى المدينة.
- إحصائيات متعلقة بالشغل والتشغيل والبطالة.
- إحصائيات متعلقة بعدد المصانع وعدد العمال المشتغلين بها.
- إحصائيات متعلقة بعدد المحلات التجارية التي تقتني بضاعتها من مصانع المدينة.
- إحصائيات بمختلف المرافق والخدمات المتواجدة بالمنطقة الصناعية.

وعلى العموم فإن كل من هذه الأدوات ــ الملاحظة، المقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات ــ تم اعتمادها في الدراسة الميدانية بشكل أساسي وذلك من خلال دمجها مع بعضها البعض لاستخلاص بعض النتائج والوصول إلى مختلف المعلومات التي تخدم الدراسة وتثبت مدى صحة وصدق الفرضيات، ومدى مطابقتها للحقائق الواقعية، وساعدتنا بشكل كبير في التحليل الكيفي والكمي لبعض المعطيات وتفسيرها استنادا إلى الحالة التي تمثلها في الواقع.

4 ـ أسلوب التحليل الميداني :

يتم التميز في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية بين تلك البحوث التي تهدف إلى قياس الظاهرة عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدها، فالعلوم التي تستخدم الأسلوب الكمي في دراسة الظواهر تهدف أساسا إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات عددية باستعمال الحساب أو تكون قياسات من الطراز الترتيبي مثل (أكثر من أو أقل من)، ونفس الشيء حينما يتم استعمال المؤشرات والنسب المئوية، أو المتوسطات الحسابية والأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة، أما الأسلوب الكيفي فيهدف أساسا إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها، لهذا يركز الباحث أكثر في هذه الدراسات على دراسة حالة أو عدد قليل من الأفراد[1].

وإضافة إلى ما تقدم فإن الظاهر الإنسانية والاجتماعية ومهما كانت دقة القياسات الكمية المستعملة في قياسها، ستظل محتفظة ببعدها الكيفي، فعندما يتحدث المرء مثلا عن الازدهار في دولة ما أو عن درجة الرضا عن العمل، أو عن البطالة أو الشغل، فإن المصطلحات المستعملة هي من طبيعة كيفية وتعود إلى حقائق إنسانية لا تستجيب أبدا للقياسات الكمية التي تمت تهيئتها من أجل ذلك، فالازدهار والرضا والعمل والبطالة مصطلحات تشير أصلا إلى تقدير الواقع، ويبقى الحساب ليس أكثر من مجرد تكميم[2].

وقد تمت الاستعانة بأسلوبي التحليل الكمي والكيفي في تحليل وتفسير بيانات الدراسة، حيث تم عرض النتائج الميدانية المحصل عليها وترتيبها وتبويبها في جداول، باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لعرض هذه البيانات، كحساب النسب المئوية، وتوظيف معطيات إحصائية وتوضيحها بشكل أدق من خلال بعض العمليات الحسابية.

أما التحليل الكيفي فقد تم استخدامه في موضوع الدراسة من خلال تحليل مختلف البيانات والتعليق عليها، وتوضيح بعض الأسباب والعوامل التي ساهمت تجزئة وتفسير واستخلاص تلك الحقائق والمعطيات الميدانية.

كذلك تمت الاستعانة ببعض الأشكال والخرائط لتوضيح بعض المعلومات والمعطيات، كتحديد الموقع الجغرافي، وتحدد الأبعاد الجغرافية المختلفة للمنطقة الصناعية، بالإضافة إلى استعمال التحليل في تفسير وفهم أقوال المستجوب من خلال تقنية المقابلة، و وضع الإجابات في أماكنها المناسبة حتى تحقق المساعدة في فهم وتوضيح بعض المعطيات والإحصائيات.

[1] - موريس أنجرس: **مرجع سابق**، ص. 100.
[2] - **المرجع نفسه**، ص. 101.

5 - مجالات الدراسة :

يعتبر تحديد مجالات الدراسة من بين أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، ولقد اتفق العديد من الباحثين والمتخصصين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة اجتماعية ثلاث مجالات رئيسية وهي : أ- المجال الجغرافي (المكاني) ، ب- المجال البشري، ج - المجال الزمني[1] .

أ - المجال الجغرافي (المكاني) :

مدينة العلمة أو كما تعرف سابقا بـ (سانت آرنو)، هي ثاني أكبر مدينة في ولاية سطيف بتعداد سكانها، تبعد عن الولاية الأم (ولاية سطيف) بـ 25 كيلومترا، وبارتفاع 942 متر، تمثل هذه المدينة ثاني أكبر قطب صناعي للولاية، في الماضي كانت منطقة زراعية في الأصل بزراعة القمح وتربية المواشي وما شابه ذلك، أما اليوم فهي تتوجه نحو النشاط الاقتصادي والتجاري مع المحافظة على عادة الزراعة. بلغ عدد سكان المدينة عام 1997 حوالي : 105.956 نسمة، و 190.689 عام 2002[2]. والشكل التالي يوضح صورة لمدينة العلمة أخذت عن طريق الساتيلايت.

شكل رقم (01) : صورة لمدينة العلمة أخذت عن طريق الساتيلايت[3] .



[1] - محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية،المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2001، ص. 221.

[2] - *http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=57014. 23/02/2009*

[3] - *Google earth 2009. 15/02/2009*

تقع هذه المدينة في الشمال الشرقي بالنسبة لولاية سطيف والتي بدورها تقع جنوب شرق العاصمة، وتحدد فلكيا بين خطي طول 5.04 و6.26 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76 و 36.26 شمال دائرة الاستواء، يجتازها الطريق الوطني رقم 5 الذي يربط عاصمة البلاد بالشرق الجزائري (الجزائر العاصمة   قسنطينة) و الطريق الوطني رقم 9 الذي يربط سطيف ببجاية. و بهذا فهي تنتمي إلى نطاق الهضاب الشرقية. والشكلين التاليين يوضحان موقع مدينة العلمة بالنسبة للجزائر ككل وبالنسبة لولاية سطيف.

<u>شكل رقم (2)</u> : يمثل موقع مدينة العلمة بالنسبة لخريطة ولاية سطيف [1].



---

[1] - ***<u>http://www.el-eulma.com/presentation.htm</u>***.   ***<u>15/02/2009</u>***

تطورت ونمت هذه المدينة عبر عدة مراحل، حيث تكونت نواتها الأولى بموجب مرسوم 28 أفريل 1862م، في مكان يدعى تفكيكة بجوار الشارع الرئيسي أول نوفمبر، وتتمثل هذه النواة في الكنيسة التي بنيت عام 1879، والتي كانت تقابلها دار البلدية والمدرسة الوحيدة آنذاك. وفي سنة 1868 أطلق عليها اسم (سانت آرنو)، وبقيت بهذا الاسم إلى غاية الاستقلال. في هذه المرحلة توسعت المدينة نحو الجهة الغربية بمحاذاة الشوارع الرئيسية على شكل شطرنجي، وتم إنجاز بعض المرافق الإدارية والاقتصادية، وبلغت مساحة المدينة 86 هكتار[1].

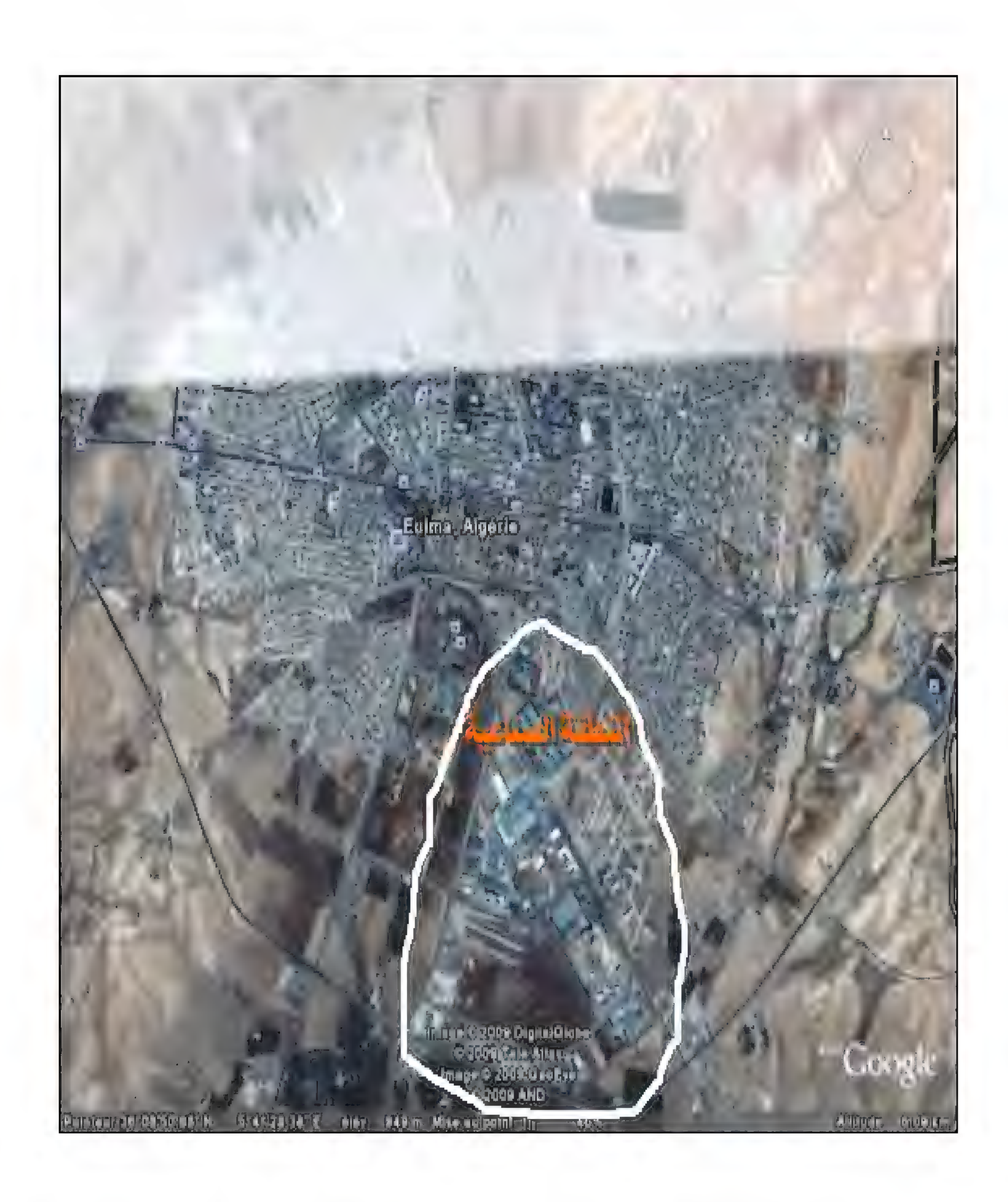
أما في الفترة الممتدة بعد الاستقلال أي ما بين 1962 و 1979 ، فقد تطورت المدينة بسرعة كبيرة، حيث تم الشروع في إنجاز المنطقة الصناعية سنة 1976، وما تبعها من توسع في إطار البناء سواء من ناحية السكن الاجتماعي المخطط من طرف الدولة أو من حيث السكن الفردي نتيجة النزوح الريفي والنمو السكاني المتسارع الذي ميز مرحلة ما بعد الاستقلال إضافة إلى دور المنطقة الصناعية في جذب السكان.

والمنطقة الصناعية أنشئت بقرار مركزي جنوب المدينة فوق موضع مسطح ملائم للنشاط الصناعي، مجاورة بذلك المحيط الحضري. وساهم وجود هذه المنطقة بشكل مباشر في سرعة زيادة سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو هذه المدينة، والشكلين التالي يوضح موقع المنطقة الصناعية بالنسبة لمدينة العلمة، أما الشكل الثاني فهو عبارة عن صورة أخذت عن طريق الساتيلايت تبين بشكل واضح المنطقة الصناعية وحدودها المختلفة[2].

[1] - أحمد عقاقبة : **خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة، دراسة حالة مدينة العلمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة باتنة، 2005، ص. 84.

[2] - أحمد عقاقبة : **مرجع سابق**، ص. 106.

<u>شكل رقم (3)</u> : يمثل موقع المنطقة الصناعية بالنسبة لمدينة العلمة[1].



[1] - ***<u>Google Earth 2009.</u>*** ***<u>15/02/2009</u>***

شكل رقم (4) : يمثل الموقع المفصل للمنطقة الصناعية ومختلف حدودها[1].



وخلال المرحلة الممتدة ما بين 1980 و 1992م، توسعت المدينة نحو الضفة الشرقية بشكل كبير وظهرت أحياء جديد كحي قوطالي، وحي ثابت بوزيد، وتضاعف توسعها حوالي خمس مرات، حيث قدرت مساحة المجال الحضري بـ 559 هكتار، وتم إنشاء حي إداري يضم البلدية، والدائرة والمحكمة ومقر الشرطة.

أما في الفترة الأخيرة والممتدة ما بين 1992 و 2004م، فقد توسع المجال الحضري للمدينة حيث بلغ مجالها الحضري 825 هكتار، وشهدت توسع كبير جدا في مجال النشاط الصناعي والتجاري وأصبحت أكبر ثاني قطب تجاري وصناعي بعد الولاية الأم، وازداد عدد سكانها بشكل كبير أيضا، حيث يقدر معدل الزيادة السكانية بـ 3.7%. وهو معدل مرتفع مقارنة بالدوائر الأخرى.

[1] - ***Google Earth 2009.*** ***15/02/2009***

ب ـ المجال البشري :

بما أن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى كشف العلاقة والآثار المتبادلة بين كلا المتغيرين ـالتصنيع والتنمية الحضريةـ وذلك عن طريق دراسة ميدانية بمدينة العلمة، فإن المجال البشري في هذه الدراسة سيحدد من خلال المجتمع الذي تنعكس عليه آثار عملية التصنيع، وبالتالي فإنه يصعب تحديد المجتمع الذي يخضع للدراسة تحديدا دقيقا، ذلك لأنه لا يمكن إجراء الدراسة على جميع الفئات التي تمسها عملية التصنيع المتمثلة في مجمل سكان مدينة العلمة ككل، لهذا السبب تم استخدام تقنية المقابلة، أين تم مقابلة مجموعة من المسؤولين بمدينة العلمة، والحصول منهم على إجابات لمختلف أسئلة الدراسة، وتم اختيار هؤلاء المسؤولين لأنهم هم الممثلين الحقيقيين لمجموع سكان هذه المدينة.

وهذا لا يمنع في هذا المقام من ذكر وإيراد بعض المعلومات الخاصة بمجتمع الدراسة ـ مجتمع مدينة العلمة بصفة عامة ـ، حيث مر النمو السكاني بها عبر عدة مراحل، فقد بلغ عدد سكانها في سنة 1998 حوالي: 105.956 نسمة، أما حسب الإحصائيات الجديدة لسنة 2008 فقد تم الحصول على الأرقام المبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (07) : يوضح عدد سكان دائرة العلمة حسب إحصائيات 2008 .

البلدية	المساحة	السكان				متوسط الأفراد في الأسرة	الكثافة السكانية في كلم ^{2}
		عدد الأسر	ذكور	إناث	المجموع		
العلمة	74.2	25095	76583	74766	151349	6.03	2043.63
القلتة الزرقاء	134	2446	7732	7579	15311	6.26	114.26
بازر صخرة	157,18	4397	14334	13603	27937	6.35	177.74
مجموع الدائرة	**365.38**	**31938**	**98649**	**95948**	**194597**	**6.09**	**533.25**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

فمن خلال الجدول يتضح أن مجموع سكان مدينة العلمة وبلدياتها حسب إحصائيات 2008 بلغ 1945.97 نسمة، وبكثافة سكانية متوسطها 774.50 ن /كلم ^{2}، ويمكن تفسير هذه الزيادة خاصة بالنسبة لمدينة العملة وحدها دون بلدياتها، والتي بلغت فيها الكثافة السكانية 2043.63 ن/كلم ^{2}، باتجاه هذه المدينة نحو النشاط الصناعي والتجاري بشكل كبير، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في جلب السكان وزيادة الهجرة الداخلية نحوها، كذلك زيادة اليد العاملة الناشطة خاصة في مجال التجارة والصناعة، حيث أصبحت مدينة العلمة وجهة يقصدها مختلف التجار من مختلف الدوائر وحتى الولايات الأخرى.

ج - المجال الزمني :

يمتد المجال الزمني للدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على مدار 24 شهرا، حيث كانت البداية من شهر مارس 2007، تاريخ بداية جمع المادة النظرية حول الموضوع وتصنيفها حسب الفصول، وذلك بعد ضبط إشكالية الدراسة وأهدافها بالاتفاق مع الأستاذ المشرف، لتدوم الفترة الزمنية المخصصة للجانب النظري حوالي 12 شهرا.

أما الدراسة الميدانية فقد بلغت في مجملها حوالي 10 أشهر ابتداء من شهر مارس 2008 إلى غاية شهر جانفي 2009، حيث تم النزول إلى ميدان الدراسة والاتصال بالمسؤولين القائمين على مدينة العلمة وتوضيح بعض إجراءات وأغراض وأهداف الدراسة حتى يتم تسهيل سير عملية جمع البيانات والمعطيات، أما خلال المدة المتبقية فقد تم تفريغ البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها، ثم كتابة المذكرة ككل وإعادة مراجعتها.

وقد أجريت الدراسة الميدانية عبر ثلاث مراحل زمنية أساسية وهي:

- **المرحلة الأولى :** ودامت حوالي 90 يوما، ابتداء من شهر مارس 2008 إلى غاية شهر جوان 2008، حيث تم القيام بعدة زيارات إلى مدينة العلمة، بغرض معرفة المجال الجغرافي واستقصاء المعلومات العامة حول البلدية، ومعرفة الهيكل التنظيمي، والإطلاع على مختلف الأنشطة المتواجدة بالمدينة، بالإضافة إلى شرح الهدف والغرض من الدراسة للقائمين والمسؤولين عن المدينة حتى يتم تسهيل عملية البحث وجمع المعطيات والمعلومات اللازمة من دون أي حرج.

- **المرحلة الثانية :** وامتدت ما بين شهر جويلية 2008، وشهر أكتوبر 2008، حيث تم من خلالها جمع الإحصائيات الممثلة لجميع القطاعات المختلفة للمدينة، بالإضافة إلى الحصول على الدفتر المسمى "ولاية سطيف بالأرقام"، أين تم إيجاد مختلف الإحصائيات المتعلقة بجميع دوائر وبلديات ولاية سطيف، بالإضافة إلى زيارة مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بولاية سطيف أين تم تزويدنا بمختلف الإحصائيات المتعلقة بمدينة العلمة والشاملة لجميع القطاعات والنشاطات المختلفة للمدينة.

- **المرحلة الثالثة :** وامتدت ما بين شهر أكتوبر 2008 و شهر فيفري 2009، حيث تم زيارة الديوان الوطني للإحصائيات المتواجد بولاية قسنطينة، وتم الحصول كذلك من خلاله على بعض الإحصائيات المفيدة للدراسة، بالإضافة إلى القيام بتقنية المقابلة، حيث تمت المقابلة الشخصية مع القائمين والمسؤولين عن مدينة العلمة، بالإضافة إلى تفريغ البيانات في هذه الفترة وتبويبها في الجداول وتحليلها وتفسيرها، ثم تمت الكتابة الأخيرة للمذكرة ومراجعتها .



الفصل السادس : عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج

تمهيد :

1ـ عرض وتحليل البيانات.

أ ـ البيانات المتعلقة بالسكان وتوزيعهم.

ب ـ البيانات المتعلقة بالتصنيع وقطاع الخدمات.

ج ـ البيانات المتعلقة بالشغل والبطالة.

د ـ البيانات المتعلقة بالنقل والمواصلات.

هـ ـ البيانات المتعلقة بالثروة والغنى.

2ـ نتائج الدراسة .

أ ـ على ضوء الفرضية الجزئية الأولى.

ب ـ على ضوء الفرضية الجزئية الثانية.

ج ـ على ضوء الفرضية العامة.

د ـ النتيجة العامة.

الفصل السادس : عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج:

تمهيد :

يتطرق هذا الفصل إلى عرض وتحليل ومناقشة المعطيات التي جمعت عن طريق الدراسة المدنية المتعلقة بمدينة العلمة، حول مجموعة من المسائل المتعلقة بموضع الدراسة كالزيادة السكانية والمعطيات المتعلقة بالتصنيع، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الدالة على وضعية التنمية الحضرية، كحالة الشغل والتشغيل، ووضعية النقل والمواصلات، ومستوى الخدمات المتعددة، ومؤشرات الثروة ومصادرها بالمدينة.

وبطبيعة الحال فإن تجسيد موضوع الدراسة على الميدان، وتدعيم الدراسة النظرية بمعطيات ميدانية كان له الفضل الكبير في رسم المسار العلمي للدراسة وفهم عدة جوانب كانت معالمها غامضة وغير واضحة في الجانب النظري.

ولتحقيق هذا المسعى تم الاعتماد على عرض وتحليل البيانات وحساب النسب المئوية لتفسير وتحليل الواقع المدروس، ومن خلال ما تم استقراؤه وجمعه من معلومات خلال أسئلة المقابلة، بالإضافة إلى التقارير والإحصائيات المتحصل عليها، تم التعرف على مختلف البيانات الممثلة لمختلف القطاعات التي بدورها توضح حالة التنمية الحضرية بالمدينة ومدى مساهمة عملية التصنيع في ذلك.

1 ـ عرض وتحليل البيانات الميدانية :

أ - البيانات المتعلقة بالسكان وتوزيعهم :

حيث يعتبر مؤشر السكان من أهم المؤشرات الهامة لمعرفة حالة ووضعية المدينة، خاصة المتعلقة بالتنمية بمختلف أنواعها، وسيتم فيما يلي استعراض مختلف البيانات المتحصل عليها فيما يخص السكان.

جدول رقم (08) : يوضح نسبة سكان دائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف حسب إحصائيات 2008.

//	دائرة العلمة	ولاية سطيف	النسبة
المساحة (هكتار)	365.38	6549.64	% 5.58
عدد الأسر	319.38	2443.17	% 13.7
عدد الذكور	986.49	7526.19	% 13.10
عدد الإناث	959.48	7297.17	% 13.14
مجموع السكان	**194.597**	**1.482.336**	**% 13.12**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

من خلال الجدول يتضح أن مساحة مدينة العلمة كلها بالنسبة لمجمل مساحة ولاية سطيف هي 5.58 %، وهي مساحة جد صغيرة مقارنة بالدوائر الأخرى المتواجدة بالولاية نفسها، ولكن إذا أتينا إلى نسبة عدد السكان بمدينة العلمة بالنسبة لولاية سطيف نجدها 13.7 %، مع العلم أن مجمل دوائر ولاية سطيف هو 20 دائرة، وكلها تفوق مدينة العلمة مساحة، لكن هذه الأخيرة تفوق كل الدوائر من حيث عدد السكان، وتعتبر هي الثانية بعد دائرة سطيف نفسها من ناحية الكثافة السكانية، وبطبيعة الحال فإن التفسير المنطقي لهذه الكثافة السكانية المرتفعة يعود أساسا إلى مختلف النشاطات المتواجدة بالمدينة، كالتصنيع والتجارة، حيث تعتبر الصناعة من أهم عوامل جذب السكان واليد العاملة بالنسبة لهذه المنطقة بالإضافة إلى قطاع الخدمات المختلفة.

فإذا أتينا مثلا إلى دائرة أخرى من بين دوائر ولاية سطيف ونأخذ على سبيل المثال دائرة بئر العرش التي تعتبر مساحتها ضعف مساحة مدينة العلمة، ولكن بالنسبة إلى عدد السكان فهي لا تمثل إلا نسبة 3.82 % ، بالنسبة لسكان ولاية سطيف ككل ، وتفسير انخفاض هذه النسبة يعود أساسا إلى افتقار هذه الدائرة إلى مختلف النشاطات الجاذبة للسكان واليد العاملة، حيث أنها لا تحتوي على أي وحدة صناعية أو أي نشاط تجاري ملحوظ يكون عاملا لجذب السكان وزيادة كثافتهم.

جدول رقم (09) : يوضح توزيع سكان دائرة العلمة حسب التجمعات الحضرية والريفية، إحصائيات سنة 2008.

البلدية	حضري	نصف حضري	مجموع الحضر	نسبة السكان الحضريين	ريفي	نصف ريفي	نسبة سكان الريف
بلدية العلمة	1419.20	/	1419.20	% 93.77	942.9	/	% 6.23
بلدية القلتة الزرقاء	/	/	/	% 0.00	1531.1	/	% 100
بلدية بازر صخرة	/	/	/	% 0.00	17341	1059.6	% 100
مجموع الدائرة	**1419.20**	/	**1419.20**	**% 72.93**	**420.81**	**105.96**	**% 27.7**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

هذا الجدول يوضح نسبة تمركز سكان دائرة العلمة حسب كل بلدية وحسب نوع التجمع السكاني، فالملاحظ من خلال النسب المئوية المبينة أن معظم السكان الحضريين يتمركزون في بلدية العلمة دون البلديات الأخرى، حيث مثلت نسبة السكان الحضريين 93.77 %، بينما نسبة الريفيين مثلت 6.23% ، وقد مثلت نسبة السكان الحضريين للدائرة بأكملها 27.93 %، مقابل نسبة 27.7 %، بالنسبة للسكان الريفيين اللذين ينقسمون بدورهم إلى سكان نصف ريفيين وسكان ريفيين.

وما نلاحظه كذلك على بلدية القلتة الزرقاء وبلدية بازر صخرة هو انعدام السكان الحضريين والنصف الحضريين بشكل أساسي، وتمركز مجمل السكان الحضريين ببلدية العلمة، وبطبيعة الحال فهذا يفسر على أساس أن مجمل السكان يراعون في اختيارهم لمناطق سكناهم توفر العوامل الحضرية التي تتمثل بدورها في توفر مختلف النشاطات ومختلف الخدمات، ومن بين أهم النشاطات التي جعلت بلدية العلمة تستحوذ على مجمل السكان الحضريين توفرها على المناطق الصناعية التي تعتبر عامل أساسي في جذب السكان، بالإضافة إلى توفرها على مختلف النشاطات والخدمات التي توفر الراحة الكاملة للسكان.

وبطبيعة الحال فإن وجود المناطق الصناعية بدروه يستوجب توفر عدة خدمات لسير النشاط الصناعي، كتوفر مختلف وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى توفر الطاقة بمختلف أنواعها كالطاقة الكهربائية وتوفر مختلف مشتقات البترول والغاز وأنواعها، خاصة مع العلم أن بلدية العلمة تحتوي على عدد كبير من المؤسسات المتخصصة في الطاقة كمؤسسات الكهرباء، والغاز الطبيعي ومختلف المؤسسات الموزعة والمنتجة لمشتقات البترول والغاز.

وعليه فإن عملية التصنيع بوجودها في منطقة ما، تصبح سببا رئيسيا في توفر مختلف الخدمات، وهذه الخدمات بدورها تعتبر عامل من العوامل الهامة والأساسية في جذب السكان، وتجمعهم في مناطق حضرية، دون المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها أدنى الخدمات، لأن تفكير معظم السكان في تحديد أماكن إقامتهم يراعي أساسا توفر مختلف الخدمات التي توفر لهم الراحة والطمأنينة..

جدول رقم (10) : يوضح توزيع سكان دائرة العلمة حسب التجمعات الثانوية والرئيسية، إحصائيات سنة 2008.

البلدية	تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	مجموع السكان المجتمعين	نسبة السكان المتجمعين	سكان مبعثرين	نسبة السكان المبعثرين	المجموع الكلي
بلدية العلمة	141.920	4452	1463.72	% 96.65	4977	% 3.35	1514.39
بلدية القلتة الزرقاء	4728	955	5683	% 37.12	9628	% 62.88	153.11
بلدية بازر صخرة	6506	5.621	12127	% 43.41	15810	% 56.69	279.37
مجموع الدائرة	**1531.54**	**110.28**	**1641.82**	**% 84.37**	**304.15**	**% 15.63**	**1945.97**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

ونفس الشيء بالنسبة لهذا الجدول، فمعظم التجمعات الرئيسية بالنسبة لدائرة العلمة ككل، هي موجودة ببلدية العلمة، حيث مثلت نسبة السكان المجتمعين 96.65 % ، بينما مثلت نسبة السكان المبعثرين 3.35 %، هذا بالنسبة لبلدية العلمة، أما بالنسبة للبلديات الأخرى، فنجد بلدية القلتة الزرقاء، مثلت نسبة السكان المتجمعين فيها 37.12 %، بينما نسبة السكان المبعثرين فقد مثلت 62.88 %، كذلك بالنسبة لبلدية بازر صخرة فقد مثلت نسبة السكان المجتمعين فيها 43.41 %، ونسبة السكان المبعثرين 56.96 %.

فالملاحظ هنا هو الفرق الكبير بين نسبة السكان المجتمعين في البلديات الثلاث، حيث احتلت بلدية العلمة المرتبة الأولى بفارق كبير جدا عن بلدية القلتة الزرقاء وبلدية بازر صخرة، وهذا كما وضحنا سابقا راجع إلى عدة عوامل متوفرة في بلدية العلمة شكلت عوامل جذب للسكان وخلق التجمعات السكانية الكبيرة، تمثلت أساسا في مختلف النشاطات والخدمات المتوفرة، أهمها الصناعة والتجارة.

جدول رقم (11) : يوضح توزيع المناطق السكنية الحضرية الجديدة لولاية سطيف، إحصائيات 2008 .

البلدية	العدد	المساحة (هـ)	النسبة	عدد السكنات المحتملة	النسبة
سطيف	1	171	% 42.22	6233	% 36.82
عين الكبيرة	1	57.50	% 11.40	2300	% 13.58
عين ولمان	1	60	% 11.88	2120	% 12.52
بوقاعة	1	86.60	% 17.15	1250	% 7.38
العلمة	1	129.64	% 25.68	5024	% 29.70
المجموع	**5**	**504.74**	**% 100**	**16927**	**% 100**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

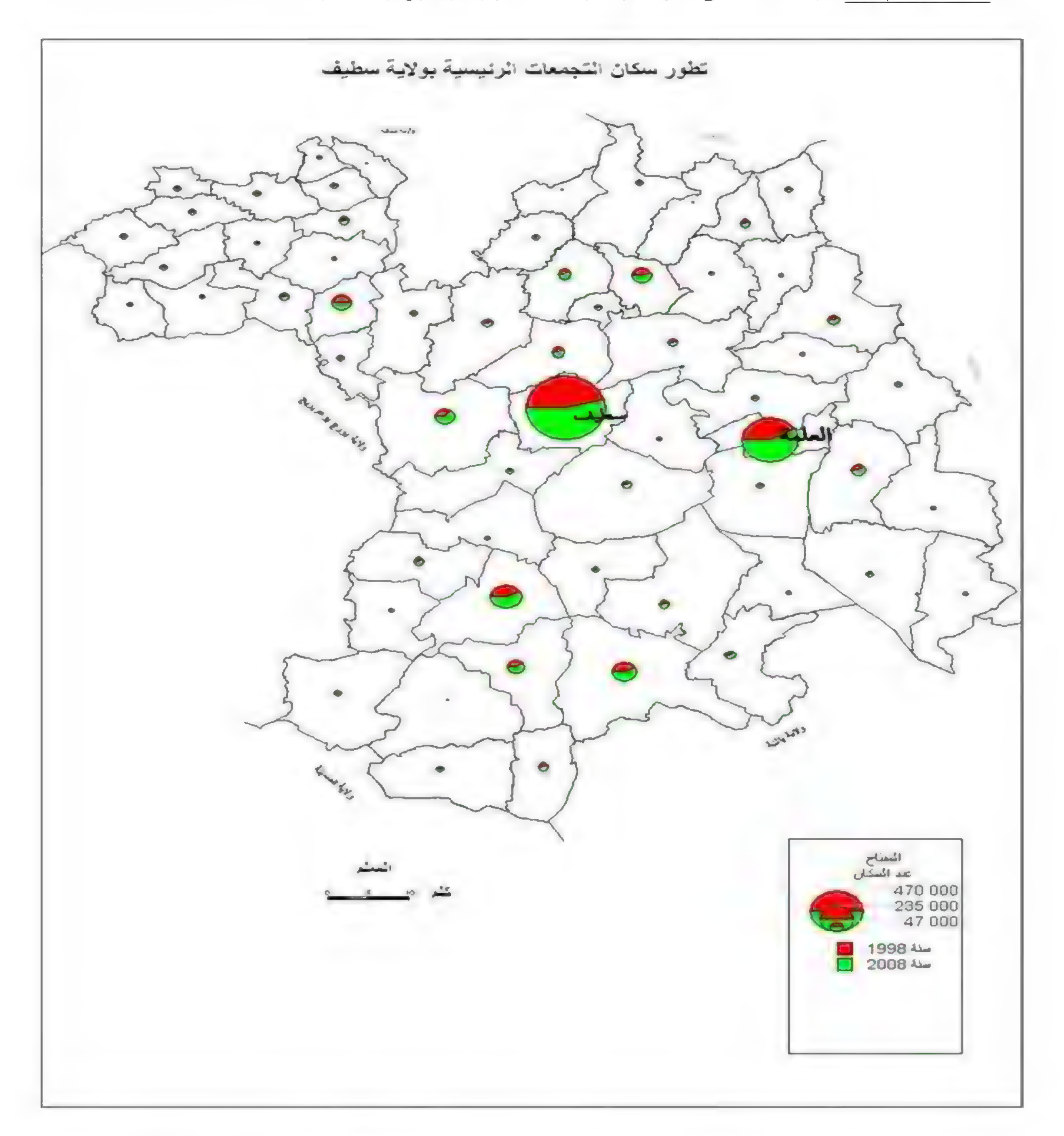
من خلال الجدول يتبين أن مساحة مدينة سطيف المخصصة للتجمعات الحضرية الجديدة تمثل نسبة 36.82 % بالنسبة للمساحة الإجمالية للولاية ككل، أما الدوائر الأخرى فنجد دائرة عين الكبيرة التي تمثل مساحتها 13.58 % من المساحة الإجمالية للولاية المخصصة للتجمعات الحضرية الجديدة، ثم دائرة عين ولمان والتي تمثل مساحتها المخصصة للتجمعات الحضرية الجديدة نسبة 12.52 % من المساحة الإجمالية، ونسبة 7.38 % مثلتها دائرة بوقاعة، وللعلم فهي كلها دوائر أكبر مساحة من دائرة العلمة.

وإذا أتينا إلى النسبة التي مثلتها دائرة العلمة فهي 29.70 % من المساحة الإجمالية المخصصة للتجمعات الحضرية الجديدة بالنسبة للولاية بأكملها، فالملاحظ هنا أن نسبة مدينة العلمة مقاربة جدا لنسبة مدينة سطيف، رغم صغر مساحة المدينة بأكملها، ومن جهة أخرى فهي تفوق جميع نسب الدوائر الأخرى التي تكبرها مساحة بفارق كبير.

وهذا الفارق الكبير بين دائرة العلمة وبين الدوائر الأخرى لا يفسر إلا بالزيادة السكانية الكبيرة لهذه المدينة، التي نتج عنها عدد كبير من الطلبات فيما يخص السكنات الحضرية الجديدة، وبالتالي زيادة مساحة وعدد السكنات المحتملة بشكل كبير لتلبية رغبات السكان بصفة عامة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المرتفعة نتيجة الهجرة الداخلية نحو هذه المدينة، والتي سببها الأساسي توفر مختلف الخدمات والنشاطات الاقتصادية كالصناعة والتجارة، بالإضافة إلى الهجرة من أجل البحث عن مناصب الشغل وسد حاجيات الحياة المختلفة ومتطلباتها، فتوفر المدينة على عدة عوامل جاذبة للسكان أدى وبلا شك إلى ارتفاع نسبة الزيادة السكانية بشكل كبير.

ولكي تتضح الرؤية أكثر حول التجمعات السكانية الكبيرة في ولاية سطيف بصفة عامة، لدينا الشكل التالي، الذي يوضح أهم المناطق والتجمعات الرئيسية لتمركز السكان بالولاية.

شكل رقم (5) : يمثل مناطق تمركز التجمعات الرئيسية بولاية سطيف.



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

فمن خلال الشكل يتضح أن ثاني أكبر تمركز وتجمع حضري للسكان موجود بمدينة العلمة بعد مدينة سطيف، وهذا بطبيعة الحال يفسر كما ذكرنا سابقا بتوفر مختلف النشاطات والخدمات بهذه المدينة، والتي تعتبر من أهم عوامل جذب وتمركز السكان.

ب - البيانات المتعلقة بالتصنيع وقطاع الخدمات :

جدول رقم (12) : يوضح توزيع المناطق الصناعية وعدد القطع المنشأة بولاية سطيف، إحصائيات 2008.

الموقع	العدد	المساحة	النسبة	عدد القطع المنشأة	النسبة
سطيف	3	50446.67	% 56.52	232	% 71.40
العلمة	1	248	% 27.7	93	% 28.60
عين ولمان	1	40	% 5.04	للتحديد	للتحديد
عين آزال	1	100	% 11.20	للتحديد	للتحديد
المجموع	**5**	**89246.67**	**% 100**	**325**	**% 100**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

يتضح من خلال الجدول أن نسبة مساحة المنطقة الصناعية المتواجدة بمدينة سطيف هي 56.52%، من المساحة الكلية المخصصة للمناطق الصناعية، ومثلت دائرة عين ولمان 5.04 % من الماسحة الإجمالية، و 11.20 % مثلتها دائرة عين آزال، ولكن إذا أتينا إلى دائرة العملة فنجدها تمثل نسبة 27.7 % من المساجة الإجمالية للولاية المخصصة للقطاع الصناعي، وهذا يجعل هذه المدينة تصنف ضمن المناطق الصناعية بالولاية وهي الثانية بعد المدينة الأم (سطيف).

ونفس الشيء إذا أتينا إلى عدد القطع المنشأة (المصانع والوحدات الصناعية)، فنجدها في مدينة سطيف تمثل نسبة 71.40 % من مجمل القطع المنشأة بالولاية، أما بالنسبة للدوائر الأخرى فهي لم تحدد بعد من طرف المديريات المعنية بذلك، أما بالنسبة لمدينة العلمة فنجدها قد مثلت نسبة 28.60 %، من مجمل القطع المنشأة بالولاية بأكملها، وهذا دليل على توفر هذه المدينة على مجموعة معتبرة من المصانع والوحدات الصناعية التي تعزز النشاط الاقتصادي والتجاري للمنطقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن تواجد هذه الوحدات الصناعية ومختلف المصانع بالمنطقة يلفت انتباه القادمين إليها من مختلف الدوائر الأخرى، مما يجعلهم يفكرون في شراء أو اكتساب أماكن لإقامتهم بها، وهذا يعتبر سبب من أسباب الهجرة الداخلية من مختلف المناطق المجاروة إلى هذه المنطقة، وزيادة نسبة السكان بدورها تعزز وتحرك مختلف النشاطات والخدمات المتوفرة بالمدينة، لأن الزيادة السكانية في أي منطقة ما تعتبر من ضمن عوامل خلق وإنشاء مختلف المرافق الخدمية، ومختلف المنشآت والوحدات التي تضمن تقديم الخدمات الجيدة وتلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية للمجتمع .

جدول رقم (13) : يوضح توزيع الإنتاج الصناعي لدائرة العلمة، إحصائيات 2008 .

البلدية	إنتاج الصناعات الحديثة		المجموع	النسبة	إنتاج الصناعات التقليدية		المجموع	النسبة
	معنوي	طبيعي			معنوي	طبيعي		
العلمة	229	614	843	% 83.96	2	20	22	% 95.65
القلتة الزرقاء	14	37	51	% 5.07	0	1	1	% 4.34
بازر صخرة	44	66	110	% 10.95	0	0	0	% 0.00
مجموع الدائرة	**287**	**717**	**1004**	**% 100**	**2**	**21**	**23**	**% 100**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

المقصود بمصطلح المعنوي في الجدول، الشركات والمؤسسات التي تمثل نفسها وتكتسب الشخصية المعنوية من الناحية القانونية، أما مصطلح الشخص الطبيعي فهو الإنسان الذي يمثل نفسه بنفسه أمام القانوني التجاري دون أي صفة معنوية عكس الشركات التي تمتلك صفة معنوية.

والجدول يوضح بالنسب المئوية الإنتاج الصناعي لدائرة العلمة وبلديتها، حيث مثلت نسبة مدينة العلمة 83.96 % من نسبة الإنتاج الكلي للدائرة، بينما مثلن بلدية القلتة الزرقاء نسبة 5.07 %، ونسبة 10.95 % بالنسبة لبلدية بازر صخرة، فالملاحظ هو سيطرة مدينة العلمة علة معظم الغنتاج الصناعي للدائرة ككل، وهذا نتيجة توفرها على مختلف العوامل المسهلة لإنشاء الوحدات الصناعية والمصانع بمختلف أنواعها، كتوفر الطاقة، واليد العاملة، ووفرة وسائل النقل والمواصلات، ورأس المال الذي يعتبر أهم عامل في خلق وإنشاء المؤسسات الصناعية.

ونفس الشيء بالنسبة للصناعات التقليدية، فقد مثلت مدينة العلمة نسبة 95.65 % من النسبة الإجمالية للصناعات التقليدية بالدائرة ككل، أما باقي النسبة وهو 4.34 %، فقد مثلته بلدية القلتة الزرقاء، بينما لم تمثل بلدية بازر صخرة أي نسبة فيما يخص إنتاج الصناعات التقليدية، وكما ذكرنا سابقا فإن الشيء الذي ساعد على استحواذ مدينة العلمة على كل هذه النسبة، هو توفر مختلف العوامل المساهمة في خلق المؤسسات الصناعية ذات صفة معنوية أو صفة طبيعية من الناحية القانونية، وسواء كانت مؤسسات ذات صناعات حديثة أو مؤسسات ذات صناعات تقليدية، بالإضافة إلى توفر عدة أسواق بالمدينة مما يسهل عملية تسويق المنتجات الصناعية بأقل تكلفة بالنسبة لنقلها وتوصيلها. ولتوضيح الرؤية أكثر فالجدول التالي يوضح نسبة الإنتاج الصناعي لمدينة العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل.

جدول رقم (14) : يوضح نسبة الإنتاج الصناعي لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف، إحصائيات 2008.

نوع الإنتاج		دائرة العلمة	ولاية سطيف	النسبة
إنتاج الصناعات الحديثة	معنوي	287	1747	% 16.42
	طبيعي	717	5280	% 13.57
إنتاج الصناعات التقليدية	معنوي	2	18	% 11.11
	طبيعي	21	257	% 8.17
المجمــــــــــــوع		**1027**	**7302**	**% 14.06**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

تمثل نسبة إنتاج الصناعات الحديثة لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل فيما يخص الإنتاج الصناعي من طرف الأشخاص المعنوية 16.42 %، وهي نسبة مرتفة جدا إذا ما علمنا أن الولاية تحتوي بأكملها على 20 دائرة، وهي كلها أكبر مساحة من دائرة العلمة، ونفس الشيء بالنسبة لإنتاج الصناعات الحديثة فيما يخص إنتاج الأشخاص الطبيعيين، فقد بلغت نسبة إنتاجهم الصناعي 13.57 %، وهي كذلك ومند شك نسبة مرتفعة جدا.

كذلك إذا أتينا إلى نسبة إنتاج الصناعات التقليدية لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل، فيما يخص الإنتاج الصناعي التقليدي من طرف الأشخاص المعنوية نجدها تمثل 11.11 %، وهي جد مرتفعة مقارنة بالدوائر الأخرى بالولاية، ونفس الملاحظة بالنسبة لإنتاج الصناعات التقليدية فيما يخص إنتاج الأشخاص المعنويين، فقد مثلت نسبة إنتاجهم 8.17 %.

ومن خلال الجدول يكون التفسير المحتمل لارتفاع هذه النسب هو احتواء دائرة العلمة على عدد كبير من المصانع والوحدات الصناعية، وبطبيعة الحال فإن وجود هذا العدد الكبير له عدة عوامل وأسباب ساهمت في ظهور المنطقة الصناعية بالدائرة، رغم صغر مساحتها مقارنة بمساحة الدوائر الأخرى المتواجدة في نفس الولاية، ولعل أهم سبب لذلك هو وجود مصانع ووحدات صناعية قديمة ساهمت في إنشاء وحدات جديدة ومصانع حديثة، حيث أن المعروف عن مدينة العلمة أنها مدينة صناعية وتجارية منذ القدم.

ووجود المصانع القديمة والحديثة بالمدينة ينعكس عليها بالإيجاب، بتوفير رأس مال كبير ومعتبر، وبخلق سبل جديدة للتدفق المالي، مما يؤدي لا محال إلى التفكير في استثمار هذه الأموال الفائضة في مختلف النشاطات وخاصة الخدمية منها (التجارة).

جدول رقم (15) : يوضح توزيع قطاع الخدمات لدائرة العلمة، إحصائيات 2008.

البلدية	الخدمات		المجموع	النسبة
	معنوي	طبيعي		
العلمة	107	2009	2116	% 89.35
القلتة الزرقاء	1	76	77	% 3.25
بازر صخرة	0	6	6	% 0.25
مجموع الدائرة	**114**	**2254**	**2368**	**% 100**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

قطاع الخدمات قطاع جد مهم إلى جانب القطاع الصناعي، فهو كذلك يلعب دور أساسي كعامل من عوامل جذب السكان واليد العاملة وخلق التجمعات السكانية، ومن خلال الجدول يتضح أن مدينة العلمة قد استحوذت على أكبر نسبة من الخدمات بالنسبة لباقي بلدياتها، فقد مثلت نسبتها 89.35 % من النسبة الكلية للدائرة، بينما مثلت بلدية القلتة الزرقاء نسبة 3.25 % من مجمل الخدمات بالنسبة للدائرة ككل، ونسبة 0.25 % لبلدية بازر صخرة، وللعلم فإن بلديتي القلتة الزرقاء وبازر صخرة رغم أنهما تابعتين لدائرة العلمة إلا أن كل واحدة منهما تكبر الدائرة من ناحية المساحة.

بالإضافة إلى أن قطاع الخدمات يرتبط بشكل أساسي بمختلف النشاطات المتواجدة بالمدينة، فالنشاط الصناعي يستوجب توفر عدة خدمات بالمنطقة لسير العملية الصناعية، كتوفر مختلف المطاعم، ومختلف وسائل الاتصال كمراكز الهاتف ونوادي الانترنيت، وكذلك مختلف وسائل نقل المسافرين سواء من المدينة إلى المناطق الصناعية أو من مختلف الولايات إلى المدينة لغرض اقتناء وشراء وتسويق المنتجات الصناعية.

لذلك فإن قطاع الخدمات يعتبر مكمل للقطاع الصناعي، وكما سبق وأن ذكرنا أنه بدوره يعتبر عامل رئيسي لجذب اليد العاملة وخلق التجمعات السكانية والمناطق الحضرية، وبالنسبة لمدينة العلمة فهذا القطاع (قطاع الخدمات) قد ساهم بشكل كبير في لفت انتباه مختلف السكان والمهاجرين القادمين إليها، الشيء الذي شجعهم على التفكير في الاستقرار والسكن في هذه المنطقة والحصول على قطع أرضية للبناء، وبطبيعة الحال هذا يساهم بشكل فعال في الزيادة السكانية بشكل مرتفع.

هذا بالنسبة لقطاع الخدمات بصفة عامة، أما من خلال الجدول التالي فسيتم التركيز على القطاع التجاري بصفة خاصة ودوره بالنسبة للمدينة.

جدول رقم (16) : يوضح توزيع النشاط التجاري لدائرة العلمة، إحصائيات 2008.

البلدية	التجـــارة			المجموع	النسبة
	مستوردون	بائع بالجملة	بائع بالتجزئة		
العلمة	748	524	4655	5927	% 94.80
القلتة الزرقاء	18	6	72	96	% 1.53
بازر صخرة	15	19	195	229	% 3.66
مجموع الدائرة	**718**	**549**	**4922**	**6252**	**% 100**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

النشاط التجاري قطاع خدماتي، والتجارة في مدينة العلمة تطغى على مختلف النشاطات الخدمية الأخرى، فمن خلال الجدول يتبين أن نسبة 94.80 % مثلتها مدينة العلمة بالنسبة لمجل النشاطات التجارية بالدائرة ككل، بينما مثلت كل من بلدية القلتة الزرقاء وبلدية بازر صخرة نسبة جد ضئيلة بالنسبة لمجمل النشاطات التجارية بالدائرة.

فإذا عدنا إلى الناحية التاريخية لمدينة العلمة، نجدها منذ القدم وهي مشهورة بالنشاط التجاري، خاصة توفرها على مختلف الأسواق الأسبوعية، كأسواق الماشية وأسواق الخضر والفواكه، بالإضافة إلى أسواق المواد الغذائية والآلات الكهرومنزلية، حيث تعتبر من أهم المناطق الممولة للولايات المجاورة بمختلف السلع والبضائع، ويقصدها الكثير من التجار سواء كانوا تجار تجزئة أو تجار جملة، وإلى حد الآن والمدينة تزداد شهرتها التجارية خاصة في الآونة الأخيرة وتعتبر وجهة مختلف التجار من كافة أنحاء الوطن.

فعملية التصنيع تلعب دور أساسي في خلق وإنشاء مختلف المحلات التجارية بالمدينة، ذلك أن معظم المحلات خاصة المختصة في مواد البناء والبلاط والخزف تقتني بضائعها من مصانع متواجدة بالمنطقة نفسها، وبذلك توفر على نفسها عناء نقل وتوصيل وإيصال مختلف البضائع من وإلى المناطق الأخرى، وهذا يعتبر تشجيعا مباشرا لظهور محلات أخرى تقوم بتسويق منتجات مختلف الوحدات الصناعية سواء تسويقا بالتجزئة أو بالجملة.

هذا بالنسبة لوضعية التجارة في الدائرة، ولمعرفة مكانة الخدمات والتجارة لهذه المدينة بالنسبة للولاية، سيتم التطرق في الجدول التالي إلى نسبة ما تمثله العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل فيما يخص الخدمات بما فيها التجارة.

جدول رقم (17) : يوضح نسبة قطاع الخدمات لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف، إحصائيات 2008.

نوع الإنتاج		دائرة العلمة	ولاية سطيف	النسبة
الخدمات	معنوي	114	903	% 12.62
	طبيعي	2254	14222	% 15.84
التجارة	مستوردون	781	1452	% 53.78
	بائع بالجملة	549	2492	% 22.03
	بائع بالتجزئة	4922	27923	% 17.62
المجمـــــــــــــوع		**1027**	**7302**	**% 14.06**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

مثل قطاع الخدمات بصفة عامة نسبة 14.06 %، من النسبة الإجمالية للولاية، منها نسبة 12.62 % للأشخاص المعنويين، و 15.84 % للأشخاص الطبيعيين، أما النشاط التجاري بصفة خاصة فقد مثلت نسبة المستوردين 53.78 % ، ونسبة 22.03 % للبائعين بالجملة، ونسبة 17.62 % للبائعين بالتجزئة، وهي كلها نسب مرتفعة جدا بالنسبة للولاية ككل، خاصة إذا ما تم مقارنة دائرة العلمة بالدوائر الأخرى، والتي تكبرها مساحة وتصغرها نسبة لما تمثله بالنسبة للولاية من مختلف النشاطات في شتى المجالات.

وتعتبر دائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف مصدرا غنيا لتزويدها بمختلف البضائع والسلع وحتى الأموال وذلك لما تجنيه من ضرائب وغرامات على المحلات التجارية والوحدات الصناعية، لهذا نجد دائما الولاية تعارض على أن تصبح دائرة العلمة ولاية، وقد عارضت عدة قرارات أصدرت من طرف الوزارة كي تصبح الدائرة ولاية، وبطبيعة الحال فإن السبب جد واضح، لأن مدينة العلمة في نظر ولاية سطيف تعتبر مصدرا للأموال ومركزا لمختلف العمليات الاقتصادية التي تدر عليها الأرباح، وإذا فقدتها فإنها تفقد جزءا كبيرا من رؤوس الأموال.

كذلك فمدينة العلمة تعتبر بالنسبة للولاية سوقا مفتوحة لمختلف السلع والبضائع سواء للشراء أو البيع، فمعظم منتوجات مصانعها تسوق إلى هذه المدينة لإعادة بيعها، وكذلك تعتبر سوقا يقصدها مختلف تجار الولاية للشراء ومبادلة السلع، وليس تجار الولاية فقط، بل وحتى تجار الولايات الأخرى، وكما ذكرنا سابقا فهده المدينة أصبحت حاليا مقصد ووجهة كل التجار سواء كانوا تجار تجزئة أو جملة، وهذا يساعد على خلق نوع من النشاط والحركة لمختلف النشاطات الأخرى بالمدينة.

ج - البيانات المتعلقة بالشغل والبطالة :

جدول رقم (18) : يوضح وضعية الشغل والبطالة بالنسبة لدائرة العلمة، إحصائيات 2008 .

البلدية	ناشطين	مشتغلين	مساعدين أسر	بطالين	نسبة الشغل	نسبة البطالة
بلدية العلمة	367.58	297.04	5152	1902	% 94.83	% 5.17
بلدية القلتة الزرقاء	3533	2638	484	411	% 88.37	% 11.63
بلدية بازر صخرة	7401	5582	932	887	% 88.02	% 11.98
مجموع الدائرة	**476.92**	**379.24**	**6568**	**3200**	**% 93.29**	**% 6.71**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

من خلال الجدول نستطيع أن نعرف مستوى الحالة الاجتماعية بدائرة العلمة، فنسبة عدد المشتغلين بالدائرة بغض النظر عن بلدياتها، نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسبة البطالة، التي مثلت 5.17 % فقط، بينما نسبة العاملين مثلت 94.83 %، وبارتفاع نسبة العاملين في الدائرة تحل عدة مشاكل اجتماعية، بالإضافة إلى تحسين مستوى معشية مختلف الأسر وزيادة طرق وسبل الدخل، كذلك نقص الآفات الاجتماعية كالسرقة والاحتيال، وذلك بسبب توفر مناصب الشغل الشيء الذي يؤدي إلى عدم التفكير في كسب المال بالطرق غير الشرعية.

وتوفر هذه الدائرة على هذا العدد الهائل من مناصب الشغل يعود أساسا إلى احتوائها على مختلف النشاطات والخدمات، خاصة الصناعة والتجارة، حيث يتم من خلالها توفير أكبر نسبة من فرص العمل وجذب اليد العاملة، والمساهمة بقدر كبير في الهجرة الداخلية، حيث أن معظم المتجهين نحو المدينة هم من سكان الريف، هاربين من الظروف الاجتماعية القاسية، بالإضافة إلى البحث عن فرص ومناصب العمل لسد حاجاتهم اليومية.

وانخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسبة الشغل في منطقة ما دليل على وجود مختلف مظاهر التنمية بمختلف أنواعها، ودليل كذلك على توفر مختلف فرص العمل والتي بدورها تنتج عن توفر مختلف المصانع والنشاطات التي تتيح مناصب الشغل، وإذا أتينا إلى مدينة العملة وتتبعنا فيها عملية الشغل نجد معظم العاملين ينتمون إلى النشاط الصناعي أو التجاري، بالإضافة إلى قطاعي البناء والتعمير، فكل من نشاط الصناعة ونشاط التجارة قد أدى وظيفته في المنطقة من خلال المساهمة الكبيرة في توفير مناصب العمل والحد من البطالة، والجدول التالي يبين تقسيم الناشطين والمشتغلين حسب النشاطات المختلفة بالدائرة.

جدول رقم (19) : يوضح توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي لدائرة العلمة، إحصائيات 2008.

البلدية	زراعة	صناعة	البناء والأشغال	خدمات	إدارة	تجارة	المجموع	النسبة
بلدية العلمة	3475	3505	7708	6603	1649	6764	29704	% 78.32
بلدية القلتة الزرقاء	309	311	685	586	146	601	2638	% 6.95
بلدية بازر صخرة	653	659	1449	1241	310	1271	5582	% 14.71
مجموع الدائرة	**4437**	**4475**	**9841**	**8431**	**2105**	**8635**	**37924**	**% 100**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

من خلال الجدول تم التعرف على توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي بالنسبة لدائرة العلمة وبلدياتها، فنجد مدينة العلمة قد مثلت نسبة 78.32 % من مجمل الناشطين في مختلف القطاعات، بمعنى أنها استحوذت على النسبة المرتفعة جدا، بينما مثلت بلدية القلتة الزرقاء نسبة 6.95% من مجمل النسبة، و 14.71% مثلتها بلدية بازر صخرة. وهذا بطبيعة الحال يفسر ويحلل حسب ما تتوفر عليه كل بلدية من نشاطات اقتصادية وتجارية، فالدائرة الأم استحوذت على النسبة المرتفعة لاحتوائها على مختلف النشاطات والعمليات الاقتصادية، والتي هي بدورها تتطلب يد عاملة كثيرة لسيرها ومواصلة نشاطها وعملياتها.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول ومن خلال حساب النسب المئوية أن بعض القطاعات مثلت أعداد مرتفعة من اليد العاملة بالنسبة للمجوع الكلي، كقطاع البناء والتعمير، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعة والتجارة، والمتمعن جيدا في هذه القطاعات يجدها تكمل بعضها البعض، فقطاع الصناعة يدعم ويكمل قطاع البناء والتعمير بما يزوده من مختلف المواد والوسائل اللازمة، وقطاع الخدمات والتجارة كل منها يكمل الآخر إن لم نقل أنهما يمثلان نفس النشاط، وهو تقديم الخدمات ومختلف وسائل الراحة لفئات المجتمع.

والمهم في دراستنا هو القطاع الصناعي، الذي يعتبر بدوره من أهم العوامل الجاذبة للسكان واليد العاملة وخلق التجمعات السكانية، ومن خلال الجدول التالي سنتطرق إلى ما يمثله هذا القطاع من نسبة مئوية بالنسبة لمجمل القطاعات الأخرى، فيما يخص اليد العاملة الناشطة من خلاله، وهذا بالنسبة لدائرة العلمة وبلدياتها.

جدول رقم (20) : يمثل نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي بالنسبة لمجمل اليد العاملة الكلية لدائرة العلمة، إحصائيات 2008.

البلدية	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة في القطاع الصناعي	النسبة
بلدية العلمة	29704	3505	% 11.79
بلدية القلتة الزرقاء	2638	311	% 11.78
بلدية بازر صخرة	5582	659	% 11.80
مجموع الدائرة	**37924**	**4475**	**% 11.79**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

11.79 %، هي النسبة التي مثلتها اليد العاملة في القطاع الصناعي بالنسبة لمجمل اليد العاملة الكلية لدائرة العلمة، وهي نسبة عالية مقارنة بمختلف النشاطات الأخرى، وبهذا يكون هذا القطاع قد وفر مناصب شغل جد معتبرة، وساهم في الحد من البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وعدد كثير من الأسر، بالإضافة إلى توفير دخل إضافي لهم مما يساعدهم على الادخار والتفكير في الاستثمار والمشاركة في مختلف النشاطات الأخرى.

وتحقيق هذه النسبة من اليد العاملة في القطاع الصناعي، يساهم في التنمية الاجتماعية بالقضاء على كثير من الآفات المختلفة كالسرقة والنصب والاحتيال، والتقليل من ظاهرة الفقر والتشرد المنتشرة في المجتمع الجزائري بصفة عامة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع الواحد، كذلك خلق وإنشاء مختلف المرافق والخدمات التي تخدم هذه الفئة العاملة في المصانع، كضرورة وجود المطاعم في المناطق الصناعية ومختلف الخدمات التي تلبي رغباتهم، وإضافة وسائل نقل جديدة لتوصيل كافة العاملين في الوحدات الصناعية، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة تكون متصلة بالقطاع الصناعي وتوفر له مختلف الظروف المناسبة لسيره وتحقيق أهدافه وعملياته.

وتسيير القطاع الصناعي يحتاج إلى اليد العاملة أكثر من أي شيء آخر، فلابد من وجود مدراء ذو خبرة في الميدان ويد عاملة متمكنة في الاختصاص وسائقي شاحنات لتوصيل وتسويق البضائع، ومهندسين مختصين في شتى الصناعات، وحراس ليليين ...الخ، وتوفر كل هذه اليد العاملة مع توفر مختلف الظروف والعوامل خاصة رؤوس الأموال نحصل على قطاع صناعي قوي يكون مصدر رزق لكثير من الأفراد والأسر، ومصدر لتوفر رؤوس الأموال بالنسبة للمنطقة، وعاملا رئيسيا لتحريك مختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى كالنقل والتجارة والاستثمار.

جدول رقم (21) : يوضح نسبة اليد العاملة لدائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف، إحصائيات 2008.

القطاع الاقتصادي	دائرة العلمة	ولاية سطيف	النسبة
زراعة	4437	30601	% 14.49
صناعة	4475	30862	% 14.50
بناء وأشغال عمومية	9841	67871	% 14.49
خدمات	8431	58141	% 14.50
إدارة	2105	14516	% 14.50
تجارة	8635	59554	% 14.49
المجمـــــــــوع	**37924**	**261545**	**% 14.49**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

14.49 %، هي النسبة التي مثلتها دائرة العلمة بالنسبة للولاية الأم فيما يخص اليد العاملة ونسبتها في مختلف القطاعات، ونسبة 14.50 % بالنسبة لليد العاملة في القطاع الصناعي، وهي نسبة جد مرتفعة مثلتها الدائرة بالنسبة للولاية ككل، خصوصا وأنها أصغر دائرة حجما من بين 20 دائرة أخرى في الولاية، وكلها تكبرها مساحة، وقد استحوذت الدائرة على هذه النسبة المرتفعة فيما يخص اليد العاملة لاحتوائها على مختلف النشاطات الاقتصادية التي توفر أكبر عدد من مناصب الشغل وتحد من ارتفاع نسبة البطالة، من بين هذه النشاطات والقطاعات القطاع الصناعي الذي تبين من خلال الجدول أنه مثل نسبة مرتفعة ووفر مناصب شغل معتبر واستقطب يد عاملة كثيرة.

وهذا الشيء يعتبر إيجابيا بالنسبة للولاية الأم، لأن مختلف اليد العاملة في الدائرة هي ليست من السكان الأصليين، بل من مختلف المناطق والدوائر الأخرى بالولاية، بالإضافة إلى أن الدائرة تعتبر سوقا مفتوحة كما بينا سابقا لمختلف العمليات الاقتصادية والتجارية وهي وجهة مختلف التجار من شتى المناطق الأخرى سواء كانت داخل الولاية أو خارجها، وهذا يعتبر مساهمة في خلق مناصب شغل بالنسبة للدوائر الأخرى، فالتجار اللذين يقصدون المدينة بغرض التسوق هم أيضا يعدون من بين اليد العاملة في القطاع التجاري بالنسبة للمناطق الأخرى.

وعلى العموم فإن قطاع الشغل والبطالة يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الحضرية فكلما كانت نسبة الشغل مرتفعة ونسبة البطالة منخفضة كلما زادت مظاهر التنمية الحضرية ، والعكس صحيح، فكلما نقص الشغل وازدادت البطالة كلما ظهرت مختلف المشاكل الاجتماعية المؤدية إلى عرقلة التنمية الحضرية.

د - البيانات المتعلقة بالنقل والمواصلات :

جدول رقم (22) : يوضح عملية نقل وتوصيل البضائع بالنسبة لدائرة العلمة، إحصائيات 2008.

البلدية	نقل عمومي		نقل ذاتي		المجموع		النسبة	
	عدد الشاحنات	الحمولة	عدد الشاحنات	الحمولة	ع.ش	الحمولة	عدد شاحنات	حمولة
بلدية العلمة	551	5675	1257	9793	1808	15467	74.18	80.3
بلدية القلتة الزرقاء	43	396	67	382.50	110	778.50	4.51	4.04
بلدية بازر صخرة	78	747	441	2255	519	3002	21.29	15.5
مجموع الدائرة	**672**	**6817**	**1765**	**12430.5**	**2437**	**19247.50**	**100**	**100**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

مؤشر النقل والمواصلات من أهم المؤشرات لمعرفة مدى تطور المنطقة ومقدار الأنشطة الاقتصادية المتواجدة بها، فكمية الحمولة الداخلة والخارجة علامة على مستوى الأنشطة التجارية والتسويقية، وعلى ما تنتجه من إنتاج ذاتي أو ما تستورده من إنتاج خارجي، لذلك فإن عملية النقل والوسائل تلعب دورا هامة في تنشيط مختلف القطاعات الأخرى، وبوجود مختلف المصانع والوحدات الصناعية بالمنطقة يشجع على إنجاز طرق جدية وتوفير وسائل نقل أخرى تتكفل بمختلف العمليات المتعلقة بنقل البضائع وتوزيعها.

وبتوفر هذه الوسائل بدوره يعتبر من أهم أسباب توفير العمل ومناصب الشغل، فقد مثلت عدد الشاحنات المملوكة لأشخاص ذاتيين نسبة 72.42 %، من مجمل الشاحنات المتوفرة بالمنطقة، وبهذا يكون هؤلاء الأشخاص قد تحصلوا على مناصب شغل ووفروا قوت يومهم من خلال ممارسة مهنة النقل والشحن والتوصيل، وقد مثلت مدينة العلمة نسبة 80.3 % من مجمل الحمولة بالنسبة للدائرة ككل، ونفس بالنسبة لعدد الشاحنات، وبطبيعة الحال فإن هذا الارتفاع ناتج عن ما تطلبه مختلف النشاطات والقطاعات المتواجدة بالمدينة من طرق وسبل لنقل وشحن البضائع للقيام بمختلف العمليات التسويقية.

هذا فيما يخص البضائع، أما الجدول التالي فسوف يخصص لتبين وضعية قطاع نقل المسافرين لدائرة العلمة من خلال المتعاملين وعدد المقاعد والخطوط الخارجية.

جدول رقم (23) : يوضح وضعية قطاع نقل المسافرين بالنسبة لدائرة العلمة، إحصائيات 2008 .

البلدية	المتعاملين		عدد المقاعد		الخطوط الخارجية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بلدية العلمة	248	% 83.22	9835	% 90.07	67	% 77.90
بلدية القلتة الزرقاء	20	% 6.71	430	% 3.93	7	% 8.13
بلدية بازر صخرة	30	% 10.06	654	% 5.98	12	% 13.95
مجموع الدائرة	**298**	**% 100**	**10919**	**% 100**	**86**	**% 100**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

الملاحظ من خلال الجدول أن دائرة العلمة تحتوي على عدد كبير وهائل من مقاعد وخطوط نقل المسافرين، وهذا يسهل عملية دخول وانتقال المسافرين منها وإليها، كذلك يوفر الراحة الكاملة للعمال الذين يقطنون خارج الدائرة ويعملون داخليا في الانتقال إلى أماكن عملهم دون أية مشاكل تعترضهم، بالإضافة إلى أن توفر مختلف وسائل النقل يساعد التجار الذين لا يملكون وسيلة نقل خاصة في القدوم إلى المدينة واقتناء ما يريدون دون التفكير في صعوبة النقل وتوصيل سلعهم وبضائعهم.

كذلك إذا أتينا إلى العدد الهائل والكبير الذي يشكله القادمون من مختلف المناطق إلى هذه المدينة نجده يزداد يوما بعد يوم وذلك لما تحتله المنطقة من شهرة بين مختلف دوائر الولاية، وكلما ازداد عدد القادمين كلما تطلب ذلك توفير عدد أكبر من الخدمات والنشاطات لتلبية غرضهم وحاجاتهم المختلفة، بالإضافة إلى أنه يساعد على التعرف أكثر على المدينة وما تميز بع عن باقي المدن.

والتصنيع بدوره يساهم بشكل كبير وملحوظ في قدوم مختلف المسافرين إلى المنطقة خاصة إذا كانت هناك عمليات إشهارية لشتى المنتوجات المتوفرة بالمدينة، وبأقل تكلفة، حيث نجد معظم القادمين إلى المدينة بغرض التسوق يفضلون شراء مستلزماته مباشرة من المصانع، خاصة الصناعات الخفيفة كالمنتوجات الخشبية والآلات الكهرومنزلية والمواد الحديدية، ولكي يتحقق هذا يجب توفير وإنجاز مختلف الطرق المؤدية إلى المصانع لتسهيل العملية على المشترين، وتوفير قدر أكبر من وسائل النقل داخل وخارج المدينة.

هذا بالنسبة لعملية ووضعية نقل البضائع والمسافرين في دائرة العلمة عبر مختلف الطرق ومختلف وسائل النقل كالشاحنات والسيارات والحافلات، أما في الجدول التالي سيتم تبيين نسبة مدينة العلمة بالنسبة لولاية سطيف فيما يخص نقل البضائع والسلع عن طريق السكك الحديدية.

جدول رقم (24) : يوضح نسبة نقل البضائع بالسكة الحديدية لمدينة العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل، إحصائيات 2008.

المحطة	عدد المقطورات	الحمولة	النسبة
سطيف	448	9083	% 5.49
مزلوق	51	16780	% 0.62
قجال	150	17367	% 1.83
العلمة	7506	631048	% 92.04
المجمــــــــوع	**8155**	**842110**	**% 100**

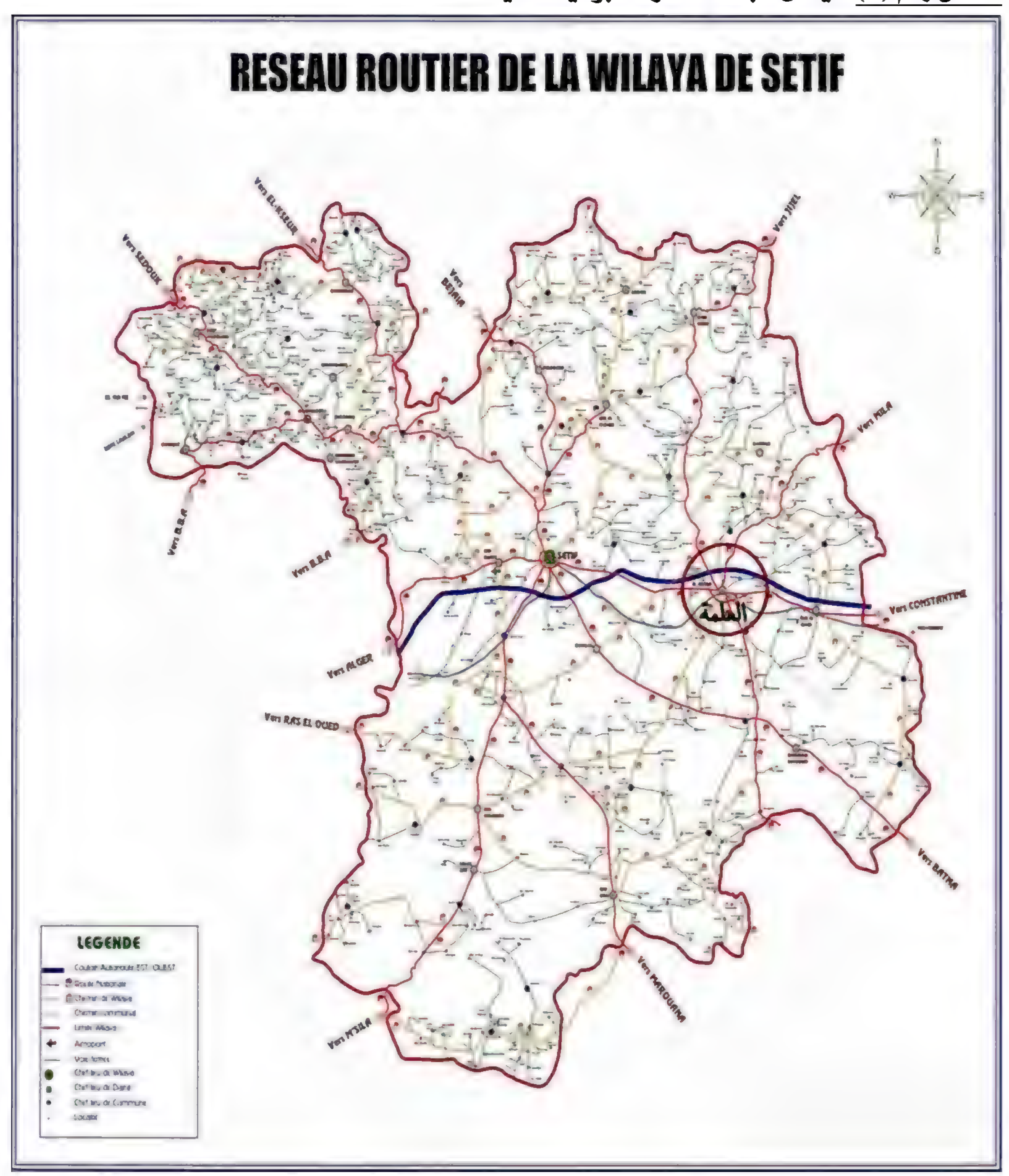
المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

مثلت مدينة العلمة من خلال الجدول أعلاه نسبة 92.04 % من النسبة الإجمالية لولاية سطيف فيما يخص نقل البضائع والسلع بالسكة الحديدية، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى أنها فاقت نسبة مدينة سطيف في حد ذاتها، وهذا راجع للموقع الجغرافي الذي تحتله دائرة العلمة، حيث أنها تعتبر همزة وصل بين كثير من الولايات الأخرى والولاية الأم سطيف، بالإضافة إلى كثافة العمليات الاقتصادية الممارسة بالمدينة كالتجارة التي تستوجب البيع والشراء بالجملة والتجزئة الشيء الذي يستوجب نقل وتوصيل البضائع من شتى المناطق والولايات الأخرى، وكذلك عملية التصنيع فهي بالضرورة تحتاج إلى مواد أولية وعدة بضائع وسلع يتم تحويلها وهذا بالضرورة يستدعي توفير عدد أكبر من وسائل النقل والشحن لإتمام العملية وخلق التكامل بين مختلف القطاعات.

ووجود عدد كبير من المستوردين بالمدينة، يستدعي وجود وتوفير أكبر عدد من وسائل النقل، لأن معظمهم بحاجة إلى وسيلة مضمونة وذات سعة كبيرة لنقل وتوصيل بضائعهم، وفي هذه الحالة فإن وسيلة السكك الحديدية واستخدام المقطورات لنقل الحمولة هي الحل الوحيد بالنسبة للمدينة، لذلك نجد هذا العدد الهائل من المقطورات الخاصة بالدائرة وحدها، والتي فاقت في عددها كل الدوائر الأخرى وحتى مدينة سطيف نفسها.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول وضعية وسائل النقل والمواصلات في مدينة العلمة، لدينا الشكل التالي الذي يوضح شبكة الطرقات الرابطة بين مختلف دوائر الولاية، وبين الولاية نفسها و الولايات الأخرى، بالإضافة إلى التركيز على الطرقات المارة على دائرة العلمة، والطرقات الرابطة بينها وبين مختلف الدوائر الأخرى، والولايات المجاورة لها.

شكل رقم (6) : يمثل شبكة الطرقات بولاية سطيف.



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

فالملاحظ من خلال الشكل أن دائرة العلمة تعتبر همزة وصل بين ولايات الشرق الجزائري وولاية سطيف، فهناك عدة طرقات وطنية تربطها بمختلف الولايات، ومنها الطريق الوطني الرابط بين العلمة وولاية جيجل، والطريق الرابط بينها وبين ميلة، بالإضافة إلى الطريق الذي يربطها بولاية قسنطينة، وولاية باتنة، وهذا يفسر مدى أهمية هذه الدائرة لمختلف المناطق المجاورة لها من الناحية الاقتصادية والتجارية.

د - البيانات المتعلقة بالثروة والغنى :

جدول رقم (25) : يوضح مداخيل دائرة العلمة من مختلف القطاعات.

البلدية	المداخيل بالدينار				
	ممتلكات البلدية	خدمات	الضريبة	المجموع	النسبة
بلدية العلمة	108.000.000	6.540.554	525.821.558	640.362.112	% 96.32
بلدية القلتة الزرقاء	506.020	400.000	914.278	1.820.298	% 0.27
بلدية بازر صخرة	4.815.471	150.000	17.673.352	22.638.823	% 3.40
مجموع الدائرة	**113.321.491**	**7.090.554**	**544.409.188**	**664.821.233**	**% 100**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

كما ذكرنا سابقا فإن مدينة العملة معروفة تاريخيا ومنذ القدم بأنها مدينة تجارية وصناعية بالدرجة الأولى، فلا غرابة فيما نلاحظه من الكم الهائل من قيمة المداخيل التي تحققها، فقد مثلت نسبة 96.32 %، من مجمل المداخيل بالدائرة وهي نسبة مرتفعة جدا، أما بلديتي القلتة الزرقاء وبازر صخرة فلم تمثلا إلا ما يقارب نسبة 4%، وهي نسبة جد ضعيفة الشيء الذي يقلل من مختلف المشاريع التنموية بها، فبلدية العلمة وما تحققه من مداخيل مرتفعة يعتبر مصدر مالي مهم ومعتبر لإنجاز المشاريع التنموية بمختلفها في شتى المجالات والاختصاصات التي تخدم المجتمع.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول أن المدخول الأكبر ارتفاعا مثله قطاع الضرائب، وهذا راجع لكثرة النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية بالمدينة، فكلما كثرت كلما زادت قيمة الضرائب وارتفعت نسبتها، وكلما انخفضت كلما انخفض رأس المال المجموع من الضرائب، وبالتالي قلة المدخول ونقص رأس مال الخزينة، وقلة المشاريع التنموية.

والزائر لمدينة العلمة من خلال تجواله في المدينة يلاحظ حركة كبيرة وأعمال سارية على قدم وساق في مختلف المجالات والقطاعات، وخاصة قطاع البناء والتعمير، وحركة التجديد التي تشهدها معظم المقرات الإدارية التابعة للبلدية، وهذا ناتج عن ارتفاع مدخول الدائرة الشيء الذي أدى إلى التفكير في التجديد وخلق منشآت أخرى تخدم المواطن والفرد الذي يعتبر أهم عنصر يساهم في ترقية وتطوير المنطقة بثقافته وأفكاره وبما يساهم فيه من خلال دفع الضرائب وممارسة مختلف النشاطات التي تنعكس على الدائرة بالفائدة والنفع وعلى مجمل أفراد المجتمع بتوفير أسباب الراحة وكل متطلبات الحياة الاجتماعية.

ولمعرفة مدى أهمية دائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف ككل من حيث المداخيل والثروة، لدينا الجدول التالي الذي يعكس الدور الحقيقي الذي تلعبه الدائرة لإثراء الولاية ومكانتها من خلال ما تحققه من أرباح ومداخيل تخدم الولاية بصفة عامة .

جدول رقم (26) : يوضح نسبة مداخيل دائرة العلمة بالنسبة لولاية سطيف، إحصائيات 2008.

المداخيل بالدينار	دائرة العلمة	ولاية سطيف	النسبة
ممتلكات البلدية	113.321.491	464.395.919	% 24.40
الخدمات	7.090.554	55.189.877	% 12.84
الضريبة	544.409.188	1950.315.660	% 27.91
المجمـــــــــوع	**664.821.233**	**2469.901.456**	**% 26.91**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف

سبق وأن ذكرنا صدور عدد كثير من القرارات الوزارية لتصبح دائرة العلمة ولاية، لكن تدخلات ولايات سطيف بالرفض حال دون ذلك، لأن هذه المدينة تعتبر بالنسبة للولاية مصدرا مهما لمداخيلها وزيادة رأس مالها، والجدول أعلاه يثبت هذا القول، فالملاحظ من خلال الجدول استحواذ دائرة العلمة وحدها على نسبة 26.91 %، من المداخيل الإجمالية لولاية سطيف بأكملها، هذا رغم صغر مساحة الدائرة مقارنة بالدوائر الأخرى مع العلم بوجود 20 دائرة أخرى في الولاية، ونسبة الضرائب وحدها مثلت 27.91% بالمئة من نسبة الضرائب الإجمالية للولاية، وهي نسبة مرتفعة جدا تخدم الولاية والدائرة في آن واحد.

وارتفاع المداخيل بالنسبة لمنطقة ما يعتبر كدليل على تطورها وتقدمها وسيرها على خطى ثابتة نحو التنمية الحضرية، وتنمية مختلف القطاعات التي تخدم الفرد والمجتمع ، وبطبيعة الحال فإن هذا الارتفاع في المداخيل لم يتحقق إلا بالعمل الجاد والدؤوب، وكما ذكرنا سابقا فإن المدينة تحتوي على مجمل النشاطات الاقتصادية والتجارية التي تجعلها في المرتبة الرائدة، فوجود المصانع و المحلات التجارية ساهم بشكل كبير في خلق الثروة بمختلف أنواعها في المنطقة، وهذا بدوره ساعد على ظهور نشاطات أخرى وجديدة وشجع على التفكير في الاستثمار الناتج عن الأرباح المرتفعة والأموال المدخرة، وكلها عوامل شاركت بصفة مباشرة وغير مباشرة وأصبحت وحدة متكاملة وقوة كبيرة شملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، فكل ما هو موجود في المدينة من مظاهر حضرية تنم عن التطور والتقدم سببها الأول والأخير هو الصناعة والتجارة وما ينعكس عنهما من آثار على شتى جوانب الحياة الاجتماعية.

2 ـ نتــــــــائج الدراســــــة :

تشير البيانات الميدانية والمعلومات الكمية المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية حول التصنيع والتنمية الحضرية، إلى عدة آثار تحدثها عمليات التصنيع والوحدات الصناعية على المنطقة، منها ما هو متعلق بالسكان وتجمعاتهم وهجرتهم، ومنها ما هو متعلق بمختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى، كالنقل والخدمات بما فيها التجارة بالإضافة إلى مؤشرات الثروة والغنى من خلال مجموع المداخيل من كل القطاعات، وفيما يلي سيتم استخلاص النتائج المتعلقة بالدراسة تبعا لفرضياتها.

أ - على ضوء الفرضية الجزئية الأولى :

حيث كانت الفرضية الجزئية الأولى على النحو التالي :

"يساهم التصنيع في التنمية الاجتماعية لسكان المناطق الصناعية وزيادة كثافتهم".

*** ومؤشراتها كالتالي :**

- يعتبر كعامل من عوامل هجرة السكان من المناطق غير الصناعية إلى المناطق الصناعية.
- يوفر فرص للعمل ويساهم في خلق مناصب للشغل.
- سبب من أسباب جذب اليد العاملة، وخلق التجمعات السكانية.

فالتنمية الاجتماعية كما سبق وأن عرفناها هي :" العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي"

ومن خلال الدراسة الميدانية والبيانات الإحصائية تبين أن المصانع والوحدات الصناعية وما نتج عنها من عمليات صناعية، ساهمت بشكل كبير في التنمية الاجتماعية لدائرة العلمة من خلال المؤشرات والنقاط التالية:

- أن عملية التصنيع كانت سببا في التجمعات الحضرية الجديدة والتجمعات السكانية الرئيسية والثانوية، حيث مثلت نسبة سكان الدائرة بالنسبة للولاية ككل 13.12%، من مجمل السكان، وهي نسبة مرتفعة جدا مع العلم بوجود 20 دائرة أخرى بالولاية وكلها تكبرها مساحة، بالإضافة إلى أن التصنيع كان سببا في هجرة العديد من الأفراد والعائلات من المناطق المجاورة والريفية والولايات الأخرى إلى المدينة بحثا عن مناصب الشغل وفرص العمل وظروف اجتماعية أفضل لتلبية رغباتهم وحاجاتهم اليومية.

- كذلك مثلت الدائرة نسبة 29.70%، من مجمل المناطق السكنية الحضرية الجديدة لولاية سطيف، وهذا دليل على الزيادة السكانية المرتفعة للدائرة وظهور تجمعات سكانية جديدة، ومن أهم العوامل والأسباب في ذلك توفر المدينة على مختلف النشاطات الاقتصادية خاصة الصناعية التي تعتبر من أبرز عوامل جذب السكان واليد العاملة.

- أما إذا أتينا إلى توفير مناصب الشغل وجذب اليد العاملة فنجد قطاع التصنيع قد وفر نسبة 11.79 %، من اليد العاملة الإجمالية بالدائرة، وهو ما يقارب 4475 منصب شغل، وهو عدد كبير وجد معتبر بالنظر إلى ما يحققه هذا العدد من مداخيل إضافية للعائلات والأفراد، بالإضافة إلى الادخار وتحسين ظروف المعيشة ، وبطبيعة الحال فهذا الشيء بدوره يساهم بشكل كبير في الحد من البطالة وظاهرة الفقر والتشرد ونقص الآفات الاجتماعية.

ب- على ضوء الفرضية الجزئية الثانية :

كانت الفرضية كالتالي :

"يساهم التصنيع في تنمية المناطق الصناعية اقتصاديا ".

*** ومؤشراتها هي :**

- يساهم في زيادة دخل الأفراد، وتحسين ظروف المعيشة.
- يعتبر كمحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والنقل والاستثمار.
- يعتبر من أهم مصادر الثروة والغنى من خلال الأرباح والمداخيل التي يحققها .

فالتنمية الاقتصادية هي :" عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن لتلبية مختلف حاجاته الاقتصادية والاجتماعية"

ومن خلال ما توصلنا إليه بفضل الدراسة الميدانية والبيانات الإحصائية والنسب المئوية تبين أن هناك عدة آثار اقتصادية تحدثها عملية التصنيع في المناطق الصناعية، يمكننا أن نوردها من خلال النقاط التالية :

- ساهمت عملية التصنيع في توفير عدة مناصب شغل لعدد كبير من الأفراد، هذا الشيء ساهم بشكل كبير في تحسين الحالة الاقتصادية لعدد كبير من العائلات والأسر، وبالتالي زيادة دخل الأفراد وتحسين الظروف المعيشية، وهذا بدوره كما ذكرنا سابقا يعتبر من أهم عوامل الحد من البطالة والقضاء على الفقر والتشرد، حيث أن نسبة البطالة في مدينة العلمة قدرت بـ 5.17%،

وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يعكس تحسن وتطور المستوى الاقتصادي للمدينة.

- ساهم التصنيع بشكل كبير في تحريك الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كالتجارة والنقل والمواصلات، فمعظم المحلات التجارية تقتني سلعها وبضائعها من المصانع المتواجدة بالمنطقة ومعظمها يمول مختلف الوحدات الصناعية بالمواد الأولية، وهذا يعتبر مساهمة في خلق مناصب شغل في النشاطات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للنقل والمواصلات، فنقل المنتجات الصناعية يستلزم توفير وسائل نقل حديثة وسائقين لتوصيل وشحن البضائع، بالإضافة إلى وسائل نقل لتوصيل وإرجاع العمال المهنيين المشتغلين في شتى القطاعات الصناعية.

- أضف إلى ذلك أن زيادة دخل الأفراد وارتفاعه ينتج عنه الادخار، والذي بدوره من أهم عوامل التفكير في الاستثمار وخلق نشاطات تجارية وصناعية أخرى، فمعظم العمال اللذين لديهم فائض في الدخل يستثمرونه في إنشاء نشاطات أخرى تساعدهم على رفع وزيادة أرباحهم ومداخيلهم وتحسين ظروف معيشتهم، وحتى المساهمة في تحسين وتطوير مختلف القطاعات بالمدينة سواء كانت ثقافية أو صحية أو اجتماعية.

- بالنسبة للثرة والغنى فالتصنيع من أهم وأنجع الوسائل في جمع الأرباح والثروة بالنسبة للأفراد وبالنسبة للمدينة ككل من خلال ما تجنيه السلطات المعنية من ضرائب ومداخيل من مختلف النشاطات الصناعية، فقد سجلت مدينة العلمة نسبة 27.91%، من النسبة الكلية للضرائب لولاية سطيف واستحوذت وحدها على نسبة 26.91 %، من المداخيل الإجمالية للولاية، وهذا دليل على أن للتصنيع إلى جانب النشاطات الأخرى دور أساسي ومهم في زيادة رأس مال المنطقة الذي بدوره يستغل في خدمة الأفراد والمشاريع التي تعود بالنفع والفائدة على كل فئات المجتمع وطبقاته.

ج- على ضوء الفرضية العامة :

يلعب التصنيع دورا أساسيا في التنمية الحضرية.

فالمقصود بالتنمية الحضرية في هذه الدراسة :"عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا".

ومن خلال الدراسة وما تم التوصل إليه على ضوء الفرضية الجزئية الأولى والفرضية الجزئية الثانية فإنه يمكن القول بأن التصنيع حقيقة يلعب دورا أساسيا في التنمية الحضرية من خلال التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

فهو يساهم في التنمية الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير دخل إضافي لكل الأفراد والعائلات المشتغلة في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى أنه يعتبر من أهم أسباب خلق التجمعات السكانية الحضرية، وجذب اليد العاملة، وبالتالي ظهور مناطق حضرية جديدة تسعى إلى تحقيق الرقي والتقدم والازدهار من خلال ممارسة مختلف النشاطات، وبتوفير عملية التصنيع لمختلف مناصب الشغل يحد من انتشار البطالة والآفات الاجتماعية بأنواعها.

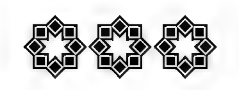
أما من الناحية الاقتصادية فهو كذلك يعتبر من أهم عوامل زيادة دخل الأفراد وارتفاع نسبة ادخارهم مما يؤدي إلى الاستثمار والتفكير في مشاريع جديدة تخدم كافة المجتمع، كذلك يعتبر من أهم مصادر زيادة الربح والثرة والغني من خلال ما يجمع من الضرائب والفوائد والتي بدورها تستغل في مشاريع اقتصادية واجتماعية ثقافية، بمعنى تحقيق تنمية شاملة في كل القطاعات والمجالات المكونة للمجتمع.

ومما سبق فالتصنيع يساهم بشكل كبير في التنمية الحضرية للمناطق والمدن الصناعية من خلال تميتها اجتماعيا واقتصاديا، وبطبيعة الحال فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون داخل المناطق الحضرية، وعليه فإن كل ما يساهم في تنمية المجتمعات في شتى القطاعات والمجالات يدخل ضمن التنمية الحضرية، ذلك لأن الوسط الحضري يتشكل من مجمل القطاعات والفئات التي تعمل متعاونة ومتضامنة لتنمية وتطوير المجتمع والعمل على تحسين مختلف الظروف المعيشية.

ج- النتيجة العامة :

المتتبع لتتطور المجتمعات وتقدمها وازدهارها يلحظ بشكل عام أو خاص توفر مجموعة من العوامل والخصائص والأسباب ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا التطور، وتعتبر الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي دفعت عجلة التطور الحديث الذي نلحظه حاليا، فمن خلالها تم اختراع مختلف الآلات والمكنات التي سخرت لخدمة الفرد والمجتمع، ومع تطور الوقت ظهرت التكنولوجيات الحديثة التي بدورها لعبت دورا أساسيا في التطور الحديث في شتى المجالات والقطاعات.

وعامل التصنيع ونشوء المناطق الصناعية هو أهم الأسباب التي ساهمت في تطوير مختلف المدن والمناطق لما له من دور في التنمية الحضرية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولما له من فعالية في تحقيق الحياة المتطورة والمزدهرة للفرد والمجتمع.



خاتمة

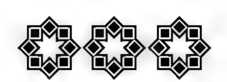
خاتمة :

تناولت الدراسة الراهنة موضوع التصنيع والتنمية الحضرية محاولة الكشف في شقيها النظري والميداني عن الدور الذي تلعبه عملية التصنيع في تنمية المناطق والمدن الصناعية حضريا، حيث تبين من خلال الدراسة النظرية أن عملية النمو والتطور التي يشهدها العالم حاليا لم تأتي من فراغ بل جاءت نتيجة الثورة الصناعية التي من خلالها انطلقت الشعلة الأولى للتطور والتقدم في مختلف العلوم، وكذلك تبين من خلال الدراسة الميدانية والتي كانت بمدينة العلمة أن للتصنيع دور هام في تطوير المدن وتحقيق تنمية شاملة تشمل مختلف القطاعات والمجالات.

والسبب الرئيسي الذي قادنا إلى هذه الدراسة هو ما نلاحظه من فرق كبير بين المدن الصناعية وغير الصناعية قياسا على ما نعيشه في واقعنا الجزائري، فالمناطق التي تحتوي على وحدات صناعية تكون فيها حركة كثيفة في مختلف نشاطات الحياة، وتجذب إليها اليد العاملة من كل الجهات، وتتوفر على مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية. بينما المناطق التي تنعدم فيها الصناعة فهي مناطق نستطيع القول عليها أنها مناطق ميتة من جميع النواحي سواء من ناحية النشاط الاقتصادي أو من ناحية الحركة التنموية، وهذا بسبب هجرتها وهروب مختلف سكانها وفئاتها الاجتماعية إلى حيث يجدون أسباب الراحة والظروف الاقتصادية التي تسمح لهم بالحصول على العمل لتوفير قوتهم وقوت عائلاتهم.

وقضايا التنمية والنمو كانت وما زالت محل اهتمام الباحثين في المحافل الدولية ومراكز الأبحاث، خاصة المهتمين بالسياسات التنموية في كل البلدان المتقدمة والنامية، وقد شغلت اهتمام الكثير من العلماء والباحثين بداية من آدم سميث وكارل ماركس إلى غاية ألان توران وبودون وغيرهم، وهذا لما تحققه التنمية من راحة واستقرار للعنصر البشري.

لهذا فإن هذه الدراسة اعتبرت مجمل الدراسات السابقة في هذا المجال كنقطة بداية منذ بدايتها إلى غاية نهايتها مستعينة بما توصل إليه مختلف الباحثين السابقين للوصول إلى نتائج جديدة، وما نرجوه أن تكون هي بدورها نقطة بداية للأجيال القادمة في مجال البحث والدراسة للإتيان بالجديد وكل ما يخدم الإنسانية بصفة عامة، والتعرف على الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإنسانية والطرق أو السبل التي يمكن من خلالها إدماج هذه الحقائق والأبعاد ضمن مفاهيم وأفكار تترجم على أرض الواقع لصالح البشرية وازدهارها وتقدمها.



قائمة المراجع

قائمـــة المـــراجع

I - المـراجع باللغة العــربية :

1 - الكتب باللغة العربية :

1 - أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي: **التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.

2 - أسامة عبد الرحمن: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (57)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

3 - أندرو وبستر: **علم اجتماع التنمية**، ترجمة : عبد الهادي محمد والي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995.

4 - إيان ج : **البيئة والإنسان عبر العصور** ، ترجمة : السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة (222)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

5 - بشير محمد التيجاني: **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجـزائر، 1987.

6 - مؤتمر القمة العالمية : **التنمية المستدامة**، جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002.

7 - توني بارنت: **علم الاجتماع والتنمية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1992.

8 - حربي محمد موسى عريقات : **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1992.

9 - حسن الساعاتي: **التكنولوجيا والمجتمع**، بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجي، دار المعرفة، مصر، 1962.

10 - حسن الساعاتي: **علم اجتماع الصناعي**، دار المعـرفة، مصر، 1976.

11 - حسن عبد الحميد رشوان : **المجتمع والتصنيع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.

12 - حسن علي حسن : **المجتمع الريفي والحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991.

13 - حسين كامل سليم : **تاريخ أوروبا الاقتصادي في القرن التاسع**، دار نشر الثقافية، الإسكندرية، 1958.

14 - خير الله عصار: **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

15 - خيرالدين علي عويسي: **دليل البحث العلمي**،ط1، دار البحث الفكري، القاهرة،1997.

16 - درويش حسن : **التنمية الاقتصادية**، ط1، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977.

17 - رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني: **البيئة ومشكلاتها** ، سلسلة عالم المعرفة (22)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

18 - سليمان الرياشي وآخرون: **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.

19 - سمير أمين: **علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الإيديولوجي العربي**، ط1، دار الحداثة، لبنا، 1995.

20 - السيد الحسيني : **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

21 - السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت.

22 - شيهوب مسعود : **أسس الإدارة المحلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

23 - عبد الإله أبو عياش: **أزمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

24 - عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب: **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

25 - عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ، سلسلة عالم المعرفة (44)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

26 - عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977.

27 - عبد الباسط محمد حسن: **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة، 1972..

28 - عبد الحميد دليمي : **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،د ت.

29 - عبد الرحمن ابن خلدون : **المقدمة**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

30 - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ط2، ج2، المطبعة الشعبية، الجزائر، د.ت.

31 - عبد العزيز بوودن: **البحث الاجتماعي، المراحل، الأساليب والتقنيات**،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2005.

32 - عبد العزيز عبد الله الجلال: **تربية اليسر وتخلف التنمية** ، سلسلة عالم المعرفة (91)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.

33 - عبد العليم محجوب : **الإدارة العامة وتنمية المجتمع**، مركز تنمية العالم العربي، لبنان، 1962.

34 - عبد القادر محمود رضوان: **سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.

35 - عبد الكريم عبد السادة النصار: **التصنيع وأثره في التغير الاجتماعي**، منشورة وزارة الإعلام والثقافة، العراق، 1977.

36 - عبد الوهاب حلمي: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

37 - عدنان كركور : **التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها**، مكتبة الشعب، الجزائر، 1981.

38 - العشري حسين درويش : **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

39 - علي عبد المعطي محمد السرياقومي: **أساليب البحث العلمي**،ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1988.

40 - علي لطفي : **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.

41 - عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

42 - غريب محمد السيد، السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

43 - فضيل دليو : **أنواع المعاينة في البحوث الاجتماعية**، مطابع دار البحث، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

44 - فضيل دليو، علي غربي، وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

45 - قيرة إسماعيل وغربي علي: **سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001.

46 - كلارك وآخرون: **الصناعة وأثرها على المجتمعات والأفراد**، ترجمة برهان الدجاني، فرنكلين للطباعة بيروت، 1962.

47 - لوجلي صالح الزوي: **علم الاجتماع الحضري**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.

48 - مارتين بويشمان : **التصنيع في البلدان النامية** ، دار التقدم العربي، دمشق، د ت.

49 - مالك بن نبي : **مشكلة الثقافة**، ترجمة : عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، د ت.

50 - مالك بن نبي: **فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981.

51 - محمد الجوهري : **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979.

52 - محمد الجوهري: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

53 - محمد الغريب عبد الكريم: **البحث العلمي، التصميم والمنهج والإجراءات**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982.

54 - محمد بومخلوف : **التوطين الصناعي وآثاره العمرانية**، أطروحة دكتوراه الدولة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.

55 - محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، ط 1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

56 - محمد زكي شافعي: محاضرات في التنمية والتخطيط، دار الأحد، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1973.
57 - محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية،المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2001.
58 - محمد صلاح بسيوني : التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية ، الإسكندرية، 1977.
59 - محمد عارف: المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي،ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1975.
60 - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، مصر، د ت.
61 - محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ، 1986.
62 - محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
63 - محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
64 - محمد علي الليث : التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976.
65 - محمد علي محمد وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974.
66 - محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي،دار النهضة العربي، القاهرة،1983.
67 - محمد فؤاد حجازي : الأسرة والتصنيع، ط 2، مطبعة التقدم، القاهرة، 1975.
68 - محي الدين صابر : التغير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1962.
69 - محي الدين مختار: الاتجاهات النظرية في منهجية العلوم الاجتماعية،معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر،1981.
70 - مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 1996.
71 - مصطفى الخشاب: الاجتماع العائلي ، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
72 - معن خليل عمر : مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.
73 - منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
74 - منشورات جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، مطبعة المعهد الوطني، الجزائر، 1976.
75 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي. 1989.
76 - موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،تدريبات علمية،ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
77 - نامق صلاح الدين : نظريات النمو الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

78 - نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
79 - نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث**، ط 2، القاهرة، 1975.
80 - وزارة الإعلام والثقافة : **الاختيار الصناعي الجزائري**، نوفمبر 1971.
81 - يموت عبد الهادي: **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية**، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.

2 ـ الرسائل الجامعية :

83 - أحمد عقاقبة : **خطر الفيضانات في المناطق شبه الجافة، دراسة حالة مدينة العلمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة باتنة، 2005.
84 - جلود رشيد: **دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية** - دراسة حالة بلدية المسيلة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006.
85 - جمعون نوال: **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2004.
86 - حسين تومي : **مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1962-1989)**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ، 1998.
87 - خلاف بومخيلة : **جمهور الطلبة الجزائريين ووسائل الإعلام المكتوبة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
88 - رزقي عبود : **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1996.
89 - زرقين عبود : **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1996.
90 - زرنوج ياسمينة: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005.
91 - عجابي خديجة : **التصنيع والنمو الحضري دراسة ميدانية بعنابة** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، 1989.
92 - فكرون السعيد: **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية** – حالة الجزائر- دراسة نظرية ، رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004.
93 - كنوش عاشور: **صناعة الأسمدة بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.

94 - مصطفى زرواتي : **الإستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 1995.

95 - يوسف بيبي: **دور قطاع المحروقات في التنمية الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1989

1 - المجــلات :

96 - إبراهيم محمد جواد : **نظريات في الثقافة والمثقف**، مجلة النبأ، العدد 44، إيران، 2000.

97 - أحمد هاشم اليوشع : **البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد61، الإمارات العربية، الشارقة، 1999.

98 - ألفت حسن آغا : **الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، مصر، 1991.

99 - إنجي كول : **خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الألفية الثالثة**، المجلة الدولية للعلوم، العدد126، اليونسكو، 1999.

100 - بوبكر بوخريسة: **مجلة الباحث**، ع 2، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.

101 - عبد السلام آدم الذرعاني : **التنمية الحضرية**، مجلة زهراء الكويت، الكويت، 2006.

II - المراجع باللغة الأجنبية :

*102 - Ben Achenhou A : **Planification et Développement en Algérie (1962–1980)**, Imprimerie Commercial, Alger,1980 .*

*103 - Benissad M.E : **Economie de développement de L'algerie** ,O.P.U, Alger,1979.*

*104 - C.BOUNI : **L'enjeu des indications du développement,** notions, sciences et sociétés, vol 6, 1998.*

*105 - Hachemi Larbi : **Options sur l'économie algériennes**, sned, Alger,1973.*

*106 - Hamid Thamar :**Structure et model de développement de L'algerie, sned**, Alger,1974.*

*107 - Lavoisier : **Le développement durable**, Revue Française de gestion, N152, HERMES, 2004.*

III - المراجع الإلكترونية :

1 - الموسوعات الإلكترونية :

108 - <u>الموسوعة العربية العالمية</u>، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود، 2008.

109 - <u>موسوعة ويكيبيديا العربية</u>: موســـوعة إلكترونية عربيـــة عالمية ، 2008.

110 - ***ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS***, *S.A, France.2002.*

111 - ***Google earth 2009.***

2 – مــواقـع الانــترنيت :

112 - ***http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp.***

113 - ***http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp***

114 - ***http://ar.wikipedia.org/wiki/.تنمية_اقتصادية***

115 - ***http://s0s0.com/vb/showthread.php?t=9904***

116 - ***http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=1164***

117 - ***http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm***

118 - ***http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm.***

119 - ***http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=14959.***

120 - ***http://alhjra.awardspace.com/taref.htm.***

121 - ***http://www.awan.com/node/16536.***

122 - ***http://www.gihane.com/academy/showthread.php?t=142.***

123 - ***http://ar.wikipedia.org/wiki/.تجارة 08/02/2009***

124 - ***http://www.brooonzyah.net/vb/t25652.html.***

125 - ***http://www.el-eulma.com/presentation.htm.***

126 - ***http://2dab.org/vb/showthread.php?t=6137.***

127 - ***http://sadomar.maktoobblog.com/1425434/المنهج-التاريخي/.***

128 - ***http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=57014.***



الملاحق

دليل المقابلة

ملاحظة: كل الأسئلة المطروحة من خلال هذه المقابلة هي لخدمة البحث العلمي لا غير.

1 ـ أسئلة عامة حول المدينة :

1- ما هي الأهمية التي يحتلها موقع المدينة ؟
2- ما هو ترتيب مدينتكم من حيث النشاط الاقتصادي بالنسبة لولاية سطيف ؟
3- ما هو النشاط الاقتصادي الأكثر انتشارا بالمدينة ؟
4- هل تعتبر المدينة منطقة صناعية ؟
5- ما هي أهم اتجاهات توسع المدينة ؟
6- ما هي أهم أسباب التوسع الذي تشهده المدينة ؟

2 ـ أسئلة تتعلق بالسكان وتوزيعهم :

1- كيف يتوزع السكان على المساحة الإجمالية للمدينة؟
2- ما هي أهم التجمعات السكنية المكونة للمدينة؟
3- ما هي أهم المناطق الحضرية الجديدة؟
4- كم تمثل نسبة سكان دائرة العلمة بالنسبة للولاية؟
5- إذا كانت نسبة كبيرة، فما هي أهم العوامل في ارتفاعها؟
6- ما هي أهم المناطق الرئيسية التي ساهمت أكثر في نمو المدينة سكانيا؟

3 ـ أسئلة تتعلق بالتصنيع وقطاع الخدمات :

1- ماذا يمثل القطاع الصناعي بالنسبة للمدينة ككل ؟
2- كم عدد الوحدات الصناعية المنشأة بالمنطقة؟.
3- ما هي أنواع الصناعات القائمة بالمدينة ؟
4- هل للتصنيع علاقة بالنشاط التجاري؟ كيف ذلك؟
5- كيف يساهم التصنيع في تنشيط القطاعات الأخرى ؟
6- هل ساهم التصنيع في التخفيف من نسبة البطالة السائدة في المدينة
7- هل توجد أسواق للبضائع والسلع الصناعية بالمدينة؟

4 ـ أسئلة تتعلق بالشغل والبطالة :

1- ما هي نسبة العمالة في شتى القطاعات بالمدينة ؟
2- ما هي نسبة البطالة المسجلة لديكم؟
3- ما هو عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ؟
4- كم تمثل نسبة اليد العاملة بالمدينة بالنسبة للولاية ككل؟
5- كيف يساهم التصنيع في توفير مناصب الشغل في مختلف القطاعات داخل وخارج المنطقة؟

5 ـ أسئلة تتعلق بالنقل والمواصلات :

1- هل هناك اكتفاء بالنسبة لوسائل النقل والمواصلات بالمدينة ؟
2- كيف تساهم العملية الصناعية في تنشيط عملية النقل؟
3- ما هي نوعية الوسائل المخصصة لنقل البضائع والسلع؟
4- كم هو عدد العمال المشتغلين في قطاع النقل ؟

6 ـ أسئلة تتعلق بالمداخيل والإيرادات الجبائية :

1- ما هي أهم مصادر الدخل بالنسبة للمدينة؟
2- هل المداخيل المسجلة عن طريق الضرائب مرتفعة؟
3- ما هي العوامل المساهمة في زيادة ثروة المنطقة؟
4- كم تمثل نسبة مداخيل المدينة بالنسبة للولاية؟
5- فيما توظف أو تستثمر المداخيل المحصلة ؟

إحصائيات ولاية سطيف 2008

1- التقسيم الإداري للولاية :

الدائرة	البلديات التابعة لـها
1- سطيف	سطيف
2- عين أرنات	عين أرنات ، عين عباسة ، الاوريسية ، مزلوق
3- عين أزال	عين أزال ، عين لحجر ، بيضاء برج ، بئر حدادة
4- عين الكبيرة	عين الكبيرة ، الدهامشة ، أولاد عدوان
5- عين ولمان	عين ولمان ، قلال ، قصر الأبطال ، أولاد سي احمد
6- عموشة	عموشة ، وادي البارد ، تيزي نبشار
7- بابور	بابور ، سرج الغول
8- بني عزيز	بني عزيز ، عين السبت ، معاوية
9- بني ورتيلان	بني ورتيلان ، عين لقراج ، بني شبانه ، بني موجلي
10- بئر العرش	بئر العرش ، البلاعة ، الولجة ، تاشودة
11- بوعنداس	بوعنداس ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بوسلام
12- بوقاعة	بوقاعة ، عين الروى ، بني وسين
13- جميلة	جميلة ، بني فودة
14- العلمة	العلمة ، القلتة الزرقاء ، بازر سكرة
15- قجال	قجال ، أولاد صابر
16- قنزات	قنزات ، حربيل
17- حمام قرقور	حمام قرقور ، ذراع القبيلة
18- حمام السخنة	حمام السخنة ، طاية ، التلة
19- ماوكلان	ماوكلان ، تالة ايفا سن
20- صالح باي	صالح باي ، بوطالب ، الحامة ، أولاد تبان ، الرصفة

توزيع السكان حسب البلديات

البلدية	المساحة	عدد الأسر	السكان			متوسط الأفراد في الأسرة	الكثافة السكانية ش/كلم2
			ذكور	إناث	المجموع		
بني ورثيلان	72,38	1.792	5.431	5.163	10.594	5,91	146,37
عين لقراج	56,23	2.122	7.558	7.041	14.599	6,88	259,63
بني شبانة	73,5	1.791	6.659	6.317	12.976	7,25	176,54
بني موحلي	26,62	1.218	4.403	4.110	8.513	6,99	319,8
مجموع الدائرة	228,73	6.923	24.051	22.631	46.682	6,74	204,09
بوعنداس	36,4	2.448	8.658	8.266	16.924	6,91	464,95
بوسلام	61,1	2.264	8.088	7.690	15.778	6,97	258,23
ايت تيزي	36,55	1.053	3.576	3.450	7.026	6,67	192,23
ايت نوال مزادة	25,35	827	2.809	2.837	5.646	6,83	222,72
مجموع الدائرة	159,4	6.592	23.131	22.243	45.374	6,88	284,65
بوقاعة	60,17	5.322	15.492	15.052	30.544	5,74	505,97
عين الروى	114,7	1.928	5.852	5.666	11.518	5,97	100,42
بنى وسين	56,55	1.892	5.967	5.464	11.431	6,04	202,14
مجموع الدائرة	231,42	9.142	27.311	26.182	53.393	5,84	230,72
حمام القرقور	76,45	2.530	8.033	7.740	15.773	6,23	206,32
ذراع قبيلة	60,5	2.147	7.748	7.144	14.892	6,94	246,15
مجموع الدائرة	136,95	4.677	15.781	14.884	30.665	6,56	223,91
قنزات	61,37	708	1.782	1.754	3.536	4,99	57,62
حربيل	85,7	640	1.890	1.796	3.686	5,76	43,01
مجموع الدائرة	147,07	1.348	3.672	3.550	7.222	5,36	49,11
ماوكلان	88,1	2.291	7.866	7.740	15.606	6,81	177,14
تالة ايفاسن	56,6	2.688	10.421	9.801	20.222	7,52	357,28
مجموع الدائرة	144,7	4.979	18.287	17.541	35.828	7,2	247,6
العلمة	74,2	25.095	76.583	74.766	151.349	6,03	2 043,63
القلتة الزرقاء	134	2.446	7.732	7.579	15.311	6,26	114,26
بازر صخرة	157,18	4.397	14.334	13.603	27.937	6,35	177,74
مجموع الدائرة	365,38	31.938	98.649	95.948	194.597	6,09	533,25
حمام السخنة	180,19	2.195	6.857	6.617	13.474	6,14	74,51
الطاية	143,7	1.578	5.222	5.122	10.344	6,56	71,98
التلة	115,82	1.144	3.852	3.818	7.670	6,7	65,06
مجموع الدائرة	439,71	4.917	15.931	15.557	31.488	6,4	71,19
بئر العرش	139,81	4.267	12.755	12.339	25.008	5,86	178,87
بلاعة	77,67	2.332	7.551	7.248	14.799	6,35	189,66
الولجة	149,52	1.602	4.713	4.568	9.281	5,79	61,84
تاشودة	81,2	1.247	3.853	3.803	7.656	6,14	93,88
مجموع الدائرة	448,2	9.448	28.872	27.958	56.744	6,01	126,3
جميلة	151,64	3.873	12.222	11.931	24.153	6,24	159,22
بنى فودة	158,98	2.852	8.887	8.687	17.574	6,16	110,53
مجموع الدائرة	310,62	6.725	21.109	20.618	41.727	6,2	134,3
مجموع الولاية	6.549,64	244.317	752.619	729.717	1.482.336	6,07	226,23

تاشودة					0,00%		7 656	100%	7.656
مجموع الدائرة					0,00%	17.544	39 286	100%	56.830
جميلة			9.214	9 214	38,15%		14 939	61,85%	24.153
بنى فودة			7.611	7 611	43,31%		9 963	56,69%	17.574
مجموع الدائرة			16.825	16.825	40,32%		24 902	59,68%	41.727
مجموع الولاية	256.539	276.449	100.982	633.970	42,77%	194.862	653.504	57,23%	1.482.336

توزيع السكان حسب المنا طق

البلديات	حضري متازم	حضري	نصف حضري	مجموع الحضر	نسبة السكان الحضريين	نصف ريفي	ريفي	نسبة سكان الريف	المجموع
بني ورثيلان					0,00%	4.717	5 877	100%	10.594
عين لقراج					0,00%	4.674	9 925	100%	14.599
بني شبانة					0,00%	4.330	8 646	100%	12.976
بني موحلي					0,00%		8 513	100 %	8.513
مجموع الدائرة					0,00%	13.721	32 961	100%	46.682
بوعنداس					0,00%	4.983	11 941	100%	16.924
بوسلام					0,00%		15 778	100%	15.778
ايت تيزى					0,00%		7 026	100%	7.026
ايت ن.مزادة					0,00%		5 646	100%	5.646
مجموع الدائرة					0,00%	4.983	40 391	100%	45.374
بوقاعة		22.154		22 154	72,53%		8 390	27,47%	30.544
عين الروى					0,00%	6.541	4 977	100%	11.518
بنى وسين					0,00%		11 431	100%	11.431
مجموع الدائرة		22.154		22 154	41,41%	6.541	24 798	58,59%	53.493
حمام القرقور			9.372	9 372	59,42%		6 401	40,58%	15.773
ذراع قبيلة					0,00%		14 892	100%	14.892
مجموع الدائرة			9.372	9 372	30,56%		21 293	69,44%	30.665
قنزات					0,00%		3 536	100%	3.536
حربيل					0,00%		3 686	100%	3.686
مجموع الدائرة					0,00%		7 222	100%	7.222
ماوكلان					0,00%		15 606	100%	15.606
تالة ايفاسن					0,00%	7.028	13 194	100%	20.222
مجموع الدائرة					0,00%	7.028	28 800	100%	35.828
العلمة		141.920		141 920	93,77%		9 429	6,23%	151.349
القلتة الزرقاء					0,00%		15 311	100%	15.311
بازر صخرة					0,00%	10.596	17 341	100%	27.937
مجموع الدائرة		141.920		141 920	72,93%	10.596	42 081	27,07%	194.597
حمام السخنة					0,00%	6.472	7 002	100%	13.474
الطاية					0,00%		10 344	100%	10.344
التلة					0,00%		7 670	100%	7.670
مجموع الدائرة					0,00%	6.472	25 016	100%	31.488
بئر العرش					0,00%	11.711	13 383	100%	25.094
بلاعة					0,00%	5.833	8 966	100, %	14.799
الولجة					0,00%		9 281	100%	9.281

توزيع السكان حسب المناطق والتجمعات السكنية

توزيع السكان حسب المناطق والتجمعات السكنية

البلدية	تجمع رئيسى	تجمع ثانوي	مجموع لسكان المتجمعين	سكان مبعثرين	المجموع الكلى	نسبةالسكان المتجمعين	نسبة السكان المبعثرين
بني ورثيلان	4.717	5.282	9999	595	10.594	94,38	5,62
عين لقراج	4.674	8.482	13156	1.443	14.599	90,12	9,88
بني شبانة	4.330	7.337	11667	1.309	12.976	89,91	10,09
بني موحلى	5.780	2.055	7835	678	8.513	92,04	7,96
مجموع الدائرة	19.501	23.156	42657	4.025	46.682	91,38	8,62
بوعنداس	4.983	6.957	11940	4.984	16.924	70,55	29,45
بوسلام	4.464	9.228	13692	2.086	15.778	86,78	13,22
ايت تيزى	634	3.146	3780	3.246	7.026	53,8	46,2
ايت نوال مزادة	1.901	1.844	3745	1.901	5.646	66,33	33,67
مجموع الدائرة	11.982	21.175	33157	12.217	45.374	73,07	26,93
بوقاعة	22.154	4.661	26815	3.629	30.444	88,08	11,92
عين الروى	6.541	1.762	8303	3.215	11.518	72,09	27,91
بنى وسين	4.867	5.436	10303	1.128	11.431	90,13	9,87
مجموع الدائرة	33.562	11.859	45421	7.972	53.493	84,91	14,9
حمام القرقور	9.372	4.266	13638	2.135	15.773	86,46	13,54
ذراع قبيلة	2.508	7.911	10419	4.473	14.892	69,96	30,04
مجموع الدائرة	11.880	12.177	24057	6.608	30.665	78,45	21,55
قنزات	1.829	1.004	2833	703	3.536	80,12	19,88
حربيل	1.590	1.618	3208	478	3.686	87,03	12,97
مجموع الدائرة	3.419	2.622	6041	1.181	7.222	83,65	16,35
ماوكلان	2.927	2.868	5795	9.811	15.606	37,13	62,87
تالة ايفاسن	7.028	3.516	10544	9.678	20.222	52,14	47,86
مجموع الدائرة	9.955	6.384	16339	19.489	35.828	45,6	54,4
العلمة	141.920	4.452	146372	4.977	151.439	96,65	3,29
القلتة الزرقاء	4.728	955	5683	9.628	15.311	37,12	62,88
بازر صخرة	6.506	5.621	12127	15.810	27.937	43,41	56,59
مجموع الدائرة	153.154	11.028	164182	30.415	194.597	84,37	15,63
حمام السخنة	6.471	577	7048	6.426	13.474	52,31	47,69
الطاية	1.927	3.699	5626	4.718	10.344	54,39	45,61
التلة	2.004	693	2697	4.973	7.670	35,16	64,84
مجموع الدائرة	10.402	4.969	15371	16.117	31.488	48,82	51,18
بئر العرش	11.711	3.476	15187	9.907	25.094	60,52	39,48
بلاعة	5.832	1.019	6851	7947	14.799	46,29	53,7
الولجة	2.382	1.066	3448	5.833	9.281	37,15	62,85
تاشودة	1.810	0	1810	5.846	7.656	23,64	76,36

مجموع الدائرة	21.735	5.561	27296	29.533	56.830	48,03	51,97
جميلة	9.214	7.455	16669	7.484	24.153	69,01	30,99
بني فودة	7.611	1.977	9588	7.986	17.574	54,56	45,44
مجموع الدائرة	16.825	9.432	26257	15.470	41.727	62,93	37,07
مجموع الولاية	850.098	258.701	1108799	373.536	1.482336	74,8	25,2

معطيات إجمالية

البلدية	عدد السكان				معد لات			
	الناشطين	المشتغلين	مساعدين اسر	البطالين	البطالة	النشاط	الشغل	التشغيل
بني ورثيلان	2439	1822	307	310	12,71%	38,2	17,2	28,54
عين لقراج	3054	2368	386	300	9,82%	34,71	16,22	26,91
بني شبانة	2172	1508	342	322	14,83%	27,77	11,62	19,28
بني موحلي	2084	1310	305	469	22,50%	40,62	15,39	25,53
مجموع الدائرة	9749	7008	1340	1401	14,37%	34,36	15,01	24,91
بوعنداس	3116	2161	493	462	14,83%	30,55	12,77	21,19
بوسلام	2994	1767	471	756	25,25%	31,48	11,2	18,58
ايت تيزي	1275	678	200	397	31,14%	30,11	9,65	16,01
ايت نوال مزادة	1030	585	162	283	27,48%	30,27	10,36	17,19
مجموع الدائرة	8415	5191	1326	1898	22,55%	30,75	11,44	18,98
بوقاعة	7616	6196	878	542	7,12%	41,37	20,29	33,66
عين الروى	2886	2203	423	260	9,01%	41,57	19,13	31,73
بني وسين	2486	2004	312	170	6,84%	36,08	17,53	29,09
مجموع الدائرة	12988	10403	1613	972	7,48%	40,51	19,45	32,33
حمام القرقور	3658	2693	460	505	13,81%	38,48	17,07	28,33
ذراع قبيلة	2938	2196	400	342	11,64%	32,73	14,75	24,47
مجموع الدائرة	6596	4889	860	847	12,84%	35,49	15,94	26,45
قنزات	1116	646	176	294	26,34%	52,37	18,27	30,31
حربيل	1054	579	165	310	29,41%	47,44	15,71	26,06
مجموع الدائرة	2170	1225	341	604	27,83%	50,15	16,96	28,14
ماوكلان	3274	1922	515	837	25,57%	34,81	12,32	20,43
تالة ايفاسن	4002	3064	503	435	10,87%	32,84	15,15	25,14
مجموع الدائرة	7276	4986	1018	1272	17,48%	33,74	13,92	23,09
العلمة	36758	29704	5152	1902	5,17%	40,3	19,63	32,56
القلتة الزرقاء	3533	2638	484	411	11,63%	38,29	17,23	28,59
بازر صخرة	7401	5582	932	887	11,98%	43,96	19,98	33,15
مجموع الدائرة	47692	37924	6568	3200	6,71%	40,68	19,49	32,34
حمام السخنة	3875	2066	625	1184	30,55%	47,72	15,33	25,44
الطاية	2621	1228	426	967	36,89%	42,04	11,87	19,7
التلة	1852	1183	253	416	22,46%	40,06	15,42	25,59
مجموع الدائرة	8348	4477	1304	2567	30,75%	44	14,22	23,59
بئر العرش	6703	3842	1089	1772	26,44%	44,47	15,31	25,49

بلاعة	3499	2012	570	917	26,21%	39,23	13,6	22,56
الولجة	2202	1251	289	662	30,06%	39,37	13,48	22,36
تاشودة	1783	884	273	626	35,11%	38,64	11,55	19,16
مجموع الدائرة	14187	7989	2221	3977	28,03%	41,3	14,06	23,36
جميلة	5617	4206	715	696	12,39%	38,59	17,41	28,89
بني فودة	4284	3226	555	503	11,74%	40,45	18,36	30,46
مجموع الدائرة	9901	7432	1270	1199	12,11%	39,34	17,81	29,55
مجموع الولاية	361536	261545	49618	50373	13,93%	40,42	17,64	29,28

توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي

البلدية	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال لعمومية	الخدمات	الإدارة	التجارة	المجموع
بني ورثيلان	213	215	473	405	101	415	1 822
عين لقراج	277	279	614	526	131	539	2 368
بني شبانة	176	178	391	335	84	343	1 508
بني موحلي	153	155	340	291	73	298	1 310
مجموع الدائرة	820	827	1 819	1 558	389	1 596	7 008
بوعنداس	253	255	561	480	120	492	2 161
بوسلام	207	209	459	393	98	402	1 767
ايت تيزي	79	80	176	151	38	154	678
ايت نوال مزادة	68	69	152	130	32	133	585
مجموع الدائرة	607	613	1 347	1 154	288	1 182	5 191
بوقاعة	725	731	1 608	1 377	344	1 411	6 196
عين الروى	258	260	572	490	122	502	2 203
بني وسين	234	236	520	445	111	456	2 004
مجموع الدائرة	1 217	1 228	2 700	2 313	577	2 369	10 403
حمام القرقور	315	318	699	599	149	613	2 693
ذراع قبيلة	257	259	570	488	122	500	2 196
مجموع الدائرة	572	577	1 269	1 087	271	1 113	4 889
قنزات	76	76	168	144	36	147	646
حربيل	68	68	150	129	32	132	579
مجموع الدائرة	143	145	318	272	68	279	1 225
موكلان	225	227	499	427	107	438	1 922
تالة ايفا سن	358	362	795	681	170	698	3 064
مجموع الدائرة	583	588	1 294	1 108	277	1 135	4 986
العلمة	3 475	3 505	7 708	6 603	1649	6 764	29 704
القلتة الزرقاء	309	311	685	586	146	601	2 638
بازر صخرة	653	659	1 449	1 241	310	1 271	5 582
مجموع الدائرة	4 437	4 475	9 841	8 431	2105	8 635	37 924

حمام السخنة	242	244	536	459	115	470	2 066
الطاية	144	145	319	273	68	280	1 228
التلة	138	140	307	263	66	269	1 183
مجموع الدائرة	524	528	1 162	995	248	1 019	4 477
بئر العرش	450	453	997	854	213	875	3 842
بلاعة	235	237	522	447	112	458	2 012
الولجة	146	148	325	278	69	285	1 251
تاشودة	103	104	229	197	49	201	884
مجموع الدائرة	935	943	2 073	1 776	443	1 819	7 989
جميلة	492	496	1 091	935	233	958	4 206
بني فودة	377	381	837	717	179	735	3 226
مجموع الدائرة	870	877	1 929	1 652	412	1 692	7 432
مجموع الولاية	30 601	30 862	67 871	58 141	14516	59 554	261 545

توزيع النشاط التجاري عبر البلديات

البلدية	المجموع بالبلدية		الإنتاج الصناعي		الصناعات التقليدية (إنتاج)		الخدمات		التجارة					
									المستوردين		بائع بالجملة		بائع بالتجزئة	
	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي
قنزات	3	48	1	9	0	0	1	6	0	0	0	0	1	33
حربيل	0	45	0	15	0	0	0	14	0	0	0	1	0	15
مجموع الدائرة	3	93	1	24	0	0	1	20	0	0	0	1	1	48
ماوكلان	20	234	7	50	0	2	8	112	3	0	1	2	1	68
تالة ايفاسن	25	434	18	67	0	2	5	171	1	0	1	5	0	189
مجموع الدائرة	45	668	25	117	0	4	13	283	4	0	2	7	1	257
العلمة	1.333	7575	229	614	2	20	107	2009	748	0	155	369	92	4563
القلتة الزرقاء	34	191	14	37	0	1	1	76	18	0	1	5	0	72
بازر سخرة	74	440	44	66	0	0	6	169	15	0	7	12	2	193
مجموع الدائرة	1441	8206	287	717	2	21	114	2254	781	0	163	386	94	4828
حمام السخنة	36	371	13	41	0	0	9	93	9	0	3	6	2	231
الطاية	4	124	3	8	0	0	1	44	0	0	0	3	0	69
التلة	1	56	1	5	0	0	0	24	0	0	0	1	0	26
مجموع الدائرة	41	551	17	54	0	0	10	161	9	0	3	10	2	326
بير العرش	31	465	8	39	1	3	4	149	11	0	5	19	2	255

البلاعة	7	235	4	16	0	0	2	62	0	0	1	3	0	154
الولجة	3	91	2	6	0	0	0	34	1	0	0	3	0	48
تاشودة	2	100	1	5	0	1	1	68	0	0	0	2	0	24
مجموع الدائرة	43	891	15	66	1	4	7	313	12	0	6	27	2	481
جميلة	12	458	6	40	0	0	4	166	1	0	1	7	0	245
بني فودة	19	315	10	39	0	1	3	131	4	0	1	15	1	129
مجموع الدائرة	31	773	16	79	0	1	7	297	5	0	2	22	1	374
مجموع الولاية	5.027	49267	1.747	5280	18	257	903	14222	1.452	0	504	1988	403	27520

قطاع البناء والتعمير

المصدر: مديرية البناء والتعمير و مديرية التخطيط و التاهيئة العمرانية
مديرية السكن والمنشآت العمومية

المناطق الصناعية1 /

الموقع	العدد	المساحة	عدد القطع المنشاة
سطيف	3	8.670.65	232
العلمة	1	248	93
عين ولمان	1	40	للتحديد
عين ازال	1	100	للتحديد
المجموع	5	892.466.7	315

2/ المناطق السكنية الحضرية الجديدة

البلدية	العدد	المساحة(هكتار)	عدد السكنات المحتملة
سطيف	1	171	6.233

عين الكبيرة	1	57.50	2.300
عين ولمان	1	60.00	2.120
بوقاعة	1	86.60	1.250
العلمة	1	129.64	5.024
المجموع	5	504.74	16.927

نقل المسافرين

البلدية	متعاملين		العدد										
	المجموع	منهم خواص	حافلة كبيرة	باص كبير	حافلة صغيرة	مركبة مهيأة	شاحنة مهيأة	باص صغيرة	مركبة مهيأة	المجموع	عدد المقاعد	خطوط خارجية	سيارة أجرة
ماوكلان	22	22	1	0	3	20	0	0	1	25	530	8	5
تالة ايفاسن	18	18	3	0	2	15	0	0	0	20	483	12	14
مجموع الدائرة	40	40	4	0	5	35	0	0	1	45	1013	20	19
العلمة	248	247	45	12	73	80	0	88	0	298	9835	67	222
القلتة الزرقاء	20	20	1	0	4	13	0	1	1	20	430	7	11
بازر سخرة	30	30	1	0	7	23	0	0	0	31	654	12	18
مجموع الدائرة	298	297	47	12	84	116	0	89	1	349	10919	86	251
حمام السخنة	14	14	2	0	8	3	0	0	1	14	365	8	23
الطاية	11	11	0	0	4	7	0	0	0	11	241	3	5
التلة	6	6	0	0	5	1	0	0	0	6	144	3	3
مجموع الدائرة	31	31	2	0	17	11	0	0	1	31	750	14	31
بير العرش	22	22	2	0	12	8	0	0	0	22	578	9	27
البلاعة	9	9	0	0	1	7	0	1	0	9	198	7	22
الوجلة	4	4	0	0	3	2	0	0	0	5	112	2	6
تاشودة	13	13	0	0	3	11	0	0	0	14	279	6	10
جميلة	32	32	0	0	10	25	0	0	2	37	761	16	22
مجموع الدائرة	48	48	3	0	10	28	0	1	0	59	1167	24	65
بني	27	27	0	0	11	20	0	0	0	31	689	13	6

فودة													
مجموع الدائرة	59	59	0	0	21	45	0	0	2	68	1450	29	28
مجموع الولاية	2054	2041	313	224	711	893	10	170	32	2353	79097	709	2285

نقل البضائع

البلدية	عمومي		ذاتي		المجموع	
	عدد الشاحنات	الحمولة	عدد الشاحنات	الحمولة	عدد الشاحنات	الحمولة
بني ورثيلان	49	549	129	727.00	178	1.276.5
عين لقراج	35	289.50	84	427.00	119	716.5
بني شبانة	39	364.50	130	863.50	169	1.228.00
بني موحلى	15	64.00	74	236.00	89	300.00
مجموع الدائرة	138	1.267.50	417	2.253.50	555	3.521.00
بوعنداس	133	1.601.00	320	2.493.00	453	4.094.00
بوسلام	36	343.50	107	525.00	143	868.50
ايت تيزى	50	731.50	39	449.00	89	1.180.50
ايت نوال مزادة	7	32.50	12	62.50	19	95.00
مجموع الدائرة	226	2.708.50	478	3.529.50	704	6.238.00
بوقاعة	167	1.894.00	228	1.558.00	395	3.452.00
عين الروى	48	639.00	44	349.50	92	988.50
بني وسين	54	836.00	42	219.50	96	1.056.00
مجموع الدائرة	269	3.369.50	314	2.127.00	583	5.496.50
حمام القرقور	84	1.122.50	93	975.00	177	2.097.50
ذراع قبيلة	35	394.00	122	474.50	157	868.50
مجموع الدائرة	119	1.516.50	215	1.449.50	334	2.966.00
قنزات	8	28.50	22	103.00	30	131.50
حربيل	12	104.50	25	230.50	37	335.00
مجموع الدائرة	20	133.00	47	333.50	67	466.50
ماوكلان	76	1.097.00	106	817.50	182	1.914.50
تالة ايفاسن	104	1.282.00	250	1.729.00	354	3.011.00
مجموع الدائرة	180	2.379.00	356	2.546.50	536	4.925.50
العلمة	551	5.674.00	1.257	9.793.00	1.808	15.467.00
القلتة الزرقاء	43	396.00	67	382.50	110	778.50
بازر سخرة	78	747.00	441	2.255.0	519	3.002.00
مجموع الدائرة	672	6.817.00	1.765	12.430.50	2.437	19.247.50
حمام السخنة	24	330.50	154	877.00	178	1.207.50
الطاية	13	120.00	130	524.50	143	644.50

التلة	11	115.50	64	283.50	75	399.00
مجموع الدائرة	48	566.00	348	1.685.00	396	2.251.00
بير العرش	60	702.50	265	1.351.50	325	2.054.00
البلاعة	17	69.50	79	290.50	96	360.00
الولجة	10	112.50	76	396.50	86	509.00
تاشودة	37	232.50	29	119.50	66	352.00
مجموع الدائرة	124	1.117.00	449	2.158.00	573	3.275.00
جميلة	90	835.50	93	546.00	183	1.381.50
بني فودة	74	1.129.50	73	577.00	147	1.706.50
مجموع الدائرة	164	1.965.00	166	1.123.00	330	3.088.00
مجموع الولاية	5.954	66.392.00	15.698	11.520.50	21.652	177.912.50

نقل البضائع

المحطة	عدد المقطورات		الحمولة	الحقيقية
	لتوصيل البضائع	للشحن	وصول البضائع	شحن(ارسال)
سطيف	440	8	8.915	168
مزلوق	51	-	16.780	-
قجال	150	-	17.367	-
العلمة	7503	3	544.048	87
المجموع	8.144	11	587.110	255

الملاحة الجوية

عدد الخطوط المفتوحة	عدد المسافرين
سطيف- الجزائر	55.526
سطيف- ان اميناس	
سطيف - حاسي الرمل	
سطيف- ليون	124.701
سطيف- باريس	
سطيف- مرسيليا	
المجموع	180.227

مؤشر الغنى(الثروة)

البلدية	المداخيل (بالدينار)				مؤ شر الغني
	ممتلاكات البلدية	خدمات	الضريبة	المجموع	
بني ورثيلان	4.402.948	315.000	5.529.839	10.247.787	967,32
عين لقراج	340.000	180.000	2.821.775	3.341.775	228,9
بني شبانة	91.520	5.000	2.045.938	2.142.458	165,11
بني موحلي	236.950	247.699	337.357	822.006	96,56
مجموع الدائرة	5.071.418	747.699	10.734.909	16.554.026	354,61
بوعنداس	6.959.482	0	7.645.591	14.605.073	862,98
بوسلام	654.529	500.000	2.148.518	3.303.047	209,35
ايت تيزي	283.800	39.780	1.432.143	1.755.723	249,89
ايت نوال مزادة	104.000	100.000	490.738	694.738	123,05
مجموع الدائرة	8.001.811	639.780	11.716.990	20.358.581	48,68
بوقاعة	10.001.112	700.000	23.636.263	34.337.375	1.124,19
عين الروى	1.183.026	2.602.094	3.329.432	7.114.552	617,69
بني وسين	520.309	10.000	2.367.956	2.898.265	253,54
مجموع الدائرة	11.704.447	3.312.094	29.333.651	44.350.192	830,64
حمام القرقور	20.020.115	540.000	11.030.378	31.590.493	2.002,82
ذراع قبيلة	551.315	0	1.041.340	1.592.655	106,95
مجموع الدائرة	20.571.430	540.000	12.071.718	33.183.148	1.082,12
قنزات	226.900	4.000	1.073.093	1.303.993	368,78
حربيل	371.275	0	735.938	1.107.213	300,38
مجموع الدائرة	598.175	4.000	1.809.031	2.411.206	333,87
ماوكلان	1.543.116	100.000	3.071.798	4.714.914	302,12
تالة ايفاسن	1.100.000	100.000	3.412.865	4.612.865	228,11
مجموع الدائرة	2.643.116	200.000	6.484.663	9.327.779	260,35
العلمة	108.000.000	6.540.554	525.821.558	640.362.112	4.231,03

118,89	1.820.298	914.278	400.000	506.020	القلتة الزرقاء
810,35	22.638.823	17.673.352	150.000	4.815.471	بازر سخرة
3.416,40	664.821.233	544.409.188	7.090.554	113.321.491	مجموع الدائرة
2.777,27	37.420.892	7.253.087	371.989	29.795.816	حمام السخنة
205,73	2.128.022	832.328	92.250	1.203.444	الطاية
172,73	1.324.822	257.618	638.000	429.204	التلة
1.298,07	40.873.736	8.343.033	1.102.239	31.428.464	مجموع الدائرة
1.500,14	37.515.447	34.642.900	425	2.872.122	بير العرش
156,06	2.309.516	282.636	550.000	1.476.880	البلاعة
154,04	1.429.638	1.011.810	307.750	110.078	الولجة
306,79	2.348.773	25.43	1.550.000	796.230	تاشودة
768,42	43.603.374	35.939.889	2.408.175	5.255.310	مجموع الدائرة
227,01	5.482.912	1.768.694	1.300.000	2.414.218	جميلة
293,08	5.150.604	1.696.150	400.000	3.054.454	بني فودة
254,84	10.633.516	3.468.844	1.700.000	5.468.672	مجموع الدائرة
.666,22	2469.901.456	1950.315.660	55.189.877	464.395.919	مجموع الولاية

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف الدور الذي يساهم به التصنيع في التنمية الحضرية من خلال مختلف الآثار التي يحدثها على شتى مجالات التنمية، والتغيرات التي تصاحب المناطق الصناعية جراء عملية التصنيع وإنشاء الوحدات الصناعية، وبهذا فإن هذه الدراسة تنتمي إلى النظرية الوظيفية، حيث أنها تحاول كشف وظيفة ودور التصنيع داخل المناطق الحضرية، لذلك جاءت تساؤلاتها على النحو التالي :

ما هو دور التصنيع في التنمية الحضرية ؟

وتحت هذا السؤال الرئيسي تندرج عدة أسئلة فرعية منها :

- هل التصنيع سبب من أسباب هجرة السكان من المناطق غير الصناعية إلى المناطق الصناعية ؟.
- كيف يساهم التصنيع في جذب اليد العاملة، وخلق تجمعات سكانية ؟.
- كيف يساهم التصنيع في تحسين ظروف المعيشة وخلق فرص للعمل وزيادة دخل الأفراد ؟.

وقد جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي :

يلعب التصنيع دورا أساسيا في التنمية الحضرية.

وتندرج تحت هذه الفرضية العامة فرضيتان جزئيتان هما :

الفرضية الجزئية الأولى : **يساهم التصنيع في التنمية الاجتماعية لسكان المناطق الصناعية وزيادة كثافتهم.**

- **ومؤشراتها كالتالي :**
- يعتبر كعامل من عوامل هجرة السكان من المناطق غير الصناعية إلى المناطق الصناعية.
- يوفر فرص للعمل ويساهم في خلق مناصب للشغل.
- سبب من أسباب جذب اليد العاملة، وخلق التجمعات السكانية.
- الفرضية الجزئية الثانية : **يساهم التصنيع في تنمية المناطق الصناعية اقتصاديا.**
- **ومؤشراتها هي :**
- يساهم في زيادة دخل الأفراد، وتحسين ظروف المعيشة.
- يعتبر كمحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والنقل والاستثمار.
- يعتبر من أهم مصادر الثروة والغنى من خلال الأرباح والمداخيل التي يحققها .

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فقد استخدم المنهج التاريخي من خلال استعراض مختلف المراحل التي مرت بها عملية التنمية في المجتمع الجزائري ابتداء من الاستقلال إلى غاية الثمانينات، بالإضافة إلى تناول مختلف النظريات التاريخية التي تطرقت إلى مفهوم التنمية، ونفس الشيء بالنسبة لعملية التصنيع، فقد تم التعرض لظهور الثورة الصناعية ومختلف الآثار التي خلفتها على المجتمعات الأوروبية ثم الأمريكية والعالمية بصفة عامة، أضف إلى ذلك استعراض أهم النظريات والأبعاد التي تناولت قضية التصنيع ومحاولة تفسيرها عبر مختلف المراحل التاريخية لظهور الصناعة إلى غاية يومنا هذا، وكل هذا ساهم بشكل كبير في محاولة تفسير وفهم العلاقة الرابطة بين التصنيع والتنمية الحضرية.

أما المنهج الوصفي التحليلي فاستخدم لوصف المشكلة المدروسة، ومحاولة تفسير وكشف العلاقة الرابطة بين عملية التصنيع والتنمية الحضرية، وفهم مختلف الآثار المتبادلة بينهما، وكذلك فهم حقيقة التنمية وحقيقة عملية التصنيع من خلال استعراض وتحليل وتفسير مختلف النظريات التي تناولتهما كل على حدا.

بالإضافة إلى استعمال جملة من المصادر والأدوات البحثية كالملاحظة والمقابلة والإحصائيات والتقارير والوثائق والسجلات، من أجل فهم شامل وكامل للظاهرة المدروسة، ولسهولة تفسير وتحليل البيانات الميدانية من خلال استعمال أسلوب التحليل الكمي والكيفي للبيانات والمعطيات الميدانية وتبويبها، واستعمال بعض العمليات الإحصائية والنسب المئوية.

وفي النهاية فإن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات توصلت إلى العديد من النتائج هي كالتالي :

أ- على ضوء الفرضية الجزئية الأولى :

- أن عملية التصنيع كانت سببا في التجمعات الحضرية الجديدة والتجمعات السكانية الرئيسية والثانوية، حيث مثلت نسبة سكان الدائرة بالنسبة للولاية ككل 13.12%، من مجمل السكان، وهي نسبة مرتفعة جدا مع العلم بوجود 20 دائرة أخرى بالولاية وكلها تكبرها مساحة، بالإضافة إلى أن التصنيع كان سببا في هجرة العديد من الأفراد والعائلات من المناطق المجاورة والريفية والولايات الأخرى إلى المدينة بحثا عن مناصب الشغل وفرص العمل وظروف اجتماعية أفضل لتلبية رغباتهم وحاجاتهم اليومية.

- كذلك مثلت الدائرة نسبة 29.70%، من مجمل المناطق السكنية الحضرية الجديدة لولاية سطيف، وهذا دليل على الزيادة السكانية المرتفعة للدائرة وظهور تجمعات سكانية جديدة، ومن أهم العوامل والأسباب في ذلك توفر المدينة على مختلف النشاطات الاقتصادية خاصة الصناعية التي تعتبر من أبرز عوامل جذب السكان واليد العاملة.

- أما إذا أتينا إلى توفير مناصب الشغل وجذب اليد العاملة فنجد قطاع التصنيع قد وفر نسبة 11.79 %، من اليد العاملة الإجمالية بالدائرة، وهو ما يقارب 4475 منصب شغل، وهو عدد كبير وجد معتبر بالنظر إلى ما يحققه هذا العدد من مداخيل إضافية للعائلات والأفراد، بالإضافة إلى الادخار وتحسين ظروف المعيشة ، وبطبيعة الحال فهذا الشيء بدوره يساهم بشكل كبير في الحد من البطالة وظاهرة الفقر والتشرد ونقص الآفات الاجتماعية.

ب- على ضوء الفرضية الجزئية الثانية :

- ساهمت عملية التصنيع في توفير عدة مناصب شغل لعدد كبير من الأفراد، هذا الشيء ساهم بشكل كبير في تحسين الحالة الاقتصادية لعدد كبير من العائلات والأسر، وبالتالي زيادة دخل الأفراد وتحسين الظروف المعيشية، وهذا بدوره كما ذكرنا سابقا يعتبر من أهم عوامل الحد من البطالة والقضاء على الفقر والتشرد، حيث أن نسبة البطالة في مدينة العلمة قدرت بـ 5.17%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يعكس تحسن وتطور المستوى الاقتصادي للمدينة.

- ساهم التصنيع بشكل كبير في تحريك الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كالتجارة والنقل والمواصلات، فمعظم المحلات التجارية تقتني سلعها وبضائعها من المصانع المتواجدة بالمنطقة ومعظمها يمول مختلف الوحدات الصناعية بالمواد الأولية، وهذا يعتبر مساهمة في خلق مناصب شغل في النشاطات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للنقل والمواصلات، فنقل المنتجات الصناعية يستلزم توفير وسائل نقل حديثة وسائقين لتوصيل وشحن البضائع، بالإضافة إلى وسائل نقل لتوصيل وإرجاع العمال المهنيين المشتغلين في شتى القطاعات الصناعية.

- أضف إلى ذلك أن زيادة دخل الأفراد وارتفاعه ينتج عنه الادخار، والذي بدوره من أهم عوامل التفكير في الاستثمار وخلق نشاطات تجارية وصناعية أخرى، فمعظم العمال اللذين لديهم فائض في الدخل يستثمرونه في إنشاء نشاطات أخرى تساعدهم على رفع وزيادة أرباحهم ومداخيلهم وتحسين ظروف معيشتهم، وحتى المساهمة في تحسين وتطوير مختلف القطاعات بالمدينة سواء كانت ثقافية أو صحية أو اجتماعية.

- بالنسبة للثرة والغنى فالتصنيع من أهم وأنجع الوسائل في جمع الأرباح والثروة بالنسبة للأفراد وبالنسبة للمدينة ككل من خلال ما تجنيه السلطات المعنية من ضرائب ومداخيل من مختلف النشاطات الصناعية، فقد سجلت مدينة العلمة نسبة 27.91%، من النسبة الكلية للضرائب لولاية سطيف واستحوذت وحدها على نسبة 26.91 %، من المداخيل الإجمالية للولاية، وهذا دليل على أن للتصنيع إلى جانب النشاطات الأخرى دور أساسي ومهم في زيادة رأس مال المنطقة الذي بدوره يستغل في خدمة الأفراد والمشاريع التي تعود بالنفع والفائدة على كل فئات المجتمع وطبقاته.

ج. على ضوء الفرضية العامة :

فمن خلال نتائج الفرضية الجزئية الأولى والفرضية الجزئية الثانية فإنه يمكن القول بأن التصنيع حقيقة يلعب دورا أساسيا في التنمية الحضرية من خلال التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

فهو يساهم في التنمية الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير دخل إضافي لكل الأفراد والعائلات المشتغلة في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى أنه يعتبر من أهم أسباب خلق التجمعات السكانية الحضرية، وجذب اليد العاملة، وبالتالي ظهور مناطق حضرية جديدة تسعى إلى تحقيق الرقي والتقدم والازدهار من خلال ممارسة مختلف النشاطات، وبتوفير عملية التصنيع لمختلف مناصب الشغل يحد من انتشار البطالة والآفات الاجتماعية بأنواعها.

أما من الناحية الاقتصادية فهو كذلك يعتبر من أهم عوامل زيادة دخل الأفراد وارتفاع نسبة ادخارهم مما يؤدي إلى الاستثمار والتفكير في مشاريع جديدة تخدم كافة المجتمع، كذلك يعتبر من أهم مصادر زيادة الربح والثرة والغني من خلال ما يجمع من الضرائب والفوائد والتي بدورها

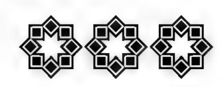
تستغل في مشاريع اقتصادية واجتماعية ثقافية، بمعنى تحقيق تنمية شاملة في كل القطاعات والمجالات المكونة للمجتمع.

ومما سبق فالتصنيع يساهم بشكل كبير في التنمية الحضرية للمناطق والمدن الصناعية من خلال تنميتها اجتماعيا واقتصاديا، وبطبيعة الحال فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون داخل المناطق الحضرية، وعليه فإن كل ما يساهم في تنمية المجتمعات في شتى القطاعات والمجالات يدخل ضمن التنمية الحضرية، ذلك لأن الوسط الحضري يتشكل من مجمل القطاعات والفئات التي تعمل متعاونة ومتضامنة لتنمية وتطوير المجتمع والعمل على تحسين مختلف الظروف المعيشية.

جـ النتيجة العامة :

المتتبع لتتطور المجتمعات وتقدمها وازدهارها يلحظ بشكل عام أو خاص توفر مجموعة من العوامل والخصائص والأسباب ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا التطور، وتعتبر الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي ساهمت في التطور الحديث الذي نلحظه حاليا، فمن خلالها تم اختراع مختلف الآلات والمكنات التي سخرت لخدمة الفرد والمجتمع، ومع تطور الوقت ظهرت التكنولوجيات الحديثة التي بدورها لعبت دورا أساسيا في التطور الحديث في شتى المجالات والقطاعات.

وعامل التصنيع ونشوء المناطق الصناعية هو أهم الأسباب التي ساهمت في تطوير مختلف المدن والمناطق لما له من دور في التنمية الحضرية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولما له من فعالية في تحقيق الحياة المتطورة والمزدهرة للفرد والمجتمع.



Résumé de l'étude:

Cette étude vise à identifier le rôle de l'industrialisation qui contribue au développement de la civilisation à travers les différents impacts sur les différents domaines du développement, et les changements associés à les zones industrielles par le processus d'industrialisation et de la mise en place d'unités industrielles, la présente étude appartient à la théorie fonctionnelle, comme elle tente de découvrir la fonction et le rôle de l'industrialisation dans les zones urbaines, de sorte que les questions sont comme suit:

Quel est le rôle de l'industrialisation dans le développement urbain ?

Dans le cadre de cette principale question se progresse un certain nombre de questions partielles, notamment:

- Est-ce que l'industrialisation c'est l' une des raisons pour lesquelles la migration de personnes des zones non industrielles à des zones industrielles?
- Comment l'industrialisation contribue à attirer la main-d'œuvre, et la création des agglomérations ?
- Comment l'industrialisation contribue dans l'amélioration des conditions de vie , la création des emplois et l'augmentation des revenus des particuliers?

Les hypothèses de l'étude étaient comme suit:

l'industrialisation joue un rôle essentiel dans le développement urbain.

Dans cette hypothèse générale se progressent deux hypothèses partielle :

- première hypothèse Partielle: l'industrialisation contribue au développement social des zones industrielles et de l'augmentation de la densité de la population.

***Les indicateurs sont les suivants:**

- Est considéré comme un facteur de migration de personnes des non industrielles aux zones industrielles.
- Offrir des possibilités de travail et contribuer à la création des postes d'emplois.

- un raison de l'attraction de la main d'oeuvre, et de création des agglomérations.

- deuxième hypothèse partielle: l'industrialisation contribue dans le développement des zones industrielles économiquement.

***Et les indicateurs sont:**

- Contribuer à augmenter les revenus des particuliers, et d'améliorer les conditions de vie.
- Est considéré comme un moteur pour d'autres activités économiques comme le commerce, le transport et l'investissement.
- Est considéré l'une des plus importantes sources de richesse à travers le compte de profits et chiffre d'affaires réalisés.

dans cette étude on a utilisé l'approche historique et l'approche descriptive analytique.

l'approche historique pour promouvoir un historique des différentes étapes du processus de développement dans la société algérienne, à partir de l'indépendance jusqu'à les années quatre-vingt, en plus des diverses théories historiques qui ont étudie la notion de développement, et la même chose pour le processus d'industrialisation, qui a été soumis à l'émergence de la révolution industrielle et ses divers effets sur les sociétés européenne et américaine et mondiale en général, ainsi que de passer en revue les plus importantes des théories et des dimensions, qui traite de la question de l'industrialisation et de tenter d'interpréter à travers différentes étapes historiques de l'émergence de l'industrie jusqu'à ce jour, ce qui a contribué dans la tentative d'interpréter et de comprendre la relation entre l'industrialisation et le développement de la civilisation.

L'approche descriptive analytique a été utilisé dans la description du problème étudié, et la tentative de découvrir et d'interpréter la relation entre le processus de l'industrialisation et de développement de la civilisation, et la compréhension des différents effets échangés entre eux, ainsi que la compréhension de la réalité du développement et du fait que le procédé de l'industrialisation par l'examen, l'analyse et l'interprétation des différentes théories qui je l'étudie chaque une de côté.

En plus de l'utilisation d'une gamme de sources et d'outils de recherche comme des remarques et des statistiques, des rapports, des documents et des dossiers, pour une compréhension pleine et complète du phénomène étudié, et pour faciliter l'interprétation et l'analyse des données de terrain avec l'utilisation de certaines opérations statistiques et de pourcentages.

En fin de compte, cette étude comme d'autres études a conclu de nombreux résultats sont comme suit:

A - à la lumière de la première hypothèse partielle:

le processus d'industrialisation a été la raison des nouvelles agglomérations urbaines principales et secondaires, la proportion de la population de la daïra d'Eulma présente 13,12% pour l'ensemble de la population totale de la wilaya de Sétif qui est très élevé avec la connaissance de l'existence de 20 autres daïras dans cette wilaya ses superficies sont supérieures à celle d'Eulma.

En plus de la fabrication ont été la cause de la migration de nombreux individus et des familles des environs des zones rurales et les autres wilayas à la ville à la recherche d'emplois et de possibilités d'emploi et de meilleures conditions sociales pour satisfaire les désirs et les besoins quotidiens.

La daïra d'Eulma Représente la proportion de 29,70%, de toutes les nouvelles zones d'habitation urbaines dans la wilaya de Sétif, et cela est la preuve de la forte croissance démographique et l'émergence de nouvelles agglomérations, et l'un des facteurs les plus importants c'est que la ville contient les différentes activités économiques, notamment industriels, qui est l'un des plus important facteur d'attraction de la population et de main-d'oeuvre.

Si nous observons les postes de travail offris on trouve que le secteur de l'industrialisation a fourni la proportion de 11,79% du total de la main-d'œuvre dans la daïra, qui est près de 4475 emplois, c'est un grand nombre, par rapport à l'importance de sa

contribution dans des nouveaux revenus pour les familles et les individus, en plus de économies et d'améliorer les conditions de vie et, bien sûr, de manière significative à la réduction du chômage, la pauvreté, l'itinérance et le manque de maux sociaux.

B - à la lumière de la deuxième hypothèse partielle:

le processus d'industrialisation en fournissant un certain nombre d'emplois pour un grand nombre d'individus, ce qui a contribué de manière significative à l'amélioration de la situation économique d'un grand nombre de familles et des ménages, et donc d'augmenter le revenu des individus et améliorer les conditions de vie, et à son tour, comme nous l'avons mentionné précédemment, est l'un des plus important facteur de réduction de chômage et de l'éradication de la pauvreté et de l'itinérance, comme le taux de chômage dans la ville d'Eulma estimé à 5,17%, un taux moins élevé par rapport à d'autres régions, reflétant l'amélioration et le développement du niveau économique de la ville.

l'industrialisation contribué de manière significative à animer d'autres activités économiques , comme le commerce, le transport et les communications, la plupart des magasins acquiert leurs marchandises des usines de la région et financé par diverses matières premières industrielles, et est considéré comme une contribution à la création d'emplois dans d'autres activités, et la même chose pour les transports et les communications, le transfert de produits industriels nécessitent la mise à disposition des moyens modernes de transport et les chauffeurs de livraison et d'expédition de marchandises, en plus le transport des travailleurs employés dans divers secteurs industriels.

Ajoutez à cela l'augmentation du revenu des individus qui, à son tour, reflète les facteurs les plus importants en matière d'investissement et des activités commerciales, la plupart de ceux qui ont les excédents de recettes investir dans la mise en place d'activités pour aider les plus susceptibles d'augmenter leurs profits et à accroître leurs revenus et améliorer leurs conditions de

vie, et même contribuer à l'amélioration et le développement de divers secteurs de la ville, qu'elles soient culturelles, sociales ou de santé.

Pour la richesse; l'industrialisation de la plus importante et la plus efficace moyens dans la collecte des bénéfices et de la richesse pour les individus et pour l'ensemble de la ville au cours de la rémunération des autorités concernées des impôts et des recettes de diverses activités industrielles, la ville d'Eulma a enregistré ratio 2,91%, le ratio du total des impôts de la wilaya de Sétif et dont 26,91% du total des revenus au profit de la daïra, et cela est la preuve que les activités de l'industrialisation ainsi que d'autres activités ont un rôle essentiel et important dans l'accroissement de la capitale de la région, qui à son tour utilisée au service des individus et des projets.

C – à la lumière de l'hypothèse générale:

C'est à travers les résultats partiels de la seconde hypothèse, on pourrait faire valoir que le fait que l'industrialisation joue un rôle principal dans le développement urbain à travers le développement économique et social.

Il contribue au développement social par l'amélioration des conditions de vie des individus et de fournir des revenus supplémentaire à tous les individus et les familles engagées dans le secteur de la fabrication, en plus d'être l'une des plus importantes raisons pour la création des populations urbaines, et pour attirer la main-d'œuvre, et donc l'émergence de nouvelles zones urbaines qui cherchent à atteindre la prospérité, le progrès par l'exercice des diverses activités, et de fournir des processus de fabrication pour les différents emplois pour limiter la propagation du chômage et des problèmes sociaux de toutes sortes.

D'une coté économique, il est aussi l'un des facteurs les plus importants pour augmenter le revenu des particuliers et la forte proportion d'économies ce qui donnent la possibilité de l'investissement et à envisager de nouveaux projets pour l'ensemble de la collectivité, ainsi que l'une des plus importantes sources de profit et l'accroissement de la richesse grâce à la collecte des

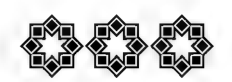
impôts et des prestations, qui à leur tour, sont exploités dans des projets économiques social et culturel, dans le sens que la réalisation du développement global dans tous les secteurs et les domaines de la société.

l'industrialisation a déjà une contribution importante dans le développement des zones urbaines et les villes industrielles par le biais du développement social économique et, bien sûr, le développement social et économique dans les zones urbaines, et donc tous contribuer à l'épanouissement des centres urbains dans l'ensemble des secteurs et des groupes qui travaillent en collaboration et de solidarité pour le développement de la société et de travailler à améliorer différentes conditions de vie.

D – la conclusion générale:

Qui suivent l'évolution du progrès et de la prospérité des sociétés, note la disponibilité d'un façon général ou particulier de la combinaison de facteurs, des caractéristiques et des causes qui ont contribué directement ou indirectement à cette évolution, la révolution industrielle est considéré comme des plus importantes raisons qui ont contribué à l'évolution récente que nous constatons aujourd'hui, c'est l'invention de différentes machines harnachées au service de l'individu et de la société, et avec le temps l'évolution des nouvelles technologies sont apparues qui, à leur tour, ont joué un rôle principale dans le développement moderne dans divers domaines et secteurs.

et le facteur de l'industrialisation et de l'émergence des zones industriels est la plus importante des raisons qui ont contribué au développement de diverses villes et régions en raison de son rôle dans le développement urbain dans ses divers types de développement économique, social et même culturel, en raison de son efficacité dans la réalisation de l'avancée et la prospérité de la vie de l'individu et de la société.



Summary of the study:

This study aims to identify the role of industrialization, which contributes to the development of civilization through the different impacts on different areas of development, and changes associated with industrial areas in the process of industrialization and the establishment of industrial units, this study belongs to the functional theory, as it attempts to discover the function and role of industrialization in the areas urban, so that the questions are as follows:

-What is the role of industrialization in urban development?

Within this primary issue is progressing a number of questions partial, including:

- Is it that industrialization is the one reason why the migration of people from non-industrial areas to industrial areas?

- How industrialization helps attract labor, and the creation of cities?

- How industrialization contributes to improving living conditions, the creating jobs and increasing incomes of individuals?

The assumptions of the study were as follows:

Industrialization plays a key role in urban development.

In this general assumption is progressing two hypotheses partial :

**** Partial first hypothesis: the industrialization contributes to social development industrial areas and increasing population density.***

The indicators are:

- Is considered a migration of people from non-industrial zones industry.

- Providing job opportunities and help create new job.

- A result of the attraction of the workforce, and creation of settlements.

- Partial second hypothesis: the industrialization helps in the development of industrial areas economically.

And indicators are:

- Contribute to increasing incomes, and improve living conditions.

- Is seen as a catalyst for other economic activities such as trade, transportation and investment.

- Is considered one of the most important sources of wealth through the profit and turnover.

in this study we used the historical approach and the descriptive analytical approach. the historical approach to promote a history of various stages of development in the Algerian society, from independence until the years eighties, in addition to the various theories of history who have studied the concept of development, and the same thing for the process of industrialization, which was submitted to the emergence of the industrial revolution and its effects on European societies and American and world in general, and to review the most important theories and dimensions, which deals with the issue of industrialization and to try interpreted through different historical stages of the emergence of the industry until days, which helped in the attempt to interpret and understand the relationship between industrialization and development of civilization. The descriptive analytical approach was used in the description of the problem studied, and attempt to discover and interpret the relationship between the process of industrialization and development of civilization, and understanding the different effects between traded them, and understanding the reality of development and that the process industrialization through the review, analysis and interpretation of different theories that I studied one of each side.

In addition to the use of a range of sources and research tools as observations and statistics, reports, documents and records for a full and complete understanding of the phenomenon studied, and to facilitate the interpretation and analysis of field data with the use of certain statistics and percentages.

Ultimately, this study as other studies found many results are as follows:

A - in the light of the first partial hypothesis:

the process of industrialization was the reason for the new urban primary and secondary, the proportion of the population of this Eulma daïra of 13.12% for the whole of the total population

of the wilaya of Setif, which is very high with aware of 20 other wilaya daïra in this area are its higher than that of Eulma.

In addition to manufacturing have been the cause of the migration of many individuals and families of the surrounding rural areas and other wilayas to the city in search of jobs and employment opportunities and better social conditions to meet the desires and daily needs.

The daïra of Eulma Represents the proportion of 29.70% of all new areas urban housing in the wilaya of Setif, and this is proof of the strong growth population and the emergence of new cities, and one of the most Important is that the city contains the various economic activities, including industry, which is one of the most important factor in attracting population and labor force.

Looking at the jobs we find that offris sector industrialization provided the proportion of 11.79% of the total workforce in the daïra, which is close to 4475 jobs, many in relation to the mportance of its contribution in new income for families and individuals, in addition to savings and improved living conditions and, of course, significantly to the reduction of unemployment, poverty, homelessness and lack of social ills.

B - in the light of the partial second hypothesis:

the industrialization process in providing a number of jobs for a large number of individuals, which contributed significantly to improving the economic situation of many families and households, thereby increasing income individuals and improve living conditions, and in turn, as we have mentioned earlier, is one of the most important factor in reducing unemployment and the eradication of poverty and homelessness, as the unemployment rate in the city of Eulma estimated at 5.17%, a lower rate compared to other regions, reflecting improvement and economic development of the city.

industrialization contributed significantly to animate other activities economic, trade, transport and communications, most stores acquired their goods from factories in the region and funded by

various industrial raw materials, and is considered a contribution to the creation employment in other activities, and the same for transport and communications, transfer of industrial products require the provision of modern means of transportation and drivers for delivery and shipping goods, plus transportation of employees in various industries.

Add to that the increased income for individuals who, in turn, reflects the factors most important in terms of investment and commercial activities, most of those who have surplus income to invest in the establishment of activities to help the most likely to increase their profits and increase their incomes and improve their living conditions, and even contribute to the improvement and development of various areas of the city, whether cultural, social or health.

For the rich and the industrialization of the largest and most effective means in the collection of profits and wealth for individuals and the whole city in during the relevant authorities pay taxes and income from various industrial activities, the city of Eulma ratio recorded 2.91%, the ratio of total taxes the wilaya of Sétif which 26.91% of total revenues for the benefit of the daïra, and that is evidence that the activities of industrialization and other activities have a role essential and important in increasing the capital of the region, which in turn used serving people and projects.

C - in the light of the general hypothesis:

It is through the partial results of the second hypothesis, it could be argued that the fact that industrialization plays a key role in urban development through the economic and social development.

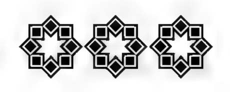
It contributes to social development by improving living conditions of individuals and provide additional income to all individuals and families involved in the manufacturing, in addition to being one of the most important reasons for creating urban populations, and to attract labor, and thus the emergence of new urban areas that seek to achieve prosperity, progress through the exercise of various activities and to provide manufacturing process for the various jobs to limit the spread unemployment and social problems of all kinds. On one side economics, it is also one

of the most important factors to increase the income and the high proportion of savings that provide the opportunity to investment and to consider new projects for the community and that one of the largest sources of profit and increasing wealth through the collection of taxes and benefits, which in turn are used in projects economic social and cultural, in the sense that the achievement of overall development in all sectors and areas of society.

industrialization has an important contribution in developing areas urban and industrial cities through economic and social development, although course, the social and economic development in urban areas, and therefore all contribute the development of urban centers in all sectors and groups working in collaboration and solidarity for the development of society and different work to improve living conditions.

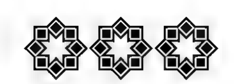
D - the general conclusion:

Who can keep abreast of progress and prosperity of societies, notes the availability of a a general or special combination of factors, characteristics and causes who contributed directly or indirectly to this development, the industrial revolution is considered the most important reasons that contributed to recent changes that we see today is the invention of various machines harnessed to service of the individual and society, and with time the evolution of new technologies have emerged which, in turn, played a leading role in developing modern in various fields and sectors. and the factor of industrialization and the emergence of industrial areas is the most important reasons that have contributed to the development of various cities and regions Because of its role in urban development in its various types of development economic, social and even cultural, due to its effectiveness in achieving progress and prosperity in the life of the individual and society.



فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات